

الخاتمة

دراسة في علم الاجتماع

دكتور

عدي السمرى

قسم الاجتماع - آداب القاهرة

دار النصر للتوزيع والنشر

٢٠٠٠



الخاتم

دراسة في علم الاجتماع

دكتور

عدي السمرى
قسم الاجتماع - آداب القاهرة

دار النصر للتوزيع والنشر

٢٠٠٩

فهرس المحتويات

- الفصل الأول : الخلع : تعريف و آراء .
أولاً : ما هو الخلع ؟
ثانياً : مشروعية الخلع .
ثالثاً : التكليف الشرعي للخلع .
- رابعاً : خلع الرسول صلى الله عليه وسلم وجوب أم استحباب ؟
خامساً : لجوء الزوجة للقضاء للحصول على الطلاق في
حالة عدم التراضي على الخلع .
- سادساً : ما الذي ترده الزوجة المختلفة للزوج المخلوع ؟
سابعاً : رضا الزوج عن الخلع .
- ثامناً : هل حكم القاضي بالخلع سلب لحق الزوج ؟
تاسعاً : الطعن في حكم الخلع من القاضي .
- عاشرًا : سهولة حصول الزوجة على الطلاق عن طريق القضاء
استناداً إلى الخلع .
- الفصل الثاني : دراسة الأسرة : مراحل التطور - الاتجاهات النظرية .
أولاً : مراحل تطور ميدان دراسة الأسرة .
ثانياً : الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة .
- الفصل الثالث : الدراسة الميدانية : الإجراءات المنهجية
و خصائص العينة
أولاً : منهجية الدراسة .
ثانياً : تساولات الدراسة .
ثالثاً : الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة .

الفصل الرابع : خصائص العلاقة الاجتماعية بين الزوجين

أولاً : حدود الخلافات بين الزوجين .

ثانياً : ضرب الزوج الزوجة .

الفصل الخامس : ماذا تعرف الزوجات عن الخلع ؟

أولاً : السُّمُّ عَنِ الْخَلْمِ .

ثانياً : مصادر السمع عن الخلل .

ثالثاً : ادراك ماهية الخلل .

رابعاً : مدى اتفاق مادة الخلل مع الشريعة .

خامساً : أوجه مخالفة مادة الخلم للشريعة .

الفصل السادس : مميزات و أضرار مادة الخل

أولاً : مميزات مادة الخلم .

ثانياً : أضرار مادة الخل .

ثالثاً : إساءة الزوجة استخدام حق الخلع .

الفصل السابع : الخل في صالح من ؟

أولاً : هل مادة الخلم في صالح الزوجة ؟

ثانياً : هل مادة الخلم في صالح الزوج؟

ثالثاً : الموافقة على استخدام حق الخلم .

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولاً : المراجع العربية.

٢١٧ ثانياً: المراجع الأجنبية.

الفصل الأول

الخلع : تعريف و آراء

أولاً : ما هو الخلع (٤)

أ - الخلع في اللغة.

جاء في "الصحاب": (خلع) من خلع الرجل ثوبه و نعله و قاتنه. و خلع امرأته (خلعاً) بالضم . و (خلع) الوالي أي : عزل، و(خلعت) المرأة بعلها: أرانته على طلکها بيذل منها له فھي (خلع). والاسم (الخلعة) بالضم، وقد (تخلعاً) و(اختلعت) فھي (مختلعة) .

و جاء في "القاموس المحيط": (الخلع) بضم الخاء: طلاق المرأة بيذل .
و (الخلع) ينتمي الخاء: النزع .

و جاء في "لسان العرب" : (الخلع) لغة مصر خلع يخلع على وزن منع
يمنع، و يطلق لغة على عدة معانٍ منها : فصل التبليط رجلاً منها لسوء حاله
حتى لا تتحمل جريمته فهو خليع و مخلوع . كذلك يطلق على التواء العرق و
انتقاله من محله، كما يطلق على النزاع و الإزالة . وهو مأخوذ من خلع الثوب
لأن المرأة تتخلص عن زوجها كرداً .

يقول الله تعالى " هن لباس لكم وأنتم لباس لهن " سورة البقرة : آية ١٨٧
وتسير جملة هذه التعريفات إلى اتفاق علماء اللغة على أن الخلع هو وقوع
الفرق بين الزوجين بغض النظر عن الزوج سواء منها أو من غيرها .

بـ- الخلم اصطلاحاً.

جاء معنى الخلع عند الفقهاء بأنه : فصم عروة النكاح، و مفارقة الرجل زوجته ببعض منها أو من غيرها . مع اختلاف كونه فسخاً أو طلaka، و حول قيمة العرض و نوعه . فجاءت أقوالهم على النحو التالي:

^(٤) تم الاعتماد في الكتابة عن تعريف الخلنج لفريا و المصطلحات على المرجع التالي : عبلة الكحلوي ، الخلنج ، القاهره ، دار الرشاد ، ٢٠٠٠ ، ص من ٥٧ - ٦١.

١ - المالكية :

الخلع هو الطلاق بعوض، وهو طلقة بائنة في رأي مالك. وألفاظه هي: الخلع والندية والصلح والمبارأة، إلا أن اسم الخلع يختص بينها له جمْع ما أعطاهما، و الصلح ببعض، و الندية بأكثره، والمبارأة بإسقاطها عند حقا لها عليه. ولا يجوز الخلع حال التراضي والوافق.

٢ - الشافعية :

الخلع هو فرقة بعوض بلغط طلاق أو خلع كقول الرجل طلقتك، أو خالعتك على كذا، فتقبل، وهو فسخ .

٣ - الحنفية :

الخلع هو إزالة ملك النكاح ببذل بلغط الخلع به هو تطليقة بائنة. وفي رأيهم أن الطلاق مع مال ليس بخلع بل في حكمه من وقوع البيينونة لا مطلقها، وإلا جرى فيه الخلاف على أنه فسخ، وفي سقوط المهر لو كان المال المسمى غيره وهو منتف . و هذا التعريف يتواافق مع المعنى اللغوي لأنّه - لفة - النزع، كخلع ثوبه و نعله .

٤ - الحنابلة :

هو فراق زوج زوجته بعوض يأخذه للزوج منها أو من غيرها بالألفاظ مخصوصة . و سمي بذلك لأن المرأة تخلع نفسها من الزوج كما تخلي الباس من بناتها، و هو فسخ إن وقع بلغط الخلع أو الفسخ أو المفاداة، و هو طلاق بائن ان وقع بلغط الخلع أو المفاداة أو نحوها و نوى به الطلاق .

٥ - الظاهرية :

الخلع هو الاقتداء إذا كرهت المرأة زوجها فاختارت ألا توفيه حقه أو خافت أن يبغضها فلا يوفيها حقها، فرلت أن تقتدي . و هو طلاق رجعي إلا أن يطلقها ثلاثة .

٦ - الشيعة :

الخلع هو لبابة الزوجة على مال تقتدي به نفسها من الزوج و لا يصح الخلع إذا تراضيا عليه، و بذلت مالا و الحال عاملة و الأخلاق ملتممة بينهما.

ج - ألفاظ الخلع :

اختلفت الألفاظ التي يتم بها الخلع عند الفقهاء سواء منهم من اعتبر الخلع فسخا، أو من اعتبره طلاقا رجعوا أو باتنا .

١- المالكية :

يتم الخلع بأربعة ألفاظ هي : الخلع، و المبارأة، و الصلح، و المفاداة، وكلها تؤدي بذل المرأة العوض على طلاقها، مع اختلاف في مقدار العوض بين الألفاظ الأربع .

٢- الشافعية :

يتم الخلع بلفظ الطلاق الصريح كالخلع و المفاداة أو بلفظ الكناية مع النية شريطة التلفظ باللغة العربية مثل : بعتك نفسك بکذا، فتقول : اشتريت . كذا كل كنایات الطلاق .

٣- الحنابلة :

مثل الشافعية إلا إنهم أضافوا لفظ الفسخ الصريح، و إما الكناية عندهم فتصبح بلفظ المبارأة أو الإتابة .

٤- الحنفية :

يصح الخلع عندهم بألفاظ خمسة هي : الخلع، والمبارأة، والطلاق، و المفارقة، و البيع والشراء .

٥- الشيعة :

قال الإمامية من الشيعة أن الخلع لا يقع بلفظ الكناية، ولا شيء من الألفاظ إلا لفظتين فقط، وهي الخلع و الطلاق، وإن شاء جمع بينهما أو اكتفى بواحدة .

أما ابن القيم فقد جاء عنه أن الخلع يقع بأي لفظ كان ما دامت النية ذلك، لذا أن المرعى في العقود حقائقها و معاناتها لا صورها و ألفاظها .

د- حرمة الإساءة إلى المرأة لتخليع :

هل يصح الخلع إذا أقسم الزوج على ليذاء زوجته، و منع بعض حقوقها، وضيق عليها حتى تتضجر وتخليع؟ وما حكم العوض هنا؟ هل تسترد المرأة ويصبح الخلع دون عوض أم يصير طلاقا؟

اختلف أهل العلم في حكم الخلع حال عضل الزوج لزوجته لختاله، وفي استرداد العوض من الزوج، و كانوا على رأيين :

الرأي الأول : يرى أن الخلع باطل و العوض مردود

قال الشافعية و الحنابلة : و لأنه عوض أكرهه على بذلك بغير حق فلم يستحق، كالثمن في البيع، و الأجرة في الأجازة . و الخلع هنا يبطل و يصبح طلاقاً رجاعياً، لأن الرجعة إنما سقطت لأجل ملكية المال فإذا لم يملك المال كان له الرجعة .

واشترط مالك أن يكون الخلع اختياراً من الزوجة و حباً في فراق الزوج من غير إكراه و لا ضرر ، فإن سقط أحد الشرطين نفذ الطلاق و لم ينفذ الخلع.

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما يلي :-

- قوله تعالى " و لا يحل لكم أن تأخذوا مما آتتكمون شيئاً إلا أن يخافوا ألا يتيموا حدود الله " سورة البقرة : آية ٢٢٩ .

- و قوله تعالى " لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً و لا تعصلوهم لذهابوا ببعض ما آتتكمون " سورة النساء : آية ١٩ .

الرأي الآخر : يرى أن الخلع صحيح و لزم العوض و الزوج أثم و عاص.

وبه قال الحنفية . والسبب في عدم استرداد العوض من الزوج أنه لمستط ملكه عنها بعوض رضيت به. وهو من أهل الاستفاط، أما المرأة فهي من أهل المعاوضة والرضان. (عبلة الكحلاوي، ٢٠٠٠ ص من ٧٤ - ٧٥).

هـ- النص القلتوني للخلع :

تنص المادة رقم (٢٠) من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٠ الخاص بتنظيم أوضاع و إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية و الوقف بشأن الخلع على ما يلي :

"للزوجين أن يتراسيا فيما ينهمان على الخلع، فإن لم يتوافقا عليه وتألمت الزوجة دعواها بطله و اندت نفسها و خالمت زوجها بالعازل عن جمجم حقوقها المالية الشرعية و ردت عليه الصداق الذي أعطاها لها، حكمت المحكمة بتطليقها عليه.

ولا تحكم المحكمة بالطلاق للخلع إلا بعد محاولة الصلح بين الزوجين وللها حكمين لموالاة مسامي الصلح بينهما خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وعلى الوجه المبين بالفقرة الثانية من المادة (١٨)^(٣) و الفقرتين الأولى و الثانية من المادة (١٩)^(٤) من هذا القانون، وبعد أن تقرر الزوجة صراحة أنها تفضي الحياة مع زوجها وإنه لا سيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما و تخشى الا تفهم حدود الله بسبب هذا البغض . ولا يصح أن يكون مقابل الخلع إسقاط حضانة الصغار، أو نفقتهم أو أي حق من حقوقهم .

ويقع بالخلع في جميع الأحوال طلاق بائن . ويكون الحكم - في جميع الأحوال - غير قابل للطعن عليه بأي طريقة من طرق الطعن .

^(٣) تنص الفقرة الثالثة من المادة (١٨) على ما يلى : " وفي دعوى الطلاق والطلاق لا يحكم بهما إلا بعد أن تقبل المحكمة بهذا في محاولة الصلح بين الزوجين و تمجز عن ذلك، لمن كان الزوجين ولد ثالث المحكمة بمرض الصلح مررتين على الأقل تفصل بينهما مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً ".
^(٤) تنص الفقرتان الأولى و الثانية من المادة (١٩) على ما يلى : " في دعوى الطلاق الذي يوجب فيها القتلون ندب حكمين يجب على المحكمة أن تختلف كلا من الزوجين بتسوية حكم من أهلها - قدر الإمكان - في الجلسة الثالثة على الأكثر، لمن تقاضى لهما عن تعين حكمه لو تختلف عن حضور هذه الجلسة عننت المحكمة حكمها . و على المحكمين المذول لهم الحكم في الجلسة الثالثة لتعينهما ليقدرا ما خلصا إليه معاً لمن اختلفا وتختلف ليهما عن العضور تسمع المحكمة ثالثاً لهمما لو قرأت العذر منها بمد حل المدين . "

ثانياً : مشروعية الخلع

من المتفق عليه أن الخلع ثابت شرعاً سواء من الكتاب أو السنة . فبما الكتاب فقوله تعالى "فَإِنْ خَفْتُمْ أَلَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحٌ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَنْتُمْ بِهِ" وذلك في سياق الآية (٢٩) من سورة البقرة التي تنص على أن "الطلاق مرتان فبماك بمعرفة أو تسرع بإحسان و لا يحل لكم أن تأخذوا مما أتيتموهن شيئاً إلا أن يخافوا ألا يقيموا حدود الله فإن خفتم ألا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتنت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن ي تعد حدود الله فأولئك هم الظالمون " .

و قوله تعالى : "فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هُنْيَا مَرِينَا" سورة النساء : آية ٤ .

أما السنة فوقائع الخلع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثة حالات . أما الأولى . فقد روى أن جميلة بنت سلول كانت زوجة ثابت بن قيس بن شناس ، وكانت تبغضه أشد البغض ، وهو يحبها أشد الحب ، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت يا رسول الله لا أنا ولا ثابت يجمع رأسي ورأسه شيء ، والله ما أعيوب عليه في دين و لا خلق و لكنى أكره الكفر في الإسلام ، ما أطيقه بغضا . و كان قد أصدقها حديقة ، فقال أتردين عليه حديقته ، قالت نعم و زيادة ، فقال الرسول أما الزيادة فلا ، فاختلت منه بمهرا فقط ، فأخذ الرسول الحديقة للزوج و خلى سبيلها .

اما الواقعة الثانية .. فكانت ايضا بين ثابت بن قيس و امرأته حبيبة بنت سهل ، حيث كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس فضربها فكسر نغضها (بضم النون و سكون الغين) اي أعلى كتفها فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الصبح فأشتكت إليه ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ثابت ، فقال له : خذ بعض مالها و فارقها ، قال ثابت : ويصلح ذلك يا رسول الله قال الرسول : نعم ، فقال ثابت : فإني أصدقها حديقتين وهما بيدها . قال النبي صلى الله عليه وسلم خذها و فارقها ، فأخذ منها ، و جلس في بيت أهلها .

اما الواقعة الثالثة .. فكانت قضية اخت أبي سعيد الخدري ، التي شكت من زوجها ، و شكا منها زوجها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فامرها النبي صلى الله عليه وسلم أن ترد إليه حديقة كان دفعها إليها مهرا و بطلقها . (محمد

سليم العوا (١)، محمود فهمي (٢)، مصطفى أبو زيد (٣)
(٤) ٢٠٠٠

•••

ثالثاً : التكليف الشرعي للخلع.

هناك العديد من الآراء حول التكليف الشرعي للخلع هل هو طلاق أم فسخ، و هل هو طلاق على مال.

يذهب محمود فهمي (١) في حديثه عن الحكم الشرعي للخلع، وهل هو طلاق رجعي أو بائن، أم أنه فسخ، وما يترتب على ذلك من آثار شرعية من حيث تحديه حدة المختلة، وهل تعدد بحسبه واحدة أم بثلاث حيضات؟ إلى أن جمهور الفقهاء - و منهم الأئمة الأربعة - ذهبوا إلى أن الرجل إذا خالع امرأته على مال أو حكم يتطلبتها عليه خلع مقابل فدية تدفعها إليه وقع الطلاق بذلك طلاق بائن، لأن الطلاق على مال طلاق بائن، فلا رجعه للزوج عليها، لأنها بذلت المال لتتخلص من الزوجية افتداء لنفسها، فلو كان يملك رجعتها لم يحصل للمرأة الافتداء من الزوج بما بذلت له من مال على خلاف صريح الآية الكريمة من سورة البقرة. وعلى ذلك فإن الزوج إذا طلاق امرأته تتطلبتين ثم خلعنها أو اختلعت منه، حسب الخلع طلاقة ثلاثة، فإن أراد أن يتزوجها فلا تحل له إلا بعد أن تتزوج زوجا غيره زوجا صحيحا لأنه بالخلع كملت الطلاقات الثلاثة، وذلك نزولا على قوله تعالى "فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تتبع زوجا غيره" (آلية ٢٣٠ سورة البقرة). وتكون عدة المختلة هي عدة المطلقة أي ثلاثة حيضات .

وفي ذات الموضوع يحدد محمد شتا أبو سعد (١) (٢) (٣) (٤) عدة نقاط أساسية في نظام الخلع تتمثل فيما يلى :-

(١) د. محمد سليم العوا.

(٢) المستشار / محمود فهمي.

(٣) د. مصطفى أبو زيد، وزير العدل الأسبق، وأستاذ القانون بجامعة الأسكندرية.

(٤) د. محمد شتا أبو سعد، رئيس محكمة الاستئناف

أولاً : الخلع ليس طلاقاً بل هو أحد أمرين إما اتفاق على الطلاق على مال، وإما إيجاب من الزوجة يعقبه لفظ طلاق من الرجل بالموافقة على البديل والمفارقة.

ثانياً : إذا تم التراضي على الخلع فهذا لا يكفي لمفارقة الرجل زوجته وصيروفتها أجنبية عنه، بل يجب على الرجل أن يقول لها : أنت طلاق على ما اتفقنا عليه أو أنت طلاق "و كفى".

ثالثاً : أن الزوجين يصيران أجنبين حيث تكون الزوجة مطلقة طلاقة باتنة بموجب أنه طلاق على مال .

رابعاً : ولكن الخلع ليس هو مجرد الطلاق على مال، فلو طلقها لقاء ألف أو مائة ألف فهذا طلاق باتنة على مال لأنّه لم يرد فيه ذكر الخلع .

خامساً : يختلف الخلع عن الطلاق على مال، رغم أنه في كل منها مال، لأن المال وحده كاف للطلاق الباتنة على مال، أما الخلع فيعقبه طلاق فقط، والمال يكون في اتفاق الخلع ذاته، أو في الإيجاب الصادر من الزوجة على الخلع و الذي يقبله الرجل ويطلقها على أساسه .

سادساً : أنه في الطلاق على مال لا يشترط البعض لا تصريحها ولا تلميحاً، أما في الخلع فإن الزوجة تشير إلى إنها لا تزيد الاستمرار في الحياة الزوجية و كفى و المعنى في بطن الشاعر، و لذا فربما يكون من الأوفق تصحيح تصور البعض أن على طالبة التخالع أن تقول إنها أصبحت تكره زوجها و لا تطيق العيش معه، و إنها إن عاشت في كنهه فربما تقع في الأثم، فذلك أمر غير جوهري لحدوث الخلع .

سابعاً : والمحصلة أن ما يقوله العامة من غير ذوي العلم الشرعي أنه في الخلع ستقول الزوجة لزوجها "فلوسك أو صداقك أمه، وأنت من سكة وأنا من سكة" لأن السكة حتى الآن لا تزال واحدة فهي ما زالت في عصمتها.

ثامناً : إن من غير المقبول شرعاً تصور أن الخلع طلاق جواز، أيداً، فالطلاق في الخلع عن ملك الساق أنه الرجل.

ناسعاً : ولذا يصح القول أنه طلاق باتنة للخلع، لا أنه يقع بالخلع طلاق باتنة، إلا إذا قال لها الزوج بعد المخالعة لو طلبها و أنت طلاق على ذلك.

اعشاً : و لكن لما كان الطلاق يقع بكل لفظ يدل عليه صراحة، دون نية، وبكل لفظ يدل على الطلاق دلالة بشرط وجود النية، فإن عبارة وأنا قبلت مخالفتك على المال المتفق عليه، فذلك يعني الطلاق البائن على مال للمخالعة، ما دام قد أنتوى طلاقها. و لكن لما كان البحث في النيات أمرًا عسيراً و شاقاً، فلندع ما يربينا إلى ما لا يربينا، و لينطبق بعد طلب المخالعة، إما بالموافقة عليه والطلاق، أو بالطلاق وحده فهو موافقة ضمنية على قبول المال أو صريحة. و لقد كان لنا في رسول الله الأسوة الحسنة عندما قال "خذ الحبنة، طلقها تطليقة".

الحادي عشر : فيكون الخلع سبباً مستقلاً للطلاق قوامه الاتفاق على بدل للطلاق، عدم القدرة على استمرار الحياة في ظل زوجية ذات أعباء نفسية لا تطاق بالنسبة للزوجة .

三

**رابعاً : خلع الرسول صلى الله عليه وسلم :
وجوب أم استئناف؟**

تبينت الآراء حول ما إذا كان خلع الرسول صلى الله عليه وسلم وجوباً أم استحباباً. يذهب محمد رافت عثمان^(١) أن الذين يرون إيقاع الطلاق خلعاً ولو لم يرضي الزوج أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر ثابت بن قيس أن يقبل المهر الذي تدمه لزوجته و يطلقها طلقة. فحمل أصحاب هذا الأمر في قول الرسول أقبل الحقيقة و طلقها تطليقة على أنه يفيد الوجوب، مع أن الأئمة الأربع المشهورين أبا حنيفة و مالكا و الشافعى وأحمد بن حنبل يرون أن الأمور في الحديث ينفي الاستحباب و لا ينفي الوجوب، أي أنه من الأفضل أن يستجيب الزوج لزوجته في الخلع .

ومن المعروف في علم أصول الفقه أن الأمر إذا ورد في القرآن أو الحديث يفيد الوجوب إلا إذا وجدت قرينة تصرف الأمر عن الوجوب إلى الاستحباب أو الإباحة أو غيرها . فمثلاً لعد الله تعالى يأمر بكتابه الديون في

(٤) د. محمد رأفت عثمان، عميد كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف.

قوله تعالى "إذا تداینتم بین الى أجل مسمى فاکتبوه" فهذا أمر لكن جمهور العلماء يرون أنه لا يفيد الوجوب، لكن يفيد الاستحباب لوجود قرينة تدل على أنه ليس للوجوب، والقرينة في قوله تعالى "فain أمن بعضكم بعضاً فليؤود الذي أوتمن أمانته ولينق الله". فهذا قرينة على أنه يمكن الا يكون الدين مكتوباً، وأن الأمر هنا يفيد الاستحباب لا الوجوب.

وفي قضية الخلع نجد أن هناك عدة أمور تدل على أن قول الرسول صلى الله عليه وسلم "إقبل الحديقة و طلقها تطليقة" للاستحباب لا الوجوب، أو كما قال ابن حجر العسقلاني أحد أشهر علماء الحديث و الفقه هو أمر إرشاد وإصلاح لا إيجاب . الخلع عقد بين الزوج و زوجته و كتابات العلماء صريحة في كونه عقداً. يقول الماوردي أحد كبار فقهاء الإسلام وهو يتكلم عن فساد الخلع أنه عندما ينال الزوج زوجته بالضرب حتى تخالعه يكون الخلع باطلأ، و على البطلان يقوله لأن الخلع عقد معاوضة حدث عن إكراه فكان كسائر عقود المكره .

ويذهب سمير فضل^(١) أنه في واقعة ثابت بن قيس، لو كان الخلع وجوياً لقام الرسول عليه الصلاة و السلام بتطليقها بنفسه، دون حاجة لأن يطلب من ثابت بن قيس تطليقها، فال موقف هنا هو نصي و توجيه من الرسول صلى الله عليه و سلم الذي رأى بعد بحثه طلب زوجة ثابت ما يشفع لها في هذا البغض منها لزوجها.



رحمه الله وغفر له

www.facebook.com/Ensanyat

^(١) د. سمير فضل

خامساً : لجوء الزوجة للقضاء للحصول على الطلاق في حالة عدم التراضي على الخلع

يذهب محمود بلال مهران^(١) أن المادة (٢٠٠) تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، لأنها أجازت للزوجة أن تلجأ إلى القضاء للحصول على حكم يتطلّبها من زوجها في حالة عدم تراضيهما عن الخلع، لأن هذا يخالف ما اتفق عليه جمahir الصحابة و القهاء، ففي المفتني لأبن قدامه " لا ينقر الخلع إلى حاكم (قاض) نص عليه أحمد بن حنبل فقال : يجوز الخلع دون السلطان. وروى البخاري ذلك عن عمر وعثمان رضي الله عنهما، وبه قال شريح والزهرى ومالك والشافعى وأسحاق وأهل الرأى. ولأن الخلع معاوضة، لأنه عبارة عن مال تدفعه الزوجة لزوجها مقابل قيامه بطلاقها، فلم يكن في حاجة إلى اللجوء إلى القضاء لأنّه يتم بتراضى الزوجين كالزواج .

ويذهب على فاضل حسن^(٢) أنه ما يثير الدهشة اعتبار الخلع حقا انفراطا للزوجة تباشره دون موافقة الزوج ولا حتى حضوره اكتفاء بمجرد ايداعها قيمة مقدم صداقها خزينة المحكمة المختصة ليصرفه الزوج دون قيد ولا شرط، رغم أن الخلع لا يتم إلا بموافقة الطرفين ايجاب من الزوجة وحضور وقبول من الزوج. وفي هذا يقول أبو حنيفة " لو كان الزوج غائبا وزوجته موافقة على الطلاق لا يقبل منه ولا بد من حضوره في المجلس ". كما يستلزم الشافعى أن يكون في المواجهة بين الرجل والمرأة وأن يتقبل بصوت يسمعه القريب منه حتى لا ينكر أيهما رأيه في الموضوع.

تصوير ورفع

وَفِرَاغْلَاهُ قَارِواهُ
مَا سَرَعَ إِلَيْيَ مَا حَسَرَاهُ

رحمه الله وغفر له



www.facebook.com/Ensanyat

^(١) د. محمود بلال مهران، لستاذ لشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة القاهره.
^(٢) المستشار د. علي فاضل حسن

سادساً : ما الذي ترده الزوجة المختلفة للزوج المخلوع ؟

تباعين الآراء بشأن قيمة الفداء أى الأموال التي تردها الزوجة المختلفة إلى زوجها، و هل يقتصر على ما قبضته من مقدم الصداق (المهر) و تتساوى عن مؤخره و باقي حقوقها المالية الشرعية، أم ترد إليه أكثر من ذلك أو أقل، وكذلك تحديد ما يصلح أن يكون بدلاً للخلع ؟ و هل تعد شقة الزوجية مما يجب على الزوجة المختلفة أن ترده إلى الزوج المخلوع ؟

يذهب محمود فهمي (٢٠٠٠) أن مسألة تحديد مقدار الفداء الذي يجب على الزوجة رده إلى زوجها سواء رضاة أو قضاء، و هل يقتصر على المهر أو يجوز أن يزيد أو يقل عنه، وكذلك ما يصلح أن يكون بدلاً للخلع . تتضمن شقين :

الشق الأول : أنه يجب التفرقة بين ما إذا كان الخلع قد وقع بالتراضي بين الطرفين أم بقضاء القاضي . فإن كان بالتراضي فيكون للزوج أن يأخذ كل ما تقدمه له زوجته المختلفة سواء كان مساوياً للمهر أو أقل أو أكثر منه وذلك دون تعد على حقوق الصغار.

والأساس في ذلك قوله تعالى "الطلاق مرتان فإمساك بمعرف أو تسريح بإحسان، و لا يحل لكم أن تأخذوا مما آتتكمون شيئاً إلا أن يخافوا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله ...". و قوله تعالى "فإن طین لكم عن شئ منه نفساً فكلوه هنينا مرينا" (سورة النساء آيه ٤). أما إذا كان الخلع قد وقع دون إجتماع رضا الزوجين معاً، و كان التغور و النشوذ من جانب الزوج فقط و لم ترتضى الزوجة ذلك فلم تعرض طلاقها على مال، وإنما الزوج هو الذي أراد طلاقها لكي يستبدل زوجة مكان زوجة فلا يحل له أن يأخذ منها شيئاً في مقابل طلاقها . و هذا صريح قوله تعالى في سورة النساء "إِن أَرِدْتُمْ أَسْتِبْدَالَ زَوْجَ مَكَانِ زَوْجٍ وَّأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ نَفَارَ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بِهَتَانٍ وَّإِثْمٍ مِّنْ يَأْتِي، وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَكَيْفَ أَفْضِيَ بِعُضُّكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَّأَخْذُنَ مِنْكُمْ مِّنْثَاقاً غَلِيظاً" (الأيتان ٢١، ٢٠).

أما إذا كان النشوذ والبغض من جانب الزوجة مع تمكك الزوج بها، فرفعت أمرها إلى ولی الأمر لو القضاء، وأقرت بالبغض وطلبت الخلع مقابل فداء، فلا أثم على الزوج أن يأخذ منها عوضاً عن الخلع، و لا أثم على الزوجة

فيما تعطى و ذلك لقوله تعالى في سورة البقرة "فَإِنْ خَفْتُمْ أَلَا يَقِيمَا حِدْوَدَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَنْتُمْ بِهِ" (الآية ٢٢٩).

وفي تفسير هذه الآية قال مالك و الشافعى و أبو حنيفة و أصحابهم و أبو ثور : يجوز أن تنتدى منه بما تراضيا عليه، كان أقل مما أعطاها، أو أكثر منه. و روى هذا عن عثمان بن عفان و ابن عمر و قبيصة و النخoso، إلا أن البعض قد أحتج بحديث ثابت بن قيس بأن الرسول صلى الله عليه وسلم لما عرضت امرأة ثابت رد الحديقة و زراعة أجابها : "أما الزراعة فلا".

أما الشق الثاني: و هو تحديد ما يصلح أن يكون بدلا للخلع، فالقاعدة أن كل ما يصلح بدل خلع يصلح مهرًا، فيصبح أن يكون بدل الخلع كل مال كمؤخر الصداق، أو ما يستحق لها من نفقة عدة أو متعدة أو أية منفعة مقومة شرعا بمال . و على ذلك فلا يصح بدل الخلع في حالتين :-

الحالة الأولى: إذا كان مالا غير متفق شرعا، الحالة الثانية : إذا كان بدل الخلع يشمل اعتداء على حق الصفار، كإسقاط حضانة الصفار، أو اشتراط استبقاءهم في حضانة الزوجة بعد تجاوز سن الحضانة، أو إسقاط نفقة الصفار، أو أي حق من حقوقهم الأخرى.

يذهب مصطفى أبو زيد (٢٠٠٠) أنه في السوابق الأولى في الإسلام نجد أن ما ترده الزوجة المختلفة هو كل ما أخذته عند الزواج . و باستعراض الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في كتب الصحاح ستة أنها عندما تشير إلى الصداق تشير إليه على أنه كثلة واحدة، أو شئ واحد، فقدمه الزوج إلى زوجته عند الزواج، فلم تكن الحياة عند وضع سابقة الخلع - تعرف التفرقة بين المهر والشبكة، فليس هناك جزءان يقدمهما الزوج شبكة ثم مهر، دائمًا هو شئ واحد، كثلة واحدة .

فالخلع الإسلامي - ابن - يقوم على أن ترد الزوجة ما أخذته عند الزواج، وليس المهر فقط، و إنما المهر و الشبكة معا . و هذا واضح من السابقة الثانية التي جرت بين ثابت بن قيس و زوجته الثالثة حبيبة بنت سهل، فقد أصدقها حديقتين، قلم يقل لها الرسول ردي واحدة فقط، و إنما أمر ما بردهما معا. فما يرد في الخلع الإسلامي هو كل ما أخذته الزوجة من الزوج عند الزواج، وما يجب أن يرد في القانون هو الصداق وحده . و قد جرى

العرف على أن يكون الصداق فعلاً من جزءين : مهر وشبكة. والعرف في الشريعة الإسلامية هو من أدلة الأحكام، أي من مصادر القواعد القانونية إلى جانب الكتاب والسنة. وقد جرى العرف - و استقر تماماً - بين الأسر وهي ترتب للزواج أن تتفق فيما بينها على هذين الأمرين معاً دفعة واحدة، بإعتبارهما شيئاً واحداً، و من هنا فإن بعض الأسر تجمع مبلغ المهر والشبكة معاً وتشتري بهما شبكة قيمة كوسيلة لاظهار خطيب الأبناء في مظهر كبير، فإذا حدث هذا و ضم المبلغان معاً ليكونا مما الشبكة، فإن الخلع في سوابقه الإسلامية الأولى ينافي تماماً مع إعفاء الزوج من الرد، وتجاهل ما أداه فعلاً إلى الزوجة، فيقال له متلاً إنك لم تقدم مهراً و إنما قدمت شبكة فقط. فالخلع المصري في القانون لكي يكون متنقاً مع الخلع الإسلامي يجب أن ينص على أن ترد الزوجة ما أخذته فعلاً من الزوج عند الزواج من مهر وشبكة.

ويذهب مصطفى أبو زيد أن الخلع الإسلامي - كما وضع لسعه رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم يتم أصلاً، ومنذ السابقة الأولى لجرائم ارتكبه الزوج، ومن هنا فإنه لم يقصد أن ينزل بالزوج - عقوبة أخرى لو عيناً آخر - إلى جانب الطلاق ينتهي في حرمان هذا الزوج من مسكن الزوجية، وطرده من هذا المسكن لتفرد به زوجته. فالمادة (٢٠) من القانون ترتب للزوجة - في حالة الخلع - من الحقوق ما يترتب لها في حالة الطلاق، مع الفارق الأساسي المهم بين الأمرين. ففي حالة الطلاق تكون شقة الزوجية للزوجة الحاضنة، و إذا كانت ملكاً للزوج فإنه يتلزم بأن يدير للمطلقة وأولادها منه شقة أخرى مناسبة، وهو عبء كبير يحمله الزوج في هذه الحالة. وإذا كان الزوج في حالة الطلاق للضرر يستحق هذه العقوبة التالية لثبوت الضرر في حقه بحكم من القاضي، فإن الزوج في حالة الخلع لا يجوز لن تنزل به نفس العقوبة. فليس ثمة تصريح يثبت في حقه بحكم من القاضي، فضلاً عن سابقة الخلع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تتضمن بقاء الزوجة في منزل الزوجية و حرمان الزوج منه و القائه في عرض الطريق، وإنما تتضمنت لن تذهب الزوجة المختلعة إلى بيت أهلها.

فالعقوبة أو العباء الذي يجب أن يحمله الزوج يجب أن يقدر بمقدار السبب الداعي إليه، ففي الخلع لم ينسب إليه، ولم يثبت في حقه بحكم من القضاة، اساءة في حق زوجته، أو جرم ارتكبه، ومن هنا فإن كل ما يرتبه

الإسلام عليه أن يأخذ ما أعطاه لزوجته عند الزواج، وتمضي هي إلى بيت أهلها ويبقى هو في داره. فالخلع الذي يكون إسلامياً يجب ألا يترتب عليه إنفراد الزوجة بمسكن الزوجية دون الزوج، فهي في الخلع - طبقاً لسوابقه الإسلامية الأولى التي جرت على عهد الرسول الكريم - تفادر هذا المسكن إلى أهلها، مع صغارها إن أرادت، ويرتبط لها القاضي في هذه الحالة نفقة للغذاء والكساء والمسكن في حدود القدرة المالية لهذا الزواج.

وبذلك يرى مصطفى أبو زيد أن ما تنص عليه المادة (٢٠) على أن تجعل للخلع نفس ما يكون للطلاق بالنسبة لمسكن الزوجية، تكون قد رتبت للخلع آثاراً أشد وطأة من الآثار التي يرتبها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن هنا فإنها في وصفها الحالي تصبح مخالفة للشريعة الإسلامية.

ويذهب البيومي محمد البيومي^(٣) أنه ينبغي أن نلاحظ أن العوض جزء أساسي من مفهوم الخلع بشرط أن يكون كاملاً و شاملًا لكل ما أخذته الزوجة من زوجها باسم الزوجية، ومن بينها شقة الزوجية وخلافها، ولا يتتصوّر فقط على مقدم الصداق. ويبرر البيومي محمد البيومي أن في رد كل ما أخذته الزوجة عدل وإنصاف، لأن الزوج هو الذي أعطاها المهر، وفر لها مسكن الزوجية، وبدل تكاليف الزواج، وأنفق عليها، وقد قابلت هذا كله بالجحود وطلبت الفراق، فكان من الإنصاف أن ترد عليه كل ما أخذت، فإن لم يتحقق العوض على هذا النحو ولم تلحق المرأة ببيت أهلها، لا يتحقق الخلع.

يذهب محمد سليم العوا أنه من الملاحظ في حالات الخلع التي رویت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المهر المأمور برده فيها كان عقاراً (حديقة) مما تزيد قيمته عادةً و لا تثبت أو ت Tactics أو تتصوّر إلا نادراً، أما المهر في زماننا هذا، فإنه عادةً مبلغ من التقادم تتقدّم قيمته كل يوم، فماذا أعد القانون لكي يكون العوض الذي يأخذة في حالة الخلع مساوياً لما دفعه؟ وللتصوّر رجلها دفع منذ عشرين سنة عشرة آلاف جنيه مهراً ثم عرض عليه اليوم استردادها في الخلع هل يكون شأنه شأن صاحب الأرض الزراعية، الذي أمره الرسول بطلاق أمراته وأمرها بردها إليه.

^(٣) د. محمد البيومي، نائب رئيس مجلس الدولة، وأستاذ القانون العام المقارن بكلية الشريعة.

ولا يعترض على هذا التساؤل بزعم أن الزواجة على المأمور في المهر النجدي تثير شبهة الربا، لأننا لستنا بصدد عقد قرض أو وبيعة مئوية مما تدور معه هذه الشبهة، وإنما نحن بصدد تعريض تدفعه المرأة إلى الرجل، وقد سماه الفقهاء في المذاهب كلها "عوضاً" في مقابلة ما تنزله به وبأسرته من هدم لبناء الزوجية وشتيت لشمل الأسرة بسبب ما تحسه هي من بغضها إياه، والتعريض ينبغي أن يكون عادلاً ومقابلاً للضرر وجاهراً له، ويؤيد ذلك ما ذكره ابن قدامة في المغني من أن جمهور الفقهاء يرون جواز الخلع على أكثر من المهر.

ويرى محمد سليم العوا أنه من الأصح أن يجعل ما تدفعه المرأة مسؤلها في قيمته الحقيقة وقت الخلع للقيمة الحقيقة لما تبنته المرأة مهراً وقت الزواج، حتى لا نجمع على الرجل ضياع ماله و هدم بيته.

سابعاً : رضا الزوج عن الخلع

تصنف الفقرة الأولى من المادة (٢٠) على ما يلى :-

"للزوجين أن يتراضيا فيما بينهما على الخلع، فإن لم يتراضيا عليه وألا مت الزوجة دعواها بطله والتثبت لنفسها رحالت زوجها بالتسازل عن جميع حقوقها المالية الشرعية ورددت عليه العدال الذي أعطاه لها، حكمت المحكمة بتطبيقها عليه".

ويذهب محمود بلبل مهران (٢٠٠٠) أنه في حال صدور الحكم من القضاء بطلاق الزوجة دون موافقة الزوج على الخلع و رضاه بأخذ المعرض، كان هذا مخالفًا لأحكام الشريعة الإسلامية التي تتضمن بأن الخلع يتم باتفاق الزوجين ورضاهما حتى يقع صحيحاً. وذلك قد أثني الفقهاء على أنه من شروط صحة الخلع: أن يكون الخلع برضاء الزوجين، لأنه عبارة عن طلاق الزوج ومال تدفعه الزوجة مقابل ذلك، فلابد أن يكون الزوج راضياً حتى يصح بذلك، لأن طلاق المكره لا يصح، وأن تكون للزوجة راضية حتى يمكن إلزامها بدفع المعرض. وهذا للشرط ول واضح من خلال للة مشروعية الخلع ومنها قوله تعالى "ولا يحل لكم أن تأخذوا ما آتتكموهن شيئاً إلا أن يغفلاً إلا يتهموا حدود الله فلين ختموا إلا يتهموا حدود الله فلا جناح عليهم فيما لفتنت به" مسورة البقرة الآية ٢٢٩.

قوله تعالى "فلا جناح عليهما فيما افتنت به" يدل على أن الخلع يكون بالتراضي بين الزوجين لأن نفي الجناح يعني الإباحة . فليس في الآية ما يدل على وجوب الطلاق على الزوج في حال عرض الزوجة للعرض و طلب مخالفتها . كما أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت بن قيس "أقبل الحديقة وطلقها تطليقة" ليس للوجوب، بل هو كما قال العلماء - للندب والإرشاد، وليس على سبيل الإيجاب والإلزام، لأن الخلع يتم بموافقة الزوج ورضاه وهو ما يتناهى مع الإيجاب والإلزام .

ويؤكد الرأي السابق رأي حسن مهران حسن^(١) الذي يرى أن ما أجازت به المادة العشرون في الخلع الحكم به إذا لم يترافق الزوجان عليه، مخالف لما عليه الاجماع من أن الخلع عقد لا يتم إلا بالإيجاب من أحد طرفه والقبول من الآخر .

كما يذهب محمد رافت عثمان (٢٠٠٠) إنما دام الخلع عقداً فلأن الاقرار فيه لأحد المتعاقدين يبطله، فلا بد إذن من الرضا من كل من الزوجين، لأن لكل منها شأنها في الخلع، إذ به تسقط الحقوق التي كانت للزوج على زوجته فلا بد من رضاه وكذلك لابد من رضا الزوجة لأن بالخلع يلزم الزوجة ما اتفق عليه من العرض المادي . وعلى هذا فإذا ألمت المحكمة الزوج بوقوع الخلع فلن هذا ينافي حق الرضا الذي يجب أن يتواافق في العقود .

ويذكر محمد رافت عثمان على أن الخلع عقد وإن رضا كل من الزوجين يجب أن يتحقق ما ورد في الفاظ حديث ثابت ابن قيس في الخلع، ففي الرواية أن الرسول قال للزوجة : أتردين عليه حديقته؟ قالت : نعم، فكيف يكون الرضا من الزوجة شرطاً في الخلع من إنها أصلاً لا تملك حق الطلاق، ولا يمكن الرضا من الزوج شرطاً فيه مع أنه هو الذي يملك شرعاً حق الطلاق، ولا يوجد منه هذا الخلع إلا في حالات ينتها الألة . يذهب محمد رافت عثمان أن فهم الأمر في قول الرسول "خذ الحديقة و طلقها تطليقة" على أنه أمر إيجاب ليس دليلاً قاطعاً بدلله أنه محل طلاق، وإن الأئمة الأربعون فهموا على أنه أمر بإرشاد و إصلاح .

ويذكر محمود فهمي (٢٠٠٠) أن الأصل في الخلع أن يكون بالتراضي بين الزوجين، فهو يمين من جانب الزوج، ومعارضة من جانب الزوجة، بمعنى

^(١) المستشار حسن مهران حسن، نائب رئيس محكمة النقض سلفاً .

أن الزوج يقصد منه تعليق طلاقها على قبولها إعطاءه البديل أو الفداء أي أفتاء نفسها وتخليص عصمتها التي تدفعها للزوج، فالخلع من جانبها بمنزلة مبادلة أو معاوضة، مع ما يتربّط على ذلك من آثار. فإذا لم يترافق الزوجان على الخلع، فقد قال الإمام مالك رضي الله عنه: إن الخلع كما يكون بالترافق بين الزوجين، يكون بحكم حكمين إذا نسنت العلاقة بين الزوجين، وكانت التفرقة، مما يوجب أن يحكم القاضي حكمين عدلين، فإن استطاعا الصلح أصلحا بينهما، وإن لم يستطيعا فرقا بينهما خلعا، ويوافق القاضي على ذلك.

وعقب الشيخ أبو زهرة "من هذا يتبيّن أن الخلع يصح باقتراح الحكمين أن لم يكن الإصلاح، وكان النشوز من جانبها (أي الزوجة) لنفارة من العشرة الزوجية، ويصدق القاضي على قرارهما، وبهذا يتبيّن أن المذهب المالكي يتسع للخلع أن فرتك (أبغضت) المرأة زوجها، ولكن بعد تحكيم الحكمين، ومحاولة الإصلاح والعجز عنه، ويقر القاضي ما يريدان، ولو كان خلعا".

ويذهب محمود فهمي (٢٠٠٠) أن الخلع يصح بقول الزوجة وإقرارها بانها تتغاضى زوجها وتتخلى عن حقوقه من حسن المعاشرة، ورعايته حقوق زوجها، والطاعة والقيام بحقه لن هي أجيزة على استمرار المعيشة معه رغم بغضها إيه وكرها له فيقضى القاضي بالتطليق للخلع، وذلك دون توقيف على رضا الزوج.ويرى محمود فهمي (٢٠٠٠) إن القول بغير ذلك يزدري إلى إفراط الخلع من محتواه وإزالة الحكمة التي من أجلها شرعه الله تعالى وأكدها سنة نبيه عليه الصلاة والسلام، والدليل على ذلك أن زوجة ثابت لما رفعت أمرها إلى رسول الله لم يسألها تفاصيل البغض أو سببه، ولم يستدعي ثابت لمحاولة التوفيق والصلح بينهما، وإنما استفسر فقط عن مهرها، فلما أخبرته بانها حديقة سألها عما إذا كانت تقبل ردتها إليه، فلما وافقت على الرد أمرها بالرد وأمر زوجها بأن يطلقها تطليقة، وذلك كله بناء على إقرارها وشكواها بدون حاجة إلى موافقة زوجها .

ويرى محمود فهمي فيما يتعلق بمدى ما يتعين به القاضي من سلطنة تقديرية في الحكم بالخلع، وما إذا كان الحكم وجوبا بالخلع ونزاولا على إقرار الزوجة بالبغض لزوجها، و هل يجوز للمحكمة قبل الحكم بالخلع أن تحاول الإصلاح بين الزوجين و أن تسعى جاهدة في عرض الصلح عليهما، يرى أن

سلطة المحكمة هنا مقيدة ولست تقديرية فعليها أن تحكم بالطلاق بالخلع بناء على إقرار الزوجة وخرفها ألا تقيم حدود الله وألا ترعن حقوق الزوج بسبب هذا البغض إن أجبرت على استمرار المعيشة معه رغم هذا البغض.

ويؤكد اليومي محمد اليومي (٢٠٠٠) إن الخلع لابد وأن يتم بالتراضي بين الزوجين، فإن لم يتم التراضي بينهما ورفع الأمر إلى القاضي المختص فإنه لا يجوز له أن يطلق مباشراً لأن سلطته في التطليق هنا ليست مقيدة، بل هي سلطة تقديرية يقدرها في نطاق مجموعة من الضوابط كما إنه لابد وأن يستمع لرأي الحكمين وياخذ برأيهما فإن لم يفعل ذلك وطلق مباشراً، فإن حكمه يكون باطلأاً مطلقاً، وتطليقه المترتب على هذا طلاق مكره لا يقع على النحو المقرر شرعاً .

...

ثاماً : هل حكم القاضي بالخلع سلب لحق الزوج ؟

يذهب محمود بلال مهران (٢٠٠٠) إنه في حال صدور حكم من القضاء بتطليق الزوجة المخالعة لزوجها دون رضاه وموافقته، كان هذا الحكم مخالف للشريعة الإسلامية، لأن القضاء يكون حينئذ قد تدخل فيما لا يملكه و سلب حق الزوج باعتباره - أي الزوج - صاحب الحق الأصيل في هذه الحالة. وما يدل على عدم أحقيّة القضاء في تطليق الزوجة في هذه الحالة أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يقم بتطليق زوجة ثابت بن قيس من زوجها، وإنما أرسل إلى زوجها ثابت و قال له "أقبل الحديقة و طلقها طلقة" . أي أن الرسول طلب من زوجها أن يقوم بتطليقها، ولم يقم الرسول بذلك، لأنّه صلى الله عليه وسلم يعلم أن الزوج هو صاحب الحق في ذلك وليس أحد غيره . و عليه فهو صدر حكم من القضاء بتطليق الزوجة في هذه الحالة، فإن الحكم بالطلاق يكون باطلأاً لأنّه صدر فيما لا يملكه، وتكون العلاقة الزوجية لا تزال قائمة بين الزوجين .

ويذهب محمد سليم العوا (٢٠٠٠) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - في الوقائع الثلاث في عهده - أوقع الطلاق بلسان الزوج أي بامر الزوج أن يطلق الزوجة الكاره له، فماذا لو ألبى الزوج أن يطلق؟ لا شكه أن الرسول صلى الله عليه وسلم وكل قاضي بعده يملك ليقاع الطلاق جبراً عن الزوج كالطلاق للضرر وللأسباب الأخرى كالغيبة وعدم النفقه والعناء وما إليها، يوقع

في هذه الحالات كلها جبرا عن الرجل بحكم القاضي، و كذلك الخلع و لا فرق، و القول بغير ذلك يجعل الرجل، الذي لا ترضى زوجته بعشرتها قادرا على بمساكيها على الرغم من إرادتها و هو ما يخالف علة تشريع الخلع، و هو كونه للمرأة في مقابل الطلاق المشروع للرجل، فحيث يكره الرجل المرأة يستطيع أن يطلقها، و حيث تنقض المرأة الرجل تستطيع مخالفته، وإن أبي أرقع القاضي طلقة بانته جبرا عنه، و يكون الواجب بالخلع طلقاً بانته لأن المرأة ترد إلى الرجل المهر الذي دفعه إليها لتملك أمر نفسها، فلو كان طلاق رجعوا لم يتم لها ذلك، و هو ما ينافي مقصود تشريع الخلع نفسه.

تاسعا : الطعن في حكم الخلع من القاضي

تنص المادة رقم (٢٠) في نهايتها بشأن الطعن في حكم الخلع على ما يلى :-

”ويكون الحكم - في جميع الأحوال - غير قابل للطعن عليه بأي طريقة من طرق الطعن.”

يرى حسن حسن منصور^(١) أن هذا الحكم يجب ألا يكون عاما على جميع الأحكام الصادرة في الخلع، لأنه إذا كان الحكم في الخلع بالافتراض بين الزوجين قبل لو اثناء نظر الدعوى فإنه لا يقبل الطعن عليه بأي طريقة من طرق الطعن. كما هو الشأن في أحكام الصلح باعتبار أن الخصوم قد قبلوا مسبقا الحكم الذي ستصدره القاضي في الدعوى. وفي هذا الصدد تقرر محكمة النقض: أن الاتفاق الذي حصل بين الخصوم و أئمته القاضي لا يعنون أن يكون عقدا ليس له حجية الشن المحكوم فيه و إن كان يعطي شكل الأحكام عند إثباته فلا يجوز الطعن فيه بطريق الطعن المقرر للأحكام .

ولكن إذا كان الحكم صادرا في دعوى الخلع بعد أن رفضه الزوج و أصر على المضي في نظر هذه الدعوى دون قبول لما عرضته الزوجة، فإنه يكون خاضعا للتقواعد العامة المقررة في الطعن عليه و لعدم رضاته بهذا الحكم،

^(١) المستشار حسن حسن منصور نائب رئيس محكمة النقض .

إذ أن هذه القواعد تقرر أنه لا يجوز الطعن في الأحكام من قبلها. وبمفهوم المخالعة فإن من لم يتقبلها يجوز له الطعن فيها بجميع طرق الطعن المقررة قانوناً .

إن النص المذكور بعدم الطعن يمكن أن يؤدي إلى المفارقة الواضحة في المراكز القانونية للخصوم في العلاقة الزوجية، إذ يكون الزوج المحكوم ضده في دعوى التقليق - أيا كان سببه - في مركز قانوني أفضل من مثله المحكوم ضده في دعوى الخلع، فيكون للأول الحق كاملاً في الطعن على الحكم الصادر ضده بأي طريقة للطعن بينما يحرم الثاني من هذا الحق دون مبرر يذكر .

ويذهب حسن حسن متصور أنه قد يقول قائل : إن قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخلع لزوجة ثابت بن قيس كان نهايتها ولم يطعن عليه الزوج . فهذا القول ينظر إليه في إطار الأمور الآتية :-

أ - في إحدى روايات الخلع لأن الزوج و هو ثابت بن قيس عندما علم بما حكم به لزوجته قال " قبلت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم " وهذا القبول يعني أنه لا يطعن على هذا الحكم ولو بالظلم منه لمن أصدره صلى الله عليه وسلم .

ب - نكر الإمام ابن حجر الصقلاني في فتح الباري والإمام الشوكاني في نيل الأوطار : أن ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن هذه المرأة هو أمر إرشاد وإصلاح وليس أمر إيجاب .

ج - حتى لو كان هذا الأمر للإيجاب فإن الواقع أصبح مختلفاً من حيث القاضي والخصوم وأدلة الدعوى والظروف والملابسات المحيطة بها .

د - ابن المصلحة المعترضة شرعاً تفرض على ولی الأمر تشريع ما يحقق صلاح العبد في حياتهم، و من ذلك ضمان حق الخصم في الطعن في الحكم الصادر ضده . و في العصر الحاضر أصبح هذا الحق من الحقوق المنسوبة للمواطنين التي يتربّى على إدبارها مخالفة الدستور باعتباره النظم الأساسي في الدولة الحديثة .

هـ - لقد عرف الفقه الإسلامي ما يعرف الآن بطرق الطعن في الأحكام، وكما تقرر محكمة النقض " ابن فقيه الشريعة الإسلامية " وإن لم يجمعوا على الأخذ بعدها حجية الأحكام على إطلاقه، إلا أنه بامتنان النظر في

الاستثناءات التي وردت عليه يتضح أنها ليست في الواقع إلا وجوها لإعادة النظر في النزاع تقابل وجود الطعن في الأحكام المقررة في القوانين الحديثة ومنها لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المعتمد بها الآن التي أفردت بها خاصا لطرق الطعن في الأحكام. وذلك فيما عدا حالة إذا ما خالف الحكم نصا في القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة أو خالف الإجماع، فقد أوجبوا على القاضي إبطاله وإهدار ما له من حجية.

ويؤكد الرأي السابق ما ذكره مصطفى أبو زيد (٢٠٠٠)، من أنه يجب التفرقة بين: التفريق للضرر، و التفريق للخلع . ففي حالة الطلق للضرر يكون للزوج المتهم بإذلال الضرر بزوجته أن يطعن في حكم المحكمة الإبتدائية بكل وسائل الطعن الأخرى، الاستئناف و النقض. أما في حالة التفريق للخلع ففي الزوج الذي لم يثبت أنه قد أخطأ في حق زوجته ولم يصدر حكم قضائي يدينه في ذلك، يعامل بشكل أشد قسوة فيحرم من الطعن في الحكم الصادر ضده .

فحن هنا أمام زوجين، إحداهما اثبتت المحكمة الإبتدائية أنه أذلل الضرر بزوجته، وهذا الزوج نسمح له بالطعن في هذا الحكم عن طريق الطعن بالاستئناف والطعن بالنقض، وأخر لم يثبت في حقه جرم قط ولم يصدر ضده ما يشير إلى أنه أخطأ في حق زوجته، وهذا الزوج المخلوع يحرم تماما من الطعن في الحكم الصادر ضده، أولهما أسوأ وضعا من الآخر، ومع ذلك نجعل لصاحب الوضع الأسوأ مالا يجعله لصاحب الوضع الآخر .

وفي ذلك يقول مصطفى أبو زيد أنه إهدار كامل لمبدأ المساواة، فالمساواة تتطلب أن نسوي في الحكم بين الأشخاص الذين تمتاز مراكزهم القانونية، فإذا أهدرت المادة (٢٠) من القانون هذا المبدأ أصبحت مشوبة بعدم الدستورية، ومخالفة لنص المادة (٤٠) من الدستور .

وعلى نفس النهج يؤكد اليومي محمد اليومي (٢٠٠٠) أنه يجب على المشرع أن يقرر حق الطعن في هذا الحكم الذي قد يشوّه البطلان و ذلك بماي طريقة من طرق الطعن العادلة أو غير العادلة، ولو بطريق التماس إعادة النظر، و ذلك تلانيا لما قد يحدث من أخطاء مقصودة أو غير مقصودة عند الخروج عن هذه الضوابط من أطراف العملية كلها عند التطبيق.

ويذهب محمد سليم العوا (٢٠٠٠)، أنه من الأوفق في النظر القانوني الصحيح أن يساوي بين الخلع وبين أنواع التطليق الأخرى التي يوقعها القاضي جبرا عن الرجل، و كلها تقبل الطعن عليها بطرق الطعن المقررة، و لا فرق بينها و بين الخلع يوجب اختصاصه بحكم عدم جواز الطعن. ويقترح محمد سليم العوا إزاء التخوف من طول إجراءات التقاضي عند الطعن، أن تحدد مدة الفصل فيه بما لا يجاوز أقصى مدة العدة، و هي أربعة أشهر و عشرة أيام بالتقسيم الهجري، فلو حدثت مدة الفصل في الطعن باربعة أشهر لم يكن في ذلك ظلم على المرأة و لا اجحاف بالرجل بحرمانه من حقه في الطعن على قضاء لا يرضيه.

وأخيرا يقرر حسن مهران حسن أن النص على صدور الحكم بما لا يقبل الطعن استثناء غير دستوري لا مبرر له و لا شفاعة فيه .

عاشرًا : سهولة حصول الزوجة على الطلاق عن طريق القضاء استنادا إلى الخلع

ينذهب محمود بلال مهران (٢٠٠٠) أن نص مادة الخلع سهلت مسألة حصول الزوجة على الطلاق عن طريق القضاء استنادا إلى الخلع، حيث لم يطلب من الزوجة أكثر من أن تذهب إلى المحكمة و تعلن طلبها مخالعة زوجها وأنها متازلة عن جميع حقوقها المالية والشرعية بما فيها الصداق الذي دفعه لها، وإنها تتغاضى الحياة معه وتتخلى ألا تقيم حدود الله بسبب هذا البعض. وليس على المحكمة - كما هو نص المادة - إلا أن تجيبها لطلباتها و تحكم بطلاقها. ويرى محمود بلال مهران أن هذا سيفتح بابا واسعا للتفریق بين الأزواج، ويمكن استغلاله من أهل السوء وذوي النفوس الضعيفة والمريضة الذين يهونون تخريب البيوت المستقرة، وإغراء الزوجات من ذوات النفوس الضعيفة للالتجىء بسهولة خداعهن وتربيهن الأمور لمن، و تكون النتيجة زيادة حالات الطلاق عن طريق القضاء، و تشريد للمزيد من الأطفال و ترليهم للضياع والانحراف.

ويذهب سمير نضل (٢٠٠٠) إن الزوج يتزوج بتردد كثيرا قبل أن يوقع الطلاق على زوجته تحسبا لوطأة الالتزامات التي تقع على عاتقه من مؤخر صداق

ونفقات بأنواعها ونفقة الأولاد وانهيار الأسرة. أما حق الخلع وبوضعه في القانون
يضع في يد الزوجة طلاقاً ب AISER التكاليف بمجرد رد شئع المهر الثابت في
العقد^(٣)، وقد يكون تافهاً وتحصل على حريتها التي قد تكون مشوبة بسوء
القصد، بل وقد تطرده من منزله الذي كافح لبنائه لمجرد إنها حاضنة من حقها
طبقاً لذات القانون البقاء في مسكن الزوجية.

^(٣) جاء في جريدة الأهرام في حددها رقم ١٤٦١ بتاريخ ١٢ / ٦ / ٢٠٠٠ م ما يلى :-
شهدت محكمة القاهرة الكلية للأحوال الشخصية أمن جلسة قصيرة حيث رفض أكثر
من ستة زوج - وهو في حالة عصب شديد - قضياً للخلع، وأطعوا تسليم زوجاتهم
ورفضوا تسلم مقدم المصدق، فيما عدا زوج واحد تسلم من زوجته جنبياً واحداً.

الفصل الثاني دراسة الأسرة

مراحل التطور - الاتجاهات النظرية

لما كان من المأثور اعتبار الزواج شرطاً أولياً لقيام الأسرة، واعتبار الأسرة نتاجاً للتفاعل الزوجي، فإن الطلاق و بالتالي الخلع من أبرز مظاهر انهيار رابطة الزواج، وبناء الأسرة. ولقد حظيت دراسة الطلاق باهتمام العديد من الباحثين في علم الاجتماع^(٤)، نظراً لكونها ذات بعد شرعي وثقافي هام، حيث أن عملية الزواج والطلاق ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بنسق القيم والمعايير الثقافية، فكل ثقافة لها نسق خاص بها وأسلوب مميز في التعامل مع مفرادتها، بحيث تشكل نسقاً يجمع في طياته مجموعة التصورات والأفكار والأفعال، إلى جانب أنماط السلوك الواقعية كما يمارسها الأفراد في موقف معينة. كما تعكس دراسة الطلاق - ومن ثم الخلع - طبيعة النسق البنائي للزواج وما يعتريه من عدم استقرار، حيث أن الزواج و الطلاق وجهان لعملة واحدة يعكس كل منهما طابعاً يتجسد من خلال الاتساق أو الاحتلال داخل النسق الأمريكي، ويعكس الطلاق حالة من اختلال التوازن، نتيجة الانحراف عن نسق المعايير الخاصة بالحياة الزوجية والقواعد المنظمة لها سواء كانت شرعية، أو ثقافية، أو اجتماعية أو اقتصادية (عليه عبد الفتاح، ١٩٩٣ : ٢١٧ - ٢١٨).

1

^(٤) انظر على سبيل المثال : (الهم عفني، ١٩٧٧ ثروت محمد محمد شلبي، ١٩٩٠ ملوي عبد الحميد أحمد الخطيب، ١٩٩٣ صباح محمود عبد العال، ١٩٩٠ عابدة فولاد عبد الفتاح، ١٩٩٣ عابدة سالم محمد الجفاري، ١٩٧٨ محمد حسن، ١٩٨١).

أولاً : مراحل تطور ميدان دراسة الأسرة^(١)

من تطور ميدان دراسة الأسرة باربع مراحل تبعاً للاتجاه السائد في كل منها و تتمثل هذه المراحل الأربع في الآتي :

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل البحث ، وهي تمتد حتى حوالي منتصف القرن التاسع عشر . وتضم هذه المرحلة الفكر العاطفي - الخرافي والتأملي - في موضوع الأسرة كما يتمثل في التراث الشعبي عن الأسرة ، وكتابات الأدباء ، والتأملات الفلسفية .

المرحلة الثانية: وتميز بسيادة أفكار الدارونية الاجتماعية وهي تمتد حوالي خمسين عاماً منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين . وهي تعكس إتجاه لتطبيق الفكرة التطورية على ميدان الأسرة والزواج .

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة نشا العلم ، وتمتد هذه المرحلة خمسين عاماً أخرى ، حتى منتصف القرن العشرين ، وفيها انتقلت دراسة الأسرة من الماضي إلى الحاضر ، ومن البحوث غير المحددة و الواسعة النطاق إلى اصطفاع المناهج العلمية في تناول مشكلات أكثر تحديداً ، كما ساد الاهتمام في هذه المرحلة بدراسة العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة ، متأثرة بعلم النفس الاجتماعي .

المرحلة الرابعة: بدأت حوالي عام ١٩٥٠ ، وأهم ما يميزها الاهتمام بوضع النظرية وهو الأمر الذي ما يزال مستمراً حتى الآن . وتميز هذه المرحلة باستمرارية الدراسات الكمية ولكن بمنهجية أكثر ، كما يميز أيضاً بمحاولات جادة للتجميع وتقييم البحوث التي أجريت في الماضي . وتحديد لأول مرة - المدارس الفكرية المختلفة ، أو الإطارات المرجعية النظرية التي استخدمت في دراسة الأسرة . وتميز هذه المرحلة أيضاً أنه على الرغم من إحياء إتجاه قديم في دراسة الأسرة وهو الدراسات المقارنة ، إلا أن الدراسات المقارنة الحديثة مختلفة عن سابقتها ، حيث تتميز بتحديد المجال ، و اختناء الأحكام القيمة فيها ، واعتمادها بصفة عامة على مادة ميدانية أصلية ، ثم جمعها وفقاً لأسس منهجية ، واستخدام أكثر من أسلوب واحد من أساليب التحليل المدعم إحصانياً .

^(١) انظر : محمد الجوهرى ، وأخرون ، مبادئ علم الاجتماع (مترجم) ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٤ ، ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

ويكشف استعراض لموضوعات دورية المشكلات الاجتماعية في الفترة من ١٩٥٣-١٩٩٥ إن موضوع الأسرة والزواج قد احتل المرتبة الخامسة بنسبة ٤٥,٥٪ من بين جملة الموضوعات التي تضمنها هذه الدورية (على السمرى، وأخرون، ١٩٩٨ : ٨١) .



ثانياً : الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة

- تمثل أهم الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة فيما يلى :-

١ - اتجاه دراسة الأسرة كنظام The Institutional Approach

ربما يعد هذا الاتجاه من أول الاتجاهات من حيث الظهور، وكان يتصف في البداية باتساع النطاق و الوصفية، والأخلاقية. كما كان ذا اتجاه تاريخي أيضا، وقد استخدمه كل من علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع. وتركز اهتمام هذا الاتجاه في دراسة أصل النظام العائلى وتطوره، وإجراء المقارنات عبر المكان والزمان. وكانت أفكار التحسين والتقدم ذات تأثير كبير عليه. واتجه الباحثون الذين ينتتمون إلى هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة إلى التخلص من الأحكام القيمة، والاعتماد على الوصف البحث، مع الإكثار من الاختبار والتحليل الإempirical، إلا أن مركز التقليل في ذلك تاريخيا مقارنا (محمد الجوهرى، وأخرون، ١٩٨٤ : ٢٥٣ - ٢٥٤).

٢- الاتجاه البنائي الوظيفي The Structural-Functional Approach

ينظر الاتجاه الوظيفي إلى الأسرة كنوع اجتماعي، ذات أجزاء مكونة يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل. وبهتم بما إذا كان عنصر ما ي يؤدي وظيفته، أو يؤدي إلى الاختلال الوظيفي داخل النسق الكلى، محدداً ذلك بمدى ما يضفيه أو يسقطه من عمليات النسق. ويتركز الاهتمام على العلاقات الداخلية للنسق العائلى، وعلى العلاقات بين الأسرة والأسواق الاجتماعية الأخرى. وهو يهتم بصورة أساسية بالسؤال عن كيفية تنظيم الأسواق وطريقة أدانها لعملها (محمد الجوهرى وأخرون، ١٩٨٤ : ٢٥٤) .

وفي ضوء الاتجاه البنائي الوظيفي يمكن طرح "الفرض" الآتية المبنية في دراسة الأسرة : -

أ - يجب إشباع متطلبات وظيفية أساسية إذا كان من المرغوب أن يبقى المجتمع عند مستوى معين .

ب - توجد أسواق فرعية وظيفية لمواجهة هذه المتطلبات.

ج - تؤدي الأسرة في كل مجتمع أحد هذه الوظائف الأساسية على الأقل.

د - الأسرة الفردية نسق اجتماعي له متطلبات وظيفية تتفاصل مع تلك القائمة في الأساق الاجتماعية الأكبر.

ه - الأسرة الفردية كجماعة صغيرة لها خصائص شاملة معينة تميزها عن جميع الجماعات الصغيرة .

و - الأساق الاجتماعية بما فيها الأسرة ، تؤدي وظائف تخدم الفرد تماما مثل الوظائف التي تخدم المجتمع .

ومما سبق يتضح أن تلك الفروض تلتقي في أن اهتمام الاتجاه البنائي الوظيفي يتركز حول بقاء نسق الأسرة . و تفترض ظاهرة بقاء النسق عموما أن كل جزء في النسق يلعب دورا في أداء وظيفة الوحدة الكلية ، ولهذا يدرك السلوك الزوجي أو الأسري في محيط إسهاماته في بقاء النسق الزوجي أو الأسري (سناء الخولي ، ١٩٩٦ : ١٤٥) .

ومن وجة النظر البنائية يجب على الأسرة كنسق اجتماعي الوفاء بأربعة متطلبات وظيفية أساسية تتحدد فيما يلي :-

التكيف : يشير التكيف إلى ضرورة تكيف الأسرة أو تلاؤمها مع البيئة الاجتماعية والطبيعية التي تعيش فيها . فالتبادل بين الأسرة و الاقتصاد يكون عن طريق التحاق فرد أو أكثر من أفراد الأسرة بالعمل في مقابل الحصول على أجر . و معنى هذا أن الأسرة تواجه مشكلة التكيف لمواجهة ظروف الاقتصاد عن طريق العمل و اكتساب المهارات و التدريب المتخصص ... الخ ، هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى يواجه الاقتصاد مشكلة التكيف لمقابلة احتياجات ومتطلبات الأسرة عن طريق: حد أدنى للأجور ، و توفير ظروف عمل صحية،

والاجازات المرضية في حالة المرض، والأجزاء في حالة الوض، والمكافآت في حالات الوفاة والکوارث وما شابه ذلك.

تحقيق الهدف: يشير تحقيق الهدف إلى الفهم الأساسي والموافقة العامة على أهداف الأسرة ككل. فجميع الأسواق الاجتماعية بما فيها الأسرة في حاجة إلى سبب للبقاء أو للوجود و هذا يعني وجود أهداف فردية وجمعية يتبعها بلوغها مع ايجاد الوسائل الملائمة لتحقيقها .

التكامل: يهتم التكامل على العكس من التكيف وتحقيق الهدف بموضوعات داخل النسق. فهو يشير بصفة مبنية إلى العلاقة بين الوحدات أو الأجزاء داخل النسق، ومن هذه الزاوية ينظر إلى المجتمع المحلي بإعتباره نسقاً فرعياً من المجتمع الكبير، كما أن التأثير المتبدل بين الأسرة النواة والمجتمع المحلي يبدو في مشاركة الأسرة في الأنشطة الصناعية أو الاجتماعية أو الدينية في الوقت الذي يمنع المجتمع المحلي الأسرة هويتها وكيانها، ويمد لها يد المساعدة وخاصة في أوقات الأزمات. وفي ظل الظروف العادلة يقوى المجتمع المحلي روابط التماسك داخل الأسرة النواة ، ومع ذلك ففي أوقات أخرى، يمكن أن يتسبب المجتمع المحلي في عدم تركيز الأسرة على عملياتها الداخلية.

المحافظة على بقاء النمط : يتركز اهتمام هذا المطلب على الموقف الداخلي في النسق الاجتماعي (الأسرة)، فهو يهتم بالأفراد (الفاعلين) وتوقعاتهم وأيديولوجياتهم وقيمهم. فقد يعاني الفرد من صراع الدور أو اللامعياريه. وتكون الأسرة في هذه الحالة هي المسئول الأول عن مواجهة المتطلبات، حيث تمتّص التوتر وتعطي الوقت وتمتنع الاهتمام من داخل عملية التنشئة الاجتماعية لأعضائها بحيث تطبعهم تبعاً للقيم الخاصة بالنسق، وعلى ذلك تصبح الأسرة أصغر وحدة اجتماعية مسؤولة عن المحافظة على نسق القيم، الذي يتحدد عن طريق الدين والأسواق التربوية، فيتحكم في تحديد أنماط السلوك المرغوبية أو المطلوبة أو الشرعية. ولما كان الأطفال يتعلمون هذه القيم داخل محيط الأسرة فإن أحد واجباتها الأساسية أن تعمل على تماثل أعضائها وامتصاص توتراتهم. وبدون انجاز هذه المتطلبات لا يمكن للنسق الأسري أن يوجد وكذلك المجتمع (سناة الخولي، ١٩٩٦ : ١٤٨ - ١٥٠) .

٣- الاتجاه التفاعلي The Interactional Approach

تطور هذا الاتجاه عن ميداني علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، وهو ينظر إلى الأسرة باعتبارها وحدة من الشخصيات المترادفة، حيث يسعى إلى تفسير ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية: أداء الدور، وعلاقات المركز، ومشكلات الاتصال، واتخاذ القرارات. (محمد الجوهرى وأخرون ، ١٩٨٤ : ٢٥٤).

يركز الاتجاه التفاعلي على محاولة تفسير سلوك الأفراد كما ينضبط ويتأثر وينتدد عن طريق المجتمع، كما يركز من ناحية أخرى على الوسيلة أو الطريقة التي ينعكس بها سلوك الأفراد على الجماعات والبناءات الاجتماعية في المجتمع. وبصورة أدق يتركز الاهتمام على تفسير كيفية انضباط اعضاء الأسرة عن طريق جماعتهم الأسرية، وكذلك تفسير التفاعلات والمعانى المشتركة التي تعتبر لب السلوك الزوجي والأسرى. (سناء الخولي ، ١٩٩٦ : ١٥٦).

٤- اتجاه دراسة الموقف The Situational Approach

ينظر اتجاه دراسة الموقف إلى الأسرة على أنها وحدة مكونة من شخصيات مترادفة، وموقف اجتماعي يؤثر في السلوك، أي كمجموعة موحدة من المثيرات الخارجية بالنسبة لأفراد الأسرة و يؤثر عليهم. اهتم هذا الاتجاه بدراسة ظواهر مثل أحاديث الأسرة حول المائدة، والشعائر الأسرية، وأساليب استخدام المكان وما إلى ذلك. وعلى الرغم من أن معظم البحث في إطار هذا الاتجاه قد تركز على السلوك الفردي في تأثيره بالموافق الأسرية، إلا أنه يسمح بوضع المثيرات الصادرة من خارج الأسرة في الاعتبار أيضاً. (محمد الجوهرى، وأخرون، ١٩٨٤ : ٢٥٥).

٥- الاتجاه التطوري The Developmental Approach

بالرغم من أن الاتجاه التطوري ينظر إلى الأسرة كوحدة من شخصيات مترادفة إلا أنه لا ينطلق من التفاعل في حد ذاته، ولا من السلوك المتأثر بالموافق، وإنما من نورة حياة الأسرة، أو مراحل التطور التي تمر بها الأسرة وأفرادها (محمد الجوهرى، وأخرون، ١٩٨٤ : ٢٥٥).

وقد استخدمت دوره حياة الأسرة كأداه وصفية لمقارنة بناءات ووظائف التفاعل الزواجي في مراحل مختلفة من النطورة والنحو لتسهيل بعض جوانب معينه في ظاهرة الأسرة مثل أنماط الإنفاق ومستويات المعيشة، وأنماط الاستهلاك . وقد طرحت وجهات نظر متعددة بشأن دوره حياة الأسرة من أبرزها :-

أ - دوره حياة الأسرة الفقيرة التي تتضمن فترة من الفقر الشديد عندما تتجه أطفالاً صغاراً، ثم تليها فترة من الرخاء النسبي عندما يكبر الأبناء و يصبحون قادرين على الكسب ، و تحل الفترة الثانية للقر عندهما يتقدم الزوجان في السن وعندما يكبر الأطفال ويغادرون المنزل ويؤسسون أسراء خاصة بهم .

ب - دوره حياة الأسر في أربعة مراحل هي :-

- ١- مرحلة زوجين ينشان وجوداً اقتصادياً مستقلاً .
- ٢- مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر .
- ٣- مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر يعولون أنفسهم .
- ٤- مرحلة زوجين تقدمت بهما السن .

ج - مراحل دوره حياة الأسرة تبعاً لمكان الأطفال في النسق التعليمي :-

- ١ - أسرة ما قبل المدرسة .
- ٢ - أسرة المدرسة الابتدائية .
- ٣ - أسرة المدرسة الثانوية .
- ٤ - أسرة البالغين

د - دوره حياة الأسرة تبعاً لواجباتها :-

- ١- زوجان بلا أطفال
- ٢- أسرة في حالة إنجاب (أكبر الأطفال عمره ثلاثون شهراً).
- ٣- أسرة لديها أطفال قبل سن المدرسة (عمر الأطفال من ٦ - ٢ سنوات)
- ٤- أسرة مع أطفال في سن المدرسة (من ٦ - ١٣ سنة)
- ٥- أسرة مع أبناء مراهقين (من سن ١٣ - ٢٠ سنة) .

- ٦- أسرة النشاط الحر(من أول ابن يغادر المنزل حتى آخر ابن يغادره)
- ٧- زوجان في منتصف العمر (مرحلة العش الخاوي إلى المعاش)
- ٨- زوجان متقدمان في السن. (سناء الخولي، ١٩٩٦: ١٥٨ - ١٦٢).

٦ - الاتجاه النسووي Feminism Approach

المذهب النسووي: هو مذهب الانتصار للمرأة ، ويختلف هذا المذهب عن مذهب تحرر المرأة Woman's Lib، الذي من أهم دعائمه حق المرأة في حياة جنسية مستقلة عن اختيارات الرجل. ويختلف مصطلح النسوى أيضاً عن كلمة Empowerment التي تعنى "منح السلطة للمرأة" بمعنى تمكينها من حق تقرير إنجاب الأطفال، أو الإجهاض أو الطلاق وما إلى ذلك من علاقات الأسرة . وتميز الحركة النسائية بثلاث مواقف رئيسية هي :-

- ١- أن تطالب المرأة بفرصة متساوية للرجل في "النظام الرسمي Symbolic Order" أي في الأداب والفنون وشتى النظم من أجل المساواة في الحقوق.
- ٢- أن ترفض المرأة "النظام الرمزي للرجل باسم الاختلاف" أي أن تؤكد على تفرد طبيعتها الأنثوية .
- ٣- أن ترفض المرأة "الفصل بين الذكر والأنثى" بمعنى إقامة حاجز بينهما باعتباره ذا أساس فيزيقي، (محمد عنانى، ١٩٩٧: ١٨٠ - ١٩١).

وعلى الرغم من أن الاتجاه النسوى يتخذ أشكالاً متعددة ومختلفة، فقد حددت Daly and Cheseny (١٩٨٨) خمس عناصر أساسية في الاتجاه النسوى تميزه عن غيره من الأشكال الأخرى من النظرية الاجتماعية :-

- ١- لا يعد النوع Gender حقيقة طبيعية فقط ، ولكن نتاجاً اجتماعياً وتاريخياً وتناطحاً معيناً. وبالرغم من ارتباطه بالتبابن البيولوجي للجنس، فإنه لا يستند عليه ببساطة.
- ٢- يلعب النوع، وعلاقات النوع دوراً أساسياً وحيوياً في تنظيم الحياة الاجتماعية والتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية.

-٣- على الرغم من تباين علاقات النوع وأبنية الرجلة (الذكورة) والأنوثة فإنها ترکز على تدعيم مبدأ أساسى هو تفوق الرجل على المرأة وسيطرته عليها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

-٤- تذهب أنساق المعرفة - التي تعكس وجهات نظر الرجل عن العالم الطبيعي و الاجتماعي - إلى أن انتاج المعرفة أمر مرتبط بالنوع.

-٥- يجب أن تكون النساء محور البحث الفكري، وألا يكون وضعهن هامشياً وغير منظور بالنسبة للرجال. (١٩٨٨ : ١٨).

ويذهب Ritzer (١٩٨٨) أن النظرية النسوية تختلف عن معظم النظريات السوسيولوجية في عديد النقاط :-

أولاً: تعد النظرية النسوية نتاجاً لعمل فريق متباين المعارف و التخصصات، فهي لا تتضمن إسهامات علم الاجتماع فقط، ولكن هناك أيضاً إسهامات علوم الأنثروبولوجيا، والبيولوجيا، والاقتصاد والتاريخ، والقانون، والأدب، والفلسفة، والسياسة، وعلم النفس، واللاهوت.

ثانياً : إن علماء اجتماع النظرية النسوية - شأنهم في ذلك شأن علماء النظرية السوسيولوجية - اتجهت جهودهم نحو توسيع نطاق معرفتهم، وتطور فهم نceği للمجتمع يسعى إلى تغيير العالم الاجتماعي نحو عالم أكثر عدالة وإنسانية.

ثالثاً : تردد معظم علماء الاجتماع في دعم النظرية النسوية ضمن أعمالهم السوسيولوجية، بسبب أن النظرية كانت حديثة جداً وراديكالية، ومدعية أنها لم يكونوا من علماء الاجتماع، وأيضاً بسبب الشك في مصداقيتها العلمية كفرع للمعرفة يرتبط إلى حد كبير بالنشاط السياسي (١٩٨٨ : ٤٠١ - ٤٠٠).

إن القضية الأساسية في التراث النسوي المتعلقة بالأسرة هي الفشل في وجود منظورات نظرية تبني موقف معياري من عدم التساوي في القوة والضبط الذي يدعم مؤسسة الأسرة. وإذا كانت نظريات الأنساق ترکز على مفاهيم العلاقة المسببة الدائنة، فإن التحليل النسوي يرکز على الخط الواحد للثورة والضبط في حياة الأسرة، خط يسير في اتجاه واحد من الرجال على النساء

و على الأطفال، مما يؤدي إلى انهيار الأسرة، وإساءة معاملة الزوجة وانتهاك الطفل، والعنف الأسري.

وعلى العكس مما يعتقد اتجاه ما بعد البنوية من وجهة نظر مزيدة للقوة، باعتبار ان القوة تنتشر خلال كافة العلاقات الاجتماعية ، فإن الاتجاه النسوى يميل إلى التركيز على الطبيعة الهرمية لعلاقات النوع .

تذهب Delphy and Leonard (١٩٩٢) أنه يجب النظر إلى الرجال والنساء على إنهم فنتين أو نوعين مختلفين اجتماعياً، يسيطر أحدهما على الآخر. فالعلاقات الجنسية وفهمنا للإشباع العاطفي من خلال علاقة الزواج، أمر تتشكل اجتماعياً، وليس مجرد احتياجات بيولوجية تربط الرجال والنساء ببعضهم البعض. كما تطرّح هذه الفكرة من خلال تطوير تحليل مادي للزواج باعتبار أن علاقات الزواج بين الرجال والنساء تماطل تماماً علاقات الطبقية.

طرحت Delphy (١٩٧٧) هذه الفكرة حينما ذهبت إلى أن العلاقات بين الزوج والزوجة هي في الواقع علاقات استغلالية أكثر من كونها مجرد علاقات غير متوازنة، لأنها تتضمن استغلالاً لعمل النساء. فعلى حين يقسم تقسيم العمل - داخل الأسرة - تبعاً للسن بقدر عالٍ من المرونة، فإنه في المقابل يقسم بالضرورة تبعاً لنوع . فالنساء مرغمات على تحمل أعباء العمل المنزلي طوال حياتهن بسبب النوع ، والأطفال معرضون للاستغلال ليس بسبب النوع، ولكن لكونهم صغاراً. عند مقارنة مشكلة استغلال النساء باستغلال العمال في النظام الرأسمالي، نجد أن النساء لا يستطيعن تغيير أزواجهن، بينما في المقابل يستطيع العمال - ولو نظرياً - تغيير أصحاب العمل. إن الوضع في شرك العمل الاستغلالي في علاقة الزواج هو أساس نمط الإنتاج الأسري .

كما تتميز علقة الزوج بملمح آخر، وهو أن سمة الاستفحل لا توقف بالطلاق، لأن النساء تستمر في القيام بالأعباء والمسؤوليات والأعمال المنزلية في شكل رعاية أطفالهن من أزواجهن السابقين.

تذهب Delphy and Leonard أن علاقات الإنتاج تصوغ و تشكل علاقات الأسرة والزواج، وبالتالي فإن الأعمال المنزليه يجب أن تتصل عن علاقات الإنتاج ، فالنوع هو الذي يدرس الطبقات ، كما أن الطبقة هي التي تؤسس النوع (١٩٩٢ : ١٦٠).

فمن الأفكار الراسخة والمستقرة أن السلطة الأبوية هي التي تحدد شكل علاقات الاتصال داخل وحدة المعيشة، باعتبارها شكل ما مما أطلق عليه ماكس فيبر السلطة التقليدية، فعلاقة السيد بالخادم، والضابط بالجندي تمثلها علاقة الزوج بين طرقين طبيعيين.

تذهب Delphy أن التصور الشائع عن التقسيم الطبيعي بين الجنسين هو سوء فهم للنوع، الذي يرجع الاختلافات والتباينات بين الرجال والنساء إلى التمايزات البيولوجية، فالأشكال الأبوية من السيطرة ناتجة عن التقسيمات بسبب الجنس أكثر من كونها ظواهر مصاحبة للتباينات المسبقة بين الجنسين. إن العلاقة بين الجنسين تشبه علاقات الطبقة، لأن الدوائر الاجتماعية للرجال والنساء موجودة ومحددة سلفاً. ولهذا فإن حياة الأسرة تسودها تباينات واختلافات تمثل تلك الموجودة داخل الطبقة، وتؤدي إلى وجود تبايناً في الاستهلاك تقوم على التباين في المكانة والقوة. ولذلك فإن السلطة الأبوية يجب لها على أنها شكل من السيطرة والضبط الذي تمارسه جماعة اجتماعية على أخرى (١٩٨٠، ١٩٨٤).

ناقشت دراسة Oakley (١٩٧٤) العمل المنزلي الذي تؤديه النساء، والتصور الشائع عنه باعتباره عمل غير منتج وغير حقيقي، باعتبار أن العمل المنتج هو ما يتم الحصول مقابلة على أجر. كما تأثرت العلاقة بين العمل المنزلي باعتباره أمراً ضرورياً للنساء، وبين إرغام النساء على ممارسة هذا العمل وتمتهنه والتوافق معه.

أوضحت دراسات Martin and Roberts (١٩٩١)، Brannen and Moss (١٩٨٤) حول وحدات المعيشة المزدوجة الرابع (العاائد) على النساء والعمال، إن عائد العمل المنزلي لا يقل عن عائد العمل المدفوع الأجر، بل أكثر من ذلك، فإن له آثار وتراكبات، لأنه يؤدي إلى توتر واجهاد الدور عند النساء، مما يؤثر سلباً على صحة المرأة.

وبصفة عامة فإنه على الرغم من تباين المنظورات النسوية فيما يتعلق بحياة الأسرة، ودرجة التركيز على علاقات الأسرة الداخلية والخارجية، فإن تلك المنظورات تشارك جميعها في الاهتمام بعدم المساواة في القوة فيما يتعلق بعلاقات النوع. بين الضبط النسقي على مقدرات حياة الأسرة والذي يقع في ود

الرجال يؤدي إلى زيادة إنتشار نسق قوة السلطة الأبوية. فعلى سبيل المثال أن تفسير العنف تجاه النساء والأطفال داخل الأسرة ينبع من تحليل السلطة الأبوية أكثر من كونه ناتجاً لعوامل الضبط و السلطة داخل المجتمع .

إن الاتجاه النسووي الذي ينظر إلى قوة السلطة الأبوية على أنها المشكلة الأساسية سوف يركز - وبصورة دائمة - على البناء الاجتماعي لتوجهات الذكور نحو العنف، وبالتالي سوف يركز الاهتمام على النطاق المؤسسي والثقافي الأكبر الذي يعزز عدداً من الرجال أكثر من تركيزه على الأشخاص الطبيعيين الذين هم بشكل ما خارج نطاق تأثير العمليات الاجتماعية. وفي النهاية يصبح أساس المشكلة هو البناء الاجتماعي للذكور .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية الإجراءات المنهجية وخصائص العينة

أولاً : منهجية الدراسة

١ - عينة الدراسة.

أجريت الدراسة الميدانية على عينة بلغ قوامها ٢٥٠٠ حالة من الزوجات داخل مدينة القاهرة الكبرى. وقد اعتمدت الدراسة من الناحية المنهجية على أسلوب "Snowballing" في الحصول على حالات الدراسة. وتم اختيار عينة الدراسة في ضوء الاعتبارات التالية :-

- ا - أن تكون العلاقة الزوجية قائمة بالفعل، وبالتالي تم استبعاد حالات الأرامل والمطلقات، والمعقود قرانهن ولم يتم الدخول بهن بعد.
- ب - استبعاد الحالات التي يكون فيها أي من الزوجين - لأي سبب كان - غير متواجد بصفة دائمة ومستقر داخل الوطن.
- ج - استبعاد الحالات التي يتبيّن وجود تضارب في إجاباتها على أسئلة استماره البحث، أو الحالات التي تجيب على الأسئلة بصورة يصبح الاستمرار في تطبيق الاستمار غير مجد.

٢ - استماره البحث.

روى في تصميم استماره البحث أن تخدم الهدف الأساسي للدراسة و هو الوقوف على اتجاهات الزوجات نحو الخلع، وأهم العوامل المؤثرة في تشكيل هذه الاتجاهات من خلقيّة اجتماعية و ثقافية وبيئية للزوجة، وطبيعة العلاقة الاجتماعيّة بين الزوجين.

- تم صياغة أسئلة الاستمار في ضوء عدة اعتبارات من أهمها :-
- ا - بعد الاستمار في صياغة الأسئلة عن التركيبات اللغوية المعقدة، بما يتلام مع أعلى المستويات التعليمية.

- ب - مراعاة أن تحقق صياغة السؤال وتركيبته أكبر قدر من الفهم المباشر، وبما لا يؤدي إلى الحصول على إجابات غامضة أو غير صريحة.
- ج - تجنب استخدام الجمل الطويلة والمعقدة التي تتطلب تركيزاً طويلاً من جانب المستجيب، لكن يدرك معناها، واستخدام جمل قصيرة بقدر الامكان^(٣).
- د - روعي تنوين معظم أسلمة الاستمارة .
- هـ - مراعاة قدرة الحالات على متابعة أسلمة الاستمارة دون أن يسبب ذلك إرهاقاً أو تشتيتاً في التفكير.
- و - روعي في ترتيب أسلمة وموضوعات الاستمارة التدرج من الأمور العامة نحو الأمور الخاصة فالأكثر خصوصية .

تضمنت استمارة البحث البنود الرئيسية التالية :-

- أ - البيانات الديموغرافية : وتتضمن أسللة تتعلق بالسن والحالة التعليمية والمهنية والدخل لكل من الزوجة والزوج، ومدة الزواج، وعدد الأولاد.
- ب - بيانات تتعلق بطبيعة العلاقة الاجتماعية بين الزوجين.
- ج - بيانات تتعلق بسماع الزوجة عن مادة الخلع، ومصادر هذا السمع ومدى معرفتها بمضمون ونص مادة الخلع .
- د - بيانات تتعلق برأي الزوجة بشأن ما إذا كانت مادة الخلع متفقة مع الشريعة أو مخالفة لها، ومميزات وأضرار مادة الخلع .
- هـ - بيانات تتعلق برأي الزوجة بشأن الظروف أو المبررات التي تدفع الزوجة لاستخدام حق الخلع، وما إذا كانت الزوجة يمكن أن تنسى استخدام حق الخلع.
- و - بيانات تتعلق برأي الزوجة حول ما إذا كانت مادة الخلع في صالح الزوجة ومبررات ذلك، وما إذا كانت في صالح الزوج ومبررات ذلك .
- ز - بيانات تتعلق برأي الزوجة بشأن موافقتها على استخدام حق الخلع من عدمه ومبررات ذلك .

^(٣) انظر : سمير نعيم أحمد، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، المكتب العربي للأوفست، عين شمس - القاهرة، ١٩٩٢، ص : ١٨٠.

٣ - الباحثات الميدانيات.

تم الاستعانة في جمع المادة الميدانية بطلبات الدراسات العليا بقسم الاجتماع (بكالوريوس التنمية الاجتماعية - الفرقة الثانية)، وطلبات الدراسات العليا بقسم الدراسات الإنسانية بمعهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس. وتم وضع برنامج تدريسي للطالبات الباحثات، تم التركيز فيه على النقاط الآتية :-

- أ - كيفية إجراء المقابلة وشروطها .
- ب - إعطاء معلومات عن موضوع الدراسة و أهدافه.
- ج - التعرف على الشروط الواجب توافرها في عينة الدراسة.
- د - مناقشة بنود و أسئلة الاستمارة .
- هـ - مناقشة الصعوبات أو المشاكل المتوقع مواجهتها خلال العمل الميداني.
- و - تدريب الباحثات على أسلوب وطريقة موحدة ومقننة في عرض الموضوع على الحالات وتطبيق استماره البحث.

٤ - الدراسة الاستطلاعية.

تم إجراء دراسة استطلاعية في الأسبوع الأخير من شهر يناير ٢٠٠٠ على عينة بلغ قوامها ٥٠ زوجة، وذلك بهدف الوقوف على ما يلي :-

- أ - تحديد نوعية وطبيعة الصعوبات و المشكلات التي قد تتعوق العمل الميداني.
- ب - الوقوف على مدى كفاءة استماره البحث في الحصول على المعلومات المطلوبة ومدى كفاءة الأسئلة المقترنة في الاستمارة من حيث الإلمام بكافة اختيارات الإجابة.

- ج - الوقوف على مدى قدرة الباحثات على استعماله ثم تطبيق الاستمارة.
- د - تدريب مدى كفاءة أسلوب "Snowballing" منهجهما في الوصول إلى حالات الدراسة، ثم الحصول على بيانات على درجة عالية من الثقة والصدق.

وقد أفادت الدراسة الاستطلاعية في تثنين عدد كبير من الأسئلة في صورتها النهائية، فضلاً عن تعديل بعض العبارات غير الواضحة، وحذف بعض العبارات .

٥- الثبات والصدق

أ - الثبات

تم تحديد ثبات الاستمارة عن طريق اعادة التطبيق على مجموعة تكون من ٥٠ زوجة، وتردّدت المدة الفاصلة بين التطبيقين ما بين أسبوعين وثلاثة أسابيع، وتم حساب النسب المنوية للاتفاق ، التي جاءت مقبولة إلى حد كبير .٪٨٣

ب - الصدق

يقصد بصدق الاستمارة قدرتها على قياس الشئ الذي تزعم إنها تقيسه، وقد اعتمدت الدراسة في تقيير صدق الأداء على طريقة التكامل المتبادل، بمعنى أن مجموع إجابات المفحوم على الأسئلة التي تتراول الجوانب المختلفة لمجال واحد تلتقي فيما بينها على تكوين صورة متكاملة خالية من التناقضات الداخلية. فعلى سبيل المثال كانت هناك أسئلة حول مميزات ومضار مادة الخلع بصفة عامة، ثم أسئلة عما إذا كانت مادة الخلع في صالح الزوجة أو ضدها ومبررات ذلك، ثم أسئلة عن مدى موافقة الزوجة على استخدام حق الخلع من عدمه و مبررات ذلك . كل هذه الأسئلة لابد أن تعكس صورة متسقة لوجهة نظر الزوجة تجاه الخلع.

٦- جمع البيانات.

تم جمع البيانات الميدانية خلال الفترة من منتصف فبراير ٢٠٠٠ وحتى نهاية شهر ابريل ٢٠٠٠ .

وكانت المقابلة هي الأداة الأساسية في جمع المادة الميدانية، وقد خضعت لعدة ضوابط أساسية منها :-

أ - التنصار المقابلة على الباحثة و الحالة .

ب - تقوم الباحثة بإعطاء الحاله صورة متكاملة عن البحث و المهدف منه .

ج - عدم استكمال تطبيق الاستمارة مع الحاله إذا بدأت في الإجابة على الأسئلة بصورة متكررة بإجابات مثل " لا أعرف " ، " لا أذكر " .

د - استبعاد الحالات التي تتناقض إجاباتها، حيث كان بالاستمارة أسئلة مصممة للكشف عن ذلك .

ثانياً : تساؤلات وفرضات الدراسة

تسعى هذه الدراسة - باعتبارها دراسة استطلاعية وصفية - إلى الوقوف على اتجاهات الزوجات نحو مادة الخلع ، و العوامل المؤثرة في تشكيل هذه الاتجاهات.

وفي ضوء ذلك يبرز التساؤل الأساسي للدراسة على النحو التالي :-
إلى أي مدى يؤثر السن والمستوى التعليمي، والوضع المهني، لكل من الزوج والزوجة، ومدة الزواج، وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين الزوجين على ما يلي:-

- ١ - سمع الزوجة عن مادة الخلع و مصادر السمع .
- ٢ - معرفة الزوجة ل Maherية مادة الخلع .
- ٣ - رأي الزوجة في إتفاق أو مخالفة مادة الخلع للشريعة .
- ٤ - رأي الزوجة في مميزات ومضار مادة الخلع .
- ٥ - رأي الزوجة بشأن إمكانية إساءة الزوجات استخدام حق الخلع .
- ٦ - رأي الزوجة فيما إذا كانت مادة الخلع في صالح الزوجات، والأزواج.
- ٧ - الوقوف على موافقة الزوجة على استخدام حق الخلع، ومبررات ذلك.

وفي ضوء هذا التساؤل الأساسي تتبع مجموعة من الفرضيات يمكن صياغتها على النحو التالي :-

- ١ - إن التباين في سمع الزوجة عن مادة الخلع ومصادر هذا السمع يتاثر بـ سن الزوجة، ومستواها التعليمي، ووضعها المهني، ومدة الزواج.
- ٢ - إن التباين في إدراك الزوجة ل Maherية الخلع يتاثر بـ سن الزوجة، ومستواها التعليمي، ووضعها المهني ومدة الزواج.
- ٣ - أن التباين في إدراك الزوجة لمدى إتفاق مادة الخلع لو مخالفتها للشريعة يتاثر بـ سن الزوجة، ومستواها التعليمي، ووضعها المهني، ومدة الزواج.
- ٤ - إن التباين في إدراك الزوجة لمميزات وأضرار مادة الخلع يتاثر بـ سن الزوجة ، ومستواها التعليمي و وضعها المهني، ومدة الزواج وضرب الزوج الزوجة.

- ٥ - إن التباهي في رأي الزوجة بشأن مبررات لجوء الزوجات لاستخدام حق الخلع يتاثر بسن الزوجة، ومستواها التعليمي، ووضعها المهني، ومدة الزواج.
- ٦ - أن التباهي في رأي الزوجة بشأن إساعة بعض الزوجات استخدام حق الخلع ومبررات ذلك يتاثر بسن الزوجة، ومستواها التعليمي، ووضعها المهني، ومدة الزواج.
- ٧ - إن التباهي في رأي الزوجة بشأن أن مادة الخلع في صالح الزوجات من عدمه، ومبررات ذلك يتاثر بسن الزوجة، ومستواها التعليمي، ووضعها المهني، ومدة الزواج، وبضرب الزوج الزوجة، وتفكير الزوجة في الطلاق، ويرأيها في مدى اتفاق قانون الخلع مع الشريعة أو مخالفتها لها.
- ٨ - إن التباهي في رأي الزوجة بشأن أن مادة الخلع في صالح الأزواج من عدمه ومبررات ذلك، يتاثر بسن الزوجة، ومستواها التعليمي، ووضعها المهني، ومدة الزواج، ويرأيها في مدى اتفاق مادة الخلع للشريعة أو مخالفتها لها.
- ٩ - إن التباهي في موافقة الزوجة على استخدام حق الخلع من عدمه، ومبررات ذلك، يتاثر بسن الزوجة ومستواها التعليمي، ووضعها المهني، ومدة الزواج، وبضرب الزوج للزوجة، وتفكير الزوجة في الطلاق، ومدى اتفاق مادة الخلع مع الشريعة أو مخالفتها لها، وإن مادة الخلع في صالح الزوجة.

• • •

ثالثاً : الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

تعرض الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة صورة متكاملة و شاملة لعينة الدراسة من حيث السن، والمستوى التعليمي، والوضع المـهـني، والدخل للزوجين، ومدة الزواج، وعدد الأبناء.

١ - السن .

يوضح جدول رقم (١) الذي يعرض لفئات سن كل من الزوجة والزوج عن الحقائق التالية :-

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة حسب سن الزوجين

الزوج		الزوجة		الزوجان	فئات السن
%	ك	%	ك		
-	-	٣٠,٤	٨٦		أقل من ٢٠ سنة
١٢,٨	٣٢١	٢٩,١	٧٢٧		من ٢٠ > ٣٠ سنة
٢٢,٩	٨٤٨	٢٤	٨٤٩		من ٣٠ > ٤٠ سنة
٣٠,١	٧٥١	٢٢,٢	٥٥٦		من ٤٠ > ٥٠ سنة
١٥,٣	٣٨٣	٩,٢	٢٣٠		من ٥٠ > ٦٠ سنة
٧,٩	١٩٧	٢,١	٥٢		من ٦٠ > ٧٠ سنة
١٠٠	٢٥٠٠	١٠٠	٢٥٠٠		الإجمالي

- بلغ متوسط السن بين الزوجات ٣٦,٤٥ عاماً بانحراف معياري قدره ١٠,٩١ %، وبين الأزواج ٤٢,٩ سنة، بانحراف معياري قدره ١٠,٩١ %.
- إن ٦٣,١ % من الزوجات تراوحت أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، وتترتفع النسبة إلى ٨٥ % إلى ما دون ٥٠ سنة.
- إن ٤٦,٧ % من الأزواج تراوحت أعمارهم ما بين ٢٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، وتترتفع النسبة إلى ٧٦,٨ % إلى ما دون سن ٥٠ سنة.
- بلغت نسبة الزوجات للذاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٧٠ سنة ١١,٣ % مقابل ٢٣,٢ % بين الأزواج .

- ٢- المستوى التعليمي.
يكشف جدول رقم (٢) الذي يعرض المستوى التعليمي لكل من الزوجات والأزواج عن الحقائق الآتية :

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للزوجين

الزوج		الزوجة		الزوجان	المستوى التعليمي
%	ك	%	ك		
٥,٩	١٤٧	١٠,٨	٢٦٩		أمي
٦,٥	١٦٢	٦,٩	١٧٣		القراءة و الكتابة
٥,٤	١٣٦	٦,٤	١٦٠		شهادة أولية
٢٠,٨	٥٢٠	٢٧,٩	٦٩٨		شهادة متوسطة
١١,٢	٢٧٩	١١,٧	٢٩٢		شهادة فوق متوسطة
٤٤,٨	١١٢٠	٣٢,٨	٨٤٦		شهادة جامعية
٥,٤	١٣٦	٢,٥	٦٢		شهادة فوق جامعية
١٠٠	٢٥٠٠	١٠٠٠	٢٥٠٠		الاجمالي

- بلغت نسبة الزوجات الأميات ١٠,٨ % ، مقابل ٥,٩ % للأزواج .
- هناك تقارب إلى حد ما بين الزوجات والأزواج فيما يتعلق بالقراءة والكتابة أو الحصول على شهادة أولية، حيث بلغت النسبة ٦,٩ % و ٦,٥ % على التوالي.
- بلغت نسبة الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة أو فوق متوسطة ٣٩,٦ % مقابل ٣٢ % بين الأزواج .
- بلغت نسبة الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية ٣٣,٨ % ، مقابل ٤٤ % للأزواج .
- بلغت نسبة الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية ٢,٥ % ، مقابل ٥,٤ % بين الأزواج .

٣- الوضع المهني.

يوضح جدول رقم (٣) الذي يعرض للوضع المهني للزوجات والأزواج عن الحقائق الآتية :-

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة حسب الوضع المهني للزوجين

ال الزوج	ال زوجة		ال الزوجان	الوضع المهني
	%	ك		
١ .٥	٣٧	,٤	٩	إدارة عليا
١٢ ,٧	٢١٧	٤	١٠٠	أعمال مهنية عليا
٢٨	٧٠١	١٧ ,٥	٤٣٧	أعمال مهنية
٢٣ ,٨	٥٩٥	١٨ ,٢	٤٥٤	أعمال كتابية
١٠ ,٥	٢٦٢	٢ ,٥	٦٣	عاملة ماهرة
١٠ ,٥	٢٦٢	١ ,٦	٤٠	عاملة نصف ماهرة
٣ ,٣	٨٢	٢ ,٦	٦٥	عاملة غير ماهرة
-	-	,٦	١٤	طلاب
٩ ,٧	٢٤٤	٥٢ ,٧	١٣١٨	ربة منزل - لا يعمل بالمعيش
١٠٠	٢٥٠٠	١٠٠	٢٥٠٠	الإجمالي

- بلغت نسبة الأزواج العاملين في الإدارة العليا حوالي أربعين بالمائة أضعاف الزوجات تقريباً و كذلك كان الأمر بالنسبة للأعمال المهنية العليا .
- وفي الأعمال المهنية بلغت نسبة الزوجات ١٧ ,٥ %، مقابل ٢٨ % للأزواج
- وفي العمالة الماهرة و نصف الماهرة بلغت نسبة الزوجات ٢ ,٥ %، ٦ ,٦ % على التوالي، مقابل ١٠ ,٥ % بين الأزواج في كل منها .
- بلغت نسبة الزوجات العاملات في العمالة غير الماهرة ٢ ,٦ %، مقابل ٣ ,٣ % بين الأزواج .

- بلغت نسبة الطلاب بين الزوجات ٦٪
 - بلغت نسبة ربة المنزل ومن لا تعمل وبالمعاش بين الزوجات ٥٢٪، مقابل ٧٪ بين الأزواج الذين لا يعملون أو بالمعاش.
- ٤ - الدخل الشهري.**

يكشف جدول رقم (٤) الذي يعرض للدخل الشهري للزوجات، والأزواج عن الحقائق الآتية :-

جدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للزوجين

الزوج		الزوجة		الزوجان	الدخل الشهري
%	ك	%	ك		
١٤,٦	٣٦٤	١,٦	٤١		لا استطاع تحديده
٥,٢	١٢١	١١	٢٧٥		أقل من ٢٠٠ جنيه شهريا
٢٢,٦	٥٦٤	١٩,٣	٤٨٢		من ٢٠٠ > ٤٠٠ جنيه شهريا
٢٠,٦	٥١٦	٧,٤	١٨٤		من ٤٠٠ > ٦٠٠ جنيه شهريا
١٣,٨	٣٤٦	٣,٢	٨٠		من ٦٠٠ > ٨٠٠ جنيه شهريا
٨,٦	٢١٦	١,٨	٤٦		من ٨٠٠ > ١٠٠٠ جنيه شهريا
٥,٦	١٣٩	١,١	٢٨		من ١٠٠٠ > ١٢٠٠ جنيه شهريا
٢,٨	٦٩	,٦	١١		من ١٢٠٠ > ١٤٠٠ جنيه شهريا
٥,٥	١٣٧	,٨	٢١		أكثر من ١٤٠٠ جنيه شهريا
,٧	١٨	٥٣,٣	١٣٢٢		لا يوجد مصدر للدخل
١٠٠	٢٥٠٠	١٠٠	٢٥٠٠		الاجمالي

- بلغت نسبة الزوجات اللاتي يقل دخلهن الشهري عن ٢٠٠ جنيه ١١٪، مقابل ٢,٥٪ بين الأزواج.
- بلغت نسبة الزوجات اللاتي يتراوح دخلهن الشهري ما بين ٢٠٠ إلى أقل من ٦٠٠ جنيه ٢٦٪، مقابل ٤٣,٢٪ بين الأزواج.

- بلغت نسبة الزوجات اللاتي يتراوح دخلهن الشهري ما بين ٦٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠ جنيه ٥ % ، مقابل ٤، ٢٢ % بين الأزواج .
- بلغت نسبة الزوجات اللاتي يتراوح دخلهن الشهري ما بين ١٠٠٠ إلى أقل من ١٤٠٠ جنيه ١، ٥ % ، مقابل ٤، ٨ % بين الأزواج .
- أما نسبة الزوجات اللاتي يزيد دخلهن الشهري عن ١٤٠٠ جنيه فقد بلغت ٨، % ، مقابل ٣، ٣ % بين الأزواج .
- وقد بلغت نسبة الزوجات اللاتي ليس لهن أي مصدردخل ٥٣، ٣ % ، مقابل ٧، % بين الأزواج .

٥ - مدة الزواج.

يوضح جدول رقم (٥) الذي يعرض لفנת مدة الزواج بين حالات عينة الدراسة ما يلي :-

جدول رقم (٥) توزيع أفراد العينة حسب مدة الزواج

مدة الزواج	%	ك
أقل من ٥ سنوات	٢٦,١	٦٥٢
من ٥ > ١٠ سنوات	٢١,٦	٥٤١
من ١٠ > ١٥ سنة	١٦,٩	٤٤٢
من ١٥ > ٢٠ سنة	١٤,٤	٣٦٠
من ٢٠ > ٢٥ سنة	١٠,٩	٢٧٢
من ٢٥ > ٣٠ سنة	٥,٣	١٣٢
من ٣٠ > ٣٥ سنة	٢,٨	٦٩
من ٣٥ > ٤٠ سنة	٢	٥٠
الاجمالي	١٠٠	٢٠٠٠

- بلغ متوسط مدة الزواج داخل العينة ١٢,١٥ سنة، بانحراف معياري ٩,٤٥.

- بلغت نسبة الحالات التي كانت مدة الزواج بينها أقل من ١٠ سنوات ٤٧,٧%.
- بلغت نسبة الحالات التي تراوحت مدة الزواج بينها من ١٠ إلى أقل من ٢٠ سنة ٣,٣%.
- بلغت نسبة الحالات التي تراوحت مدة الزواج بينها من ٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة ١٦,٢%.
- بلغت نسبة الحالات التي تراوحت مدة الزواج بينها من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة ٤,٨%.
- بالمقارنة بين متوسط سن الزوجات في عينة الدراسة و الذي يبلغ ٣٦,٤٥ عاماً، ومتوسط سن الأزواج والذي يبلغ ٤٢,٩٩ عاماً، وبين متوسط مدة الزواج الذي يبلغ ١٢,١٥ عاماً، يتضح أن متوسط سن الزواج بين الزوجات داخل عينة الدراسة كان ٢٤,٣ عاماً، مقابل ٣٠,٨٤ عاماً بين الأزواج.

٦- عدد الأبناء.

يوضح جدول رقم (٦) الذي يعرض لعدد الأبناء داخل أسر حالات عينة الدراسة الحفائق الآتية :

جدول رقم (٦)
توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء

٪	ك	عدد الأبناء
٤٠,٤	١٠١١	٢-١ ابن
٣٦,٥	٩١٢	٤-٣ أبناء
٩,٣	٢٢٣	٦-٥ أبناء
١,٨	٤٥	٨-٧ أبناء
.٤	٩	١٠-٩ أبناء
١١,٦	٢٩٠	لا يوجد أبناء
١٠٠	٢٥٠٠	الاجمالي

- بلغ متوسط عدد الأبناء بين حالات عينة الدراسة ٦,٢ " ابن " .
- بلغت نسبة الأسر التي يتراوح عدد أبناءها ما بين ابن أو اثنين،%٤٠.
- بلغت نسبة الأسر التي يتراوح عدد أبناءها ما بين ثلاثة إلى ستة أبناء .%٤٥,٨
- بلغت نسبة الأسر التي يتراوح عدد أبناءها ما بين ٧ إلى عشرة أبناء .%٢,٢.
- أما نسبة الأسر التي لم يكن لديها أبناء فقد بلغت ٦,١% .

الفصل الرابع

خصائص العلاقة الاجتماعية بين الزوجين

ليس هناك من شك أن اتجاهات الزوجات نحو مادة الخلع تتأثر بالعديد من العوامل المباشرة وغير المباشرة. ومن ثم كان من الأهمية بمكان تلمس بعض خصائص العلاقة بين الزوجين، باعتبار أن طبيعة ونوعية هذه العلاقة تلعب دوراً مؤثراً في تشكيل اتجاهات الزوجات نحو الخلع. فعلى سبيل المثال، فإن استقرار العلاقة بين الزوجين واتسامها بالمودة والرحمة وبعدهما عن العنف والقسوة يلعب عاملاً حاسماً ومؤثراً في موافقة الزوجة على استخدام حق الخلع من عدمه. وبناء على ذلك ، اتّخذت الدراسة من حدود الخلافات بين الزوجين، وضرب الزوج الزوجة مؤشرين للوقوف على ما يسود العلاقة بين الزوجين من استقرار وونام، أو خلاف وصراع وعنف.

* * *

أولاً : حدود الخلافات بين الزوجين

يعكس المدى الذي تصل إليه حدود الخلافات بين الزوجين طبيعة العلاقة بينهما، وأسلوب التعامل بين الزوجين، ذلك الأسلوب الذي يتخذ أشكالاً متعددة تتراوح ما بين رد الفعل الهادئ المتعلق إلى رد الفعل العنف الغاضب. يكشف جدول رقم (٢) الذي يعرض لحدود الخلافات بين الزوجين عن الحقائق الآتية:-

- بلغت نسبة من ذكرن من الزوجات أن الأمر لم يكن يتعدى حدود الخلاف بينهن وبين أزواجهن ٣٢,٥%.
- وبلغت نسبة الزوجات اللاتي ذكرن تعرضهن للعنف المعنوي المتمثل في الخصم والفضب ، و الشتيمة و السب عند حدوث خلاف بينهن وبين أزواجهن ٤٥,٥%.

- بلغت نسبة الزوجات اللاتي تعرضن للطرد من البيت ٣٢,٥%.
- أما نسبة الزوجات اللاتي تعرضن للعنف المادي المباشر من الزوج الممثل في الضرب باليد ، أو الضرب باستخدام أشياء ، فقد بلغت ٩,٦%.
- أما نسبة الزوجات اللاتي تعرضن للهجر في الفراش من قبل الزوج فقد بلغت ٢,٨%.

جدول رقم (٧)
حدود الخلافات بين الزوجين

ك	حدود الخلافات بين الزوجين
٨٣٨	لا يتعدي حدود الخلاف
٩٠٤	الخصام و الغصب
٢٢٢	الشتمة و السب
٨٨	الطرد من البيت
١٩٠	الضرب باليد
٥١	الضرب باستخدام اشياء (عصا - حزام)
٦٩	الهجر في الفراش
٧٢	التهديد بالطلاق
٥٦	التهديد بالزواج من أخرى
٢٥٠٠	الإجمالي

- ونسبة الزوجات اللاتي تعرضن للتهديد بالطلاق ٢,٩% ، ومن
تعرضن للتهديد بالزواج من أخرى ، ٢,٢% .

١- العلاقة بين سن الزوجة وحدود الخلافات بين الزوجين.

يكشف جدول رقم (٨) أنه عندما نضع في الاعتبار سن الزوجة عند تناول حدود الخلافات بين الزوجين يتضح أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن أن الأمر لم يتعدي حدود الخلاف والتي بلغت ٤٦,١% كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة. وأعلى نسبة للخصام والغضب والتي بلغت ٣٨,٤% كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، وأعلى نسبة للشتمة والسب والتي بلغت ٨,٤% كانت بين الزوجات التي كانت أعمارهن تقل عن ٢٠ سنة، وأعلى نسبة للطرد من البيت والتي بلغت ٣,٤% كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، وأعلى نسبة للضرب باليد والتي

بلغت ٦,١١% كانت بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة ، وأعلى نسبة للضرب باستخدام أشياء و التي بلغت ٨,٨% كانت بين الزوجات التي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى ٧٠ سنة، وأعلى نسبة للهجر في الفراش والتي بلغت ٥,٥% كانت بين الزوجات التي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، وأعلى نسبة للتهديد بالطلاق والتي بلغت ٥,٥% كانت بين الزوجات التي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، وأعلى نسبة للتهديد بالزواج من أخرى والتي بلغت ٨,٨% كانت بين الزوجات التي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة.

وعند تناول حدود الخلافات بين الزوجين داخل كل فئة عمرية للزوجات يتضح ما يلى :-

- أنه بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٦,٤٥%， ثم أن الأمر لا يتعدى حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٥٣٦%， ثم العنف العادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٣,٣٠%， ثم الطرد من المنزل في المرتبة الرابعة بنسبة ٣,٣٠%， ثم الهجر في الفراش في المرتبة الخامسة بنسبة ٢,٨%， ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السادسة بنسبة ٢,٣%， ثم التهديد بالطلاق في المرتبة السابعة بنسبة ٢,١%.

- أنه بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى حيث بلغت نسبته ٤٧,٢%， ثم أن الأمر لا يتعدى حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٣١,٤%， ثم العنف العادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٠,٣%， ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الرابعة بنسبة ٣,٣٠%， ثم الطرد من البيت في المرتبة الخامسة بنسبة ٣,٣٠%， ثم الهجر في الفراش في المرتبة السادسة بنسبة ٢,٧%， ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ١,٨%.

- إنه بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في

المرتبة الأولى بنسبة ٤٧٪، ثم أن الأمر لا يتعدي حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٣٢٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٣٪، ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السادسة بنسبة ٢٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة السابعة بنسبة ١٪.

جدول رقم (٨)

العلاقة بين فئات سن الزوجة و حدود الخلافات بين الزوجين

حدود الخلافات											فئات السن
%	٣٠-٣٩	٣٩-٤٨	٤٨-٥٧	٥٧-٦٦	٦٦-٧٥	٧٥-٨٤	٨٤-٩٣	٩٣-١٠٢	١٠٢-١١١	١١١-١٢٠	
٤٧٪	١	٥	٧	١١	٧	١١	٦	٦	٦	٦	٦
	٦١٪	٦١٪	٦٠٪	٦٧٪	٦١٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪
	٦٧٪	٦١٪	٦٧٪	٦٥٪	٦٥٪	٦٣٪	٦٣٪	٦٣٪	٦٣٪	٦٣٪	٦٣٪
٣٢٪	١٢	١٥	١٣	١٠	٦٤	٧٤	٥٢	٧١٪	٦٦٪	٦٦٪	٦٠٪
	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦١٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪
	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪
٣٪	١٥	٩٩	٩٩	٩٠	٩٧	٩٨	٩٨	٩٧	٩٦٪	٩٦٪	٦٠٪
	٦١٪	٦١٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٠٪
	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٠٪
٢٪	١٢	١٨	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	٦٠٪
	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٠٪
	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٠٪
١٪	٤	٤	٤	٥	٣	٧	٧	٧	٧	٧	٥٠٪
	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٠٪
	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٠٪
٠٪	٠	٧١	٧١	٧١	٧١	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٤٣٪
	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٤٣٪
	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٦٢٪	٤٣٪

- إنه بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤١٪، ثم أن الأمر لا يتعذر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٣٢٪، ثم العنف المادي، المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢٪، ثم المجر في الفراش في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٪، ثم كل من التهديد بالطلاق، والتهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الخامسة بنسبة ٣٪ لكل منها ، ثم الطرد من البيت في المرتبة السابعة بنسبة ٣٪.

- أنه بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، جاءت الإجابة بأن الأمر لا يتعذر حدود الخلاف في المرتبة الأولى بنسبة ٤٦٪، ثم العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الثانية بنسبة ٢٣٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٧٪، ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الرابعة بنسبة ٨٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الخامسة بنسبة ٣٪، ثم كل من المجر في الفراش، والتهديد بالطلاق في المرتبة السادسة بنسبة ٩٪ لكل منها.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

١- أن أعلى نسبة للتعرض للعنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة حيث بلغت ٩٪، ٢٪، ٩٪، ٤٧٪، ٤٧٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، ٦٪، ٤٥٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، ٣٪، ٤١٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، ٢٪، ٣٪، ٣٧٪ بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، و ١٪، ٢٣٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة.

٢- إن أعلى نسبة للتعرض للعنف المادي المتمثل في الضرب كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة حيث بلغت ٣٪، ١٪، ١٥٪ بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠

سنة، ٢، ١٢% بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، ٣، ١٠% بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة ، ٤، ١٠% بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، ٣، ٨% بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة.

٣- وما سبق يتضح أنه على الرغم من أكبر الزوجات سنًا، واللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة كن في المرتبة الأولى بين الزوجات اللاتي ذكرن أن الأمر لا يتعذر حدود الخلاف حيث بلغت نسبة ذلك ١، ٤٦%， كن أيضًا أقل الزوجات تعرضًا للعنف المعنوي حيث بلغت نسبة ذلك بينهن ١، ٢٣%， إلا إنهن كن أعلى الزوجات تعرضًا للعنف المادي المتمثل في الضرب ، حيث بلغت نسبة بينهن ١٧، ٣%.

٢ - العلاقة بين سن الزوج وحدود الخلافات بين الزوجين

يكشف جدول رقم (٩) أنه عندما نضع في الاعتبار سن الزوج وحدود الخلافات بين الزوجين يتضح أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن أن الأمر لا يتعذر حدود الخلاف والتي بلغت ٦، ٤١% كانت بين زوجات تتراوح أعمار أزواجهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، وأعلى نسبة للخصام والغضب والتي بلغت ٢، ٣٩% كانت بين زوجات تراوحت أعمار أزواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، وأعلى نسبة للشتمة والسب والتي بلغت ١٠، ٨% كانت بين زوجات تراوحت أعمار أزواجهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، وأعلى نسبة للطرد من البيت والتي بلغت ٧، ٧% كانت بين زوجات تراوحت أعمار أزواجهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، وأعلى نسبة للضرب باستخدام أشياء والتي بلغت ٣، ٧% كانت بين زوجات تراوحت أعمار أزواجهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، وأعلى نسبة للهجر في الفراش والتي بلغت ٧، ٣% كانت بين زوجات تراوحت أعمار أزواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، وأعلى نسبة للتهديد بالطلاق والتي بلغت ٤، ٤٠% كانت بين زوجات تراوحت أعمار أزواجهن ما بين ٥٠ إلى ٦٠ سنة، وأعلى نسبة للتهديد بالزواج من أخرى والتي بلغت ٤، ١% كانت بين زوجات تراوحت أعمار أزواجهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة.

وعند تناول حدود الخلافات الزوجية داخل كل فئة عمرية للأزواج يتضح ما يلى :-

جدول رقم (٩)

العلاقة بين فئات سن الزوج وحدود الخلافات بين الزوجين

العمر	نسبة										حدود الخلافات من الدوج
	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠	١١٠	
٢٠	٢٢١	٢	٣	١٧	٧	٧	٧	٦	١١٥	١٢٢	> ٢٠ سنة ٢٠
٣٠	%١٠٠	%٣٠,٩	%٣١,٩	%٣٧,٧	%٣٧,٣	%٣٣,٧	%٣٧,٣	%٣٩	%٣٩٠,٨	%٣٩١	
٤٠	%١٧,٨	%٣٠,٤	%٣٦,٧	%٣١٧,٦	%٣١٧,٧	%٣١٠,٦	%٣٦,٦	%٣١٧,٥	%٣١٧,٧	%٣١٦,٧	
٥٠	A.G.	١٨	٢١	١٩	١٥	١٧	٢٢	٧١	٢٢٢	٢٤٧	> ٣٠ سنة ٣٠
٦٠	%١٠٠	%٣٧,١	%٣٧,٠	%٣٧,٣	%٣١,٨	%٣٤,٣	%٣٧,٣	%٣٤,١	%٣٩١,١	%٣٩٢,١	
٧٠	%٢٧,٤	%٣٧,١	%٣٩,٣	%٣٧,٥	%٣٩,٤	%٣٧,٣	%٣٧,٧	%٣٧,٣	%٣٧,٧	%٣٧,٤	
٨٠	٢٠١	٢٧	٢٧	٢٧	٢١	٢٤	٢٨	٢١	٢٧٠	٢٦٣	> ٤٠ من سنة ٤٠
٩٠	%١٠٠	%٣٧,٣	%٣٧,٩	%٣٧,٩	%٣١,٥	%٣٧,٧	%٣٧,٧	%٣١,٤	%٣٩١,٤	%٣٩٢,٤	
١٠٠	%٢٧,٣	%٣٧,١	%٣٧,١	%٣٧,١	%٣٧,١	%٣٧,١	%٣٧,١	%٣٧,١	%٣٧,١	%٣٧,١	
١١٠	٢٨٧	٢	١٧	١١	١٤	٢٧	١٨	٢٧	٢٧٩	٢٦٠	> ٥٠ من سنة ٥٠
١٢٠	%١٠٠	%٣٧,٣	%٣٦,١	%٣٧,٣	%٣٧,٣	%٣٩,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٩١,٣	%٣٩٢,٣	
١٣٠	%١٥,٣	%٣١٧,٩	%٣٢٧,٣	%٣١٥,٩	%٣٢٧,٥	%٣١٩,٥	%٣٢١,٥	%٣١٧,٦	%٣١٧,٦	%٣١٧,٦	
١٤٠	٢٩٧	٤	٣	٥	٤	١٧	٤	١٩	٢٦٦	٢٧٦	> ٦٠ من سنة ٦٠
١٥٠	%١٠٠	%٣٦,١	%٣٧,١	%٣٧,٥	%٣٧	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٩٢,٣	%٣٩٣,٣	
١٦٠	%٣٧,٣	%٣١٤,٣	%٣٦,٣	%٣٧,٣	%٣٧,٣	%٣٧,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	
١٧٠	٣٠٠	٥١	٢٢	٩٦	٥١	١٩	٤٨	٢٢	٢٢٢	٢٧٦	
١٨٠	%١٠٠	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٧,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	
١٩٠	%١٠٠	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٣٦,٣	الإجمالي

- أنه بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة جاء العنف المعنوي - تجاه الزوجة - و المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٤,٨ %، ثم عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٣٨,٣ %، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٤,٨ %، ثم الهجر في الفراش في المرتبة الرابعة بنسبة ٣,٩ %، ثم الطرد من البيت في المرتبة الخامسة بنسبة ٢,٢ %، ثم التهديد بالطلاق في

المرتبة السادسة بنسبة ٩، ١% وأخيراً التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ٠، ٩%.

- إنه بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة جاء العنف المعنوي والمتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٦، ٤%， ثم عدم تعدى الأمور حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٤، ٣%， ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١، ٩%， ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٢، ٣%， والتهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٥، ٢%， والهجر في الفراش في المرتبة السادسة بنسبة ٢، ٢%， وأخيراً التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ١، ٢%.

- إنه بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٨، ٤%， ثم عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٨، ٣%， ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٧، ٨%， ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٧، ٣%， ثم كل من الهجر في الفراش، والتهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٢، ٩% لكل منهما، وأخيراً التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ٢، ٣%.

- إنه بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة جاء العنف المعنوي والمتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٧، ٤%， ثم عدم تعدى الأمور حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٤، ٢%， ثم العنف المادي، المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٤، ١%， ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٤، ٧%， والتهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٤، ٤%， ثم الهجر في الفراش في المرتبة السادسة بنسبة ٩، ٢%， وأخيراً التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ٦، ٢%.

- إنه بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، جاء عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الأولى بنسبة ٦، ٤%， ثم العنف المعنوي والمتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة

الثانية بنسبة ٣٤% ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٠،٦%， ثم كل من الطرد من البيت، و التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الرابعة بنسبة ١،٤% لكل منها، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة السادسة بنسبة ٣،١%， وأخيراً الهجر في الفراش في المرتبة السابعة بنسبة ٥،٥%.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلي :-

- أن أعلى نسبة لاستخدام العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب كانت بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة حيث بلغت ٦،٨%， و ٤٦% بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، ٨،٨% بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، ٣٤% بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة.
- إن أعلى نسبة لاستخدام العنف المادي المتمثل في الضرب بين الأزواج كانت بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة حيث بلغت ٤،٦%， و ١٠% بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، ١،٩% بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، و ٤،٨% بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، ٨،٧% بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة.
- وما سبق يتوضح أنه على الرغم من أن الأزواج الكبار السن الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة كانوا في المرتبة الأولى عند الإجابة بأن الأمر لا يتعدى حدود الخلاف حيث بلغت نسبة ذلك ٦،٦%， وكانت أيضاً أقل الفئات العمرية استخداماً للعنف المعنوي حيث بلغت ذلك نسبة بينهم ٣٤%， إلا أنهم كانوا ثاني أعلى نسبة من حيث استخدام العنف المادي تجاه الزوجات حيث بلغت نسبة ذلك بينهم ٦،١٠%.

٣- العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وحدود الخلافات بين الزوجين.
يكشف جدول رقم (١٠) أنه عندما نضع في الاعتبار مستوى تعليم الزوجة وحدود الخلافات بين الزوجين يتضح أن أعلى نسبة للزوجات التي ذكرن أن الأمر لم يتعدى حدود الخلاف والتي بلغت ٦٤،٥% كانت بين الزوجات

الحاصلات على شهادة فوق جامعية، وأعلى نسبة للخصام والغضب والتي بلغت ٤٢,٦% كانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية، وأعلى نسبة للشتمة والسب والتي بلغت ١٩% كانت بين الزوجات الأميات، وإن أعلى نسبة للطرد من البيت والتي بلغت ٤,١٠% كانت بين الزوجات اللاتي تقرأن ويتكنبن، وأعلى نسبة لكل من الضرب باليد، والضرب باستخدام أشياء والتي بلغت على التوالي ٧,٤٪، ٢٢٪، ٧٪ كانت بين الزوجات الأميات، وكانت أعلى نسبة للهجر في الفراش والتي بلغت ٥٪ كانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية، وأن أعلى نسبة للتهديد بالطلاق والتي بلغت ٧,٦٪ كانت بين الزوجات الأميات، وإن أعلى نسبة للتهديد بالزواج من أخرى و التي بلغت ٤٪ كانت بين الزوجات اللاتي تقرأن ويتكنبن.

وعند تناول حدود الخلافات بين الزوجين داخل كل مستوى تعليمي للزوجات يتضح ما يلي :-

- بين الزوجات الأميات جاء العنف المعنوي والمتمثل في الخصام والغضب والشتمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٣٤,٦٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثانية بنسبة ٣٠,١٪ ثم عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثالثة بنسبة ١٥,٦٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٨,٢٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٦,٧٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة السادسة بنسبة ٢,٦٪، وأخيرا التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ٢,٢٪.

- بين الزوجات اللاتي يقرأن ويتكنبن، جاء العنف المعنوي والمتمثل في الخصام والغضب والشتمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٢,٨٪، ثم كل من عدم تعدي الأمر حدود الخلاف، والعنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثانية بنسبة ١٩,١٪ لكل منها، ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ١٠,٤٪، ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الخامسة بنسبة ٤٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة السادسة بنسبة ٢,٩٪، وأخيرا التهديد بالطلاق في المرتبة السابعة بنسبة ١,٧٪.

جدول رقم (١٠)
العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة و حدود الخلافات بين الزوجين

نوع الخلاف	نوع الخلافات	مستوى التعليم													
												النسبة المئوية			
٢٣٩	٧	١٦	٧	٢٤	٢١	٢٢	٥١	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	المهنة	
%٢٠٠	%٦٧,٧	%٦٧,٧	%٦٧,٧	%٦٧,٦	%٦٧,٧	%٦٧,٧	%٦٩,٧	%٦٩,٣	%٦٩,٣	%٦٩,٣	%٦٩,٣	%٦٩,٣	%٦٩,٣		
%١٠٠	%٦١,٧	%٦٧,٦	%٦١,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦		
%١٠,٦	%٦١,٧	%٦٧,٦	%٦١,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦		
١٧٧	٧	٨	٦	١٧	٩١	٩١	١٦	٢٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	غيرها و تذهب	
%٢٠٠	%٦١,٧	%٦١,٧	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
%١٠٠	%٦١,٧	%٦١,٧	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
%١٠,٦	%٦١,٧	%٦١,٧	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
١٣٠	٧	٧	٨	٧	١٨	١٨	١٠	٢٧	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	شهادة أولية	
%٢٠٠	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦		
%١٠٠	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
%١٠,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
١٣٠	٧	٧	٨	٧	١٨	١٨	١٠	٢٧	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	شهادة ثانوية	
%٢٠٠	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦		
%١٠٠	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
%١٠,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
١٩٨	١١	٢٢	٢٢	٧	٥٦	٢٢	٣٨	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	شهادة متوسطة	
%٢٠٠	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
%١٠٠	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
%١٠,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
٢٤٧	٩	١١	٨	٤	١٠	٩	٢	٢٢	١١	١١	١١	١١	١١	شهادة ثانوي متوسطة	
%٢٠٠	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦		
%١٠٠	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
%١٠,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
٤٤٧	١٢	١٢	١٢	٦	٢٢	٩	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	شهادة ثانوية ملحوظة	
%٢٠٠	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
%١٠٠	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
%١٠,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
٢٢	١	١	١	١										شهادة ثانوي ملحوظة	
%٢٠٠	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦											
%١٠٠	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦											
%١٠,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦											
٢٦٠	٥٣	٢٢	٢٤	٥١	٣٩	٤٤	٢٢	٢٢	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	الإجمالي
%٢٠٠	%٦٧,٧	%٦٧,٧	%٦٧,٧	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦	%٦٧,٦		
%١٠٠	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		
%١٠,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦	%٦١,٦		

- بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٥%， ثم عدم

تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٦٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٥٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٦٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة الخامسة بنسبة ٥٪، ثم كل من التهديد بالطلاق، والتهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السادسة بنسبة ٨٪ لكل منها.

- وبين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٩٪، ثم عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٣٠٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٨٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٣٪، ثم كل من الهجر في الفراش، والتهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٣٪ لكل منها وأخيراً التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السادسة بنسبة ٦٪.

- وبين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٥٪، ثم عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٣٨٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٤٨٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الرابعة بنسبة ٣٪، ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الخامسة بنسبة ٢٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة السادسة بنسبة ٢٪، وأخيراً الطرد من المنزل في المرتبة السابعة بنسبة ١٪.

- وبين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية ، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٧٪، ثم عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٤٣٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة الرابعة بنسبة ٢٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٩٪، ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السادسة بنسبة ٣٪، وأخيراً الطرد من البيت في المرتبة السابعة بنسبة ١٪.

- وبين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية ، جاء عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الأولى بنسبة ٦٤٪، ثم العنف المعنوي

المتمثل في الخصم والغضب في المرتبة الثانية بنسبة ٦٣٠٪، ثم كل من الهجر في الفراش، و التهديد بالطلاق، و التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الثالثة بنسبة ٦١٪ لكل منهم.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

١- إن أعلى نسبة للتعرض للعنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب كانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة حيث بلغت ٤٩٪، و ٤٧٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية، و ٤٥٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية، و ٤٢٪ بين الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن، ٣٤٪ بين الزوجات الأميات، و ٣٠٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية.

٢- إن أعلى نسبة للتعرض للعنف المادي المتمثل في الضرب كانت بين الزوجات الأميات حيث بلغت ٣٠٪، ٢٠٪، و ١٩٪ بين الزوجات اللاتي يقرأن وتحفظن، ١٥٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية، و ٨٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة، و ٧٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية، أما الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية فلم يتعرضن للعنف المادي.

٣- وما سبق يتوضح أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة كلما كانت الزوجة أقل تعرضاً للعنف المادي أو المعنوي، ولا يتعدى الأمر بينها وبين زوجها عند حدوث مشكلة حدود الخلاف إلى حد كبير، فقد كانت أعلى نسبة بين الزوجات اللاتي نذكرن عدم تعدي الأمر حدود الخلاف مع الزوج تقع بين الزوجات الحاصلات على مؤهل فوق جامعي حيث بلغت ٦٤٪، ٤٣٪ بينها ٣٥٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية، و ٣٠٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة، ٢٠٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية، ١٩٪ بين الزوجات التي يقرأن وتحفظن، و ١٥٪ بين الزوجات الأميات.

٤ - العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وحدود الخلافات بين الزوجين.

يكشف جدول رقم (١١) أنه عندما نضع في الاعتبار مستوى تعليم الزوج وحدود الخلاف بين الزوجين يتضح أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن أن الأمر لا يتعذر حدود الخلاف والتي بلغت ٦٣٪، وكانت بين الأزواج الحاصلين على شهادة فوق جامعية، وأعلى نسبة للخصام والغضب والتي بلغت ٤٣٪، وكانت بين أزواج حاصلين على شهادة جامعية، وأعلى نسبة للشتمة والسب والتي بلغت ٢١٪ وأعلى نسبة للطرد من البيت والتي بلغت ٦٪، وكانت بين أزواج يقرأون ويكتبون، وأعلى نسبة للضرب باليد والتي بلغت ٢٠٪، وكانت بين الأزواج الأميين، وأعلى نسبة للضرب باستخدام أشياء والتي بلغت ٨٪، وكانت بين كل من الأزواج الأميين، الحاصلين على شهادة أولى، وأعلى نسبة للهجر في الفراش والتي بلغت ٤٪، وكانت بين الأزواج الحاصلين على شهادة متوسطة، وأعلى نسبة لكل من التهديد بالطلاق والتي بلغت ٤٪، والتهديد بالزواج من أخرى والتي بلغت ١٪، وكانت بين الأزواج الأميين.

وعند تناول حدود الخلافات الزوجية داخل كل مستوى تعليمي للاحزاج يتضح ما يلى :-

- بين الأزواج الأميين جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصام والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٣٨٪، والعنة المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثانية بنسبة ٢٩٪، ثم عدم تعذر الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الرابعة بنسبة ٨٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الخامسة بنسبة ٢٪، ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السادسة بنسبة ٤٪، ثم أخيراً الهجر في الفراش في المرتبة السابعة بنسبة ٢٪.

- بين الأزواج الذين يقرأون ويكتبون، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصام والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٠٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثانية بنسبة ٢١٪، ثم جاء كل من عدم

جدول رقم (١١)

العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وحدود الخلافات بين الزوجين

تعدى الأمر حدود الخلاف، والطرد من البيت في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣,٦٪، لكل منهما، ثم جاء التهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ١٣,٩٪.

ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السادسة بنسبة ٩،٨%， و أخيراً الهجر في الفراش في المرتبة السابعة بنسبة ١،٩%.

- بين الأزواج الحاصلين على شهادة أولية، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤١،٢%， ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثانية بنسبة ٢٠،٦%， ثم عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثالثة بنسبة ١٩،١%， ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ١٠،٣%， ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٤،٤%， ثم كل من الهجر في الفراش، والتهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السادسة بنسبة ٢،٢%.

- بين الأزواج الحاصلين على شهادة متوسطة جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٧،٩%， وعدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٢٠،٣%， ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣،٢%， ثم الهجر في الفراش في المرتبة الرابعة بنسبة ٤،٤%， ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٤%， ثم الطرد من البيت في المرتبة السادسة بنسبة ٢،٧%， ثم أخيراً التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ٣،٢%.

- بين الأزواج الحاصلين على شهادة فوق متوسطة ، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٧،٣%， ثم عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٣١،٢%， ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٨،٩%， ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الرابعة بنسبة ٣،٧%， ثم الهجر في الفراش في المرتبة السادسة بنسبة ٢،٣%， وأخيراً التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ٨،١%.

- بين الأزواج الحاصلين على شهادة جامعية، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٧،٩%， ثم عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٤٢%， ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٣،٤%， ثم الهجر في الفراش في المرتبة الرابعة بنسبة ٢،٣%， ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة

الخامسة بنسبة ٤١٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة السادسة بنسبة ٤٪، وأخيراً الطرد من البيت في المرتبة السابعة بنسبة ١٪.

- بين الأزواج الحاصلين على شهادة فوق جامعية جاء عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الأولى بنسبة ٢٪، ثم العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتمة والسب في المرتبة الثانية بنسبة ١٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٩٪، ثم كل من المهر في الفراش، والتهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الرابعة بنسبة ٥٪ لكل منها، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة السادسة بنسبة ٧٪.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :

١ - إن أعلى نسبة لاستخدام العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتمة والسب كانت بين كل من الأزواج الحاصلين على شهادة متوسطة، وشهادة جامعية حيث بلغت نسبة ذلك ٩٪٤٧ بين كل منهما، ٣٪٤٧ بين الأزواج الحاصلين على شهادة فوق متوسطة، و٢٪٤١ بين الأزواج الحاصلين على شهادة أولية، ٨٪٤٠٠ بين الأزواج الذين يقرأون ويكتبون، و١٪٣٨٠ بين الأزواج الأميين، و١٪٣٠٠ بين الأزواج الحاصلين على شهادة فوق شهادة فوق جامعية.

٢ - إن أعلى نسبة لاستخدام العنف المادي المتمثل في الضرب بين الأزواج كانت بين الأزواج الأميين بنسبة ٢٪٢٩، ثم ١٪٢١ بين الأزواج الذين يقرأون ويكتبون، ثم ٦٪٢٠٠ بين الأزواج الحاصلين على شهادة أولية، ثم ٣٪١٣٠ بين الأزواج الحاصلين على شهادة متوسطة، ٩٪٨٠٠ بين الأزواج الحاصلين على شهادة جامعية، ثم ٩٪٢٠٠ بين الأزواج الحاصلين على شهادة فوق جامعية.

٣ - وما سبق يتضح أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كان أقل استخداماً للعنف المادي تجاه الزوجة، ولا يتعدى الأمر بينه وبين زوجته حدود الخلاف. فقد بلغت أعلى نسبة لعدم تعدى الأمر حدود الخلاف والتي بلغت ٢٪٦٣٠ بين الأزواج الحاصلين على شهادة فوق جامعية، بليها ٤٪٢٠٠ بين الأزواج الحاصلين على شهادة جامعية، و٢٪٣١٠ بين الأزواج الحاصلين

على شهادة فوق متوسطة، و٤٤٪ بين الأزواج الحاصلين على شهادة متوسطة، و١٩٪ بين الأزواج الحاصلين على شهادة أولية، و٦٪ بين كل من الأزواج الأميين، والذين يقرأون ويكتبون.

٥ - العلاقة بين الوضع المهني للزوجة وحدود الخلافات بين الزوجين.

يكشف جدول رقم (١٢) أنه عندما نضع في الاعتبار الوضع المهني للزوجة وحدود الخلاف بين الزوجين يتضح أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن أن الأمر لا يتعذر حدود الخلاف والتي بلغت ٩٪، وكانت بين الزوجات العاملات في الإدارة العليا، وأعلى نسبة للخصام والغضب والتي بلغت ٩٪، وكانت بين الزوجات العاملات عماله ماهرة، وأعلى نسبة للشتمة والسب والتي بلغت ٥٪، وكانت بين الزوجات العاملات عماله غير ماهرة، وأعلى نسبة للطرد من البيت والتي بلغت ٥٪، وكانت بين الزوجات العاملات عماله نصف ماهرة، وأعلى نسبة للضرب باليد والتي بلغت ٦٪، وكانت بين الزوجات العاملات العاملات عماله غير ماهرة، وأعلى نسبة للضرب باستخدام أشياء والتي بلغت ٥٪، وكانت بين الزوجات العاملات عماله نصف ماهرة، وأعلى نسبة للهجر في الفراش والتي بلغت ٨٪، وكانت بين الزوجات العاملات عماله ماهرة، وأعلى نسبة للتهديد بالطلاق والتي بلغت ٩٪، وأعلى نسبة للتهديد بالزواج من أخرى والتي بلغت ٧٪، وكانت بين الزوجات العاملات عماله غير ماهرة.

وعند تناول حدود الخلافات بين الزوجين داخل كل مستوى مهني للزوجات يتضح ما يلى :-

- بين الزوجات العاملات في مهن الإدارة العليا، جاء عدم تعدي الأمر حدود الخلاف المرتبة الأولى بنسبة ٩٪، ثم العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب في المرتبة الثانية بنسبة ١١٪.

- بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا، جاء عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الأولى بنسبة ٥٥٪، ثم العنف المعنوي المتمثل في الخصم و الغضب و الشتمة و السب في المرتبة الثانية بنسبة ٣٩٪، ثم

جدول رقم (١٢)

العلاقة بين المستوى المهني للزوجة و حدود الخلاف بين الزوجين

الهجر في الفراش في المرتبة الثالثة بنسبة ٣ % ، ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الرابعة بنسبة ٢ % ، وأخيرا العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الخامسة بنسبة ١ % .

- بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية ، جاء العنف المعنوي والمتمثل في الخصم والغصب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٧،٤ % ، ثم عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٤٣ % ، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٣،٧ % ، ثم الهجر في الفراش في المرتبة الرابعة بنسبة ١،٨ % ، ثم كل من الطرد من البيت ، والتهديد بالطلاق ، والتهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الخامسة بنسبة ٤،١ % لكل منهم .

- بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية ، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغصب والشتيمة والسب في المرتبة الثانية بنسبة ٣٩،٢ % . ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٧،٣ % ، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الرابعة بنسبة ٣،١ % ، ثم كل من الطرد من البيت ، والهجر في الفراش في المرتبة الخامسة بنسبة ٢،٢ % ، لكل منهما ، وأخيرا التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ١،١ % .

- بين الزوجات العاملات في عماله ماهرة ، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغصب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٥٥،٦ % ، ثم عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ١٤،٣ % ، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢،٧ % ، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الرابعة بنسبة ٦،٣ % ، ثم كل من الهجر في الفراش ، والتهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الخامسة بنسبة ٤،٨ % ، ثم الطرد من البيت في المرتبة السابعة بنسبة ١،٦ % .

- بين الزوجات العاملات في عماله نصف ماهرة ، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغصب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٥٣٧ % ، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثانية بنسبة ٥١٧ % ، ثم عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثالثة بنسبة ٥١٢ % ، ثم كل من الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٥،٥ % .

بالطلاق، والتهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الخامسة بنسبة ٥٪٢ لكلي منها.

- بين الزوجات العاملات في عماله غير ماهرة، جاء العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الأولى بنسبة ٣٦.٩٪، ثم العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتمة والسب في المرتبة الثانية بنسبة ٢٦.٢٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الثالثة بنسبة ١٠.٨٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الرابعة بنسبة ٩.٢٪، ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الخامسة بنسبة ٧.٧٪، ثم عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة السادسة بنسبة ٢.٦٪، وأخيراً الهجر في الفراش في المرتبة السابعة بنسبة ١.٣٪.

- بين الزوجات اللاتي ما زلن طالبات، جاء عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الأولى بنسبة ٦٤.٣٪، ثم العنف المعنوي المتمثل في الخصم و الغضب في المرتبة الثانية بنسبة ٢٨.٦٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الثالثة بنسبة ٧.١٪.

- بين الزوجات "ربة المنزل"، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٥.٩٪، ثم عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٢٨.٨٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١١.٩٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٤.٥٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة الخامسة بنسبة ٣.٣٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة السادسة بنسبة ٣٪، ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ٢.٦٪.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

١- إن أعلى نسبة للتعرض للعنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتمة والسب بين الزوجات كانت بين الزوجات العاملات عماله ماهرة بنسبة ٥٥.٦٪، و٤٤٪، بينما بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية، و٤٦.٩٪، وبين الزوجات العاملات في أعمال كتابية، و٤٥.٩٪، بينما الزوجات غير العاملات "ربة منزل" ، و٣٩٪ بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا، و٣٧٪ بين الزوجات العاملات عماله نصف ماهرة، و٢٨٪ بين الزوجات الطالبات، و٢٦٪ بين الزوجات

العاملات عماله غير ماهرة ، ١١٪ ، بين الزوجات العاملات في الادارة العليا.

٢- إن أعلى نسبة للتعرض للعنف المادي المتمثل في الضرب بين الزوجات كانت بين الزوجات العاملات عماله ماهرة بنسبة ٣٦٪، و ٥٪، بين الزوجات العاملات عماله نصف ماهرة، ١٢٪، بين الزوجات العاملات عماله ماهرة، ٩٪، بين الزوجات غير العاملات زبعة منزل، و ٣٪، بين الزوجات العاملات أعمال كتابية، و ١٪ بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية وأعمال مهنية عليا. ولم تتعرض الزوجات العاملات في الإدارة العليا، والطالبات للعنف المادي من قبل الزوج.

٣- يتضح مما سبق أنه كلما أرتفع المستوى و الوضع المهني للزوجة قل تعرضها للعنف المادي من الزوج، وكانت أعلى نسبة لعدم تعدد حدود الخلاف بين الزوجين والتي بلغت ٨٨٪ بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا و ٦٤٪ بين الزوجات الطالبات، و ٥٥٪ بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا، و ٤٣٪ بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية، و ٣٩٪ بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية، و ٢٨٪ بين الزوجات غير العاملات زبعة منزل، و ٥٪ بين الزوجات العاملات في عماله نصف ماهرة، ٣٪، و ١٤٪ بين الزوجات العاملات عماله ماهرة، ٢٪، و ٦٪ بين الزوجات العاملات عماله غير ماهرة.

٤- العلاقة بين الوضع المهني للزوج وحدود الخلافات بين الزوجين.
يكشف جدول رقم (١٢) أنه عندما نضع في الاعتبار الوضع المهني للزوج وحدود الخلاف بين الزوجين يتضح أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن أن الأمر لم يتعذر حدود الخلاف والتي بلغت ٤١٪، وكانت بين زوجات يعمل الزوج فيها في الإدارة العليا وأعلى نسبة للخصام والغضب والتي بلغت ٤٤٪، كان الزوج يعمل في أعمال مهنية، وأعلى نسبة للشتمة والسب والتي بلغت ٤٤٪، كان الزوج يعمل في عماله غير ماهرة، وأعلى نسبة للطرد من البيت والتي بلغت ٩٪، كان الزوج يعمل في عماله نصف ماهرة، وأعلى نسبة لكل

من الضرب باليد، والضرب باستخدام أشياء، والتي بلغت على التوالي ١٨٪، ١١٪ كان الزوج يعمل عماله غير ماهرة، وأعلى نسبة للهجر في الفراش و التي بلغت ٢٪، ٤٪ كان الزوج يعمل عماله ماهرة، وأعلى نسبة للتهديد بالطلاق و التي بلغت ٧٪، ٤٪ كان الزوج يعمل في أعمال كتابية، وأعلى نسبة للتهديد بالزواج من أخرى والتي بلغت ٣٪، ٧٪ كان الزوج يعمل في عماله غير ماهرة .

وعند تناول حدود الخلافات داخل كل مستوى مهني للزوج يتضمن ما يلى:-

- بين الأزواج العاملين في الإدارة العليا جاء عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الأولى بنسبة ١٪، ٥٤٪، ثم العنف المعنوي، والمتمثل في الخصام والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الثانية بنسبة ٨٪، ٣٦٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٤٪، ٥٥٪، وأخيرا التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الرابعة بنسبة ٢٪، ٧٪.

- بين الأزواج العاملين في أعمال مهنية.عليا، جاء عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الأولى بنسبة ١٪، ٥٢٪، ثم العنف المعنوي المتمثل في الخصام والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الثانية بنسبة ٨٪، ٣٩٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٪، ٤٪، ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الرابعة بنسبة ٥٪، ٢٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة الخامسة بنسبة ٩٪، ٠٪، ثم كل منطرد من البيت، والتهديد بالطلاق في المرتبة السادسة بنسبة ٣٪، ٢٪ لكل منها.

- بين الأزواج العاملين في أعمال مهنية، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصام والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٨٪، ٤٩٪، ثم عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ١٪، ٤٠٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٪، ٣٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة الرابعة بنسبة ١٪، ٢٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٦٪، ١٪، ثم كل منطرد من البيت، والتهديد بالزواج من أخرى بنسبة ٤٪، ١٪ لكل منها.

جدول رقم (١٣) العلاقة بين المستوى المهني للزوج و حدود الخلاف

- بين الأزواج العاملين في أعمال كتابية ، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٧٪، ثم عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٣٠٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٨٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة الخامسة بنسبة ٣٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة السادسة بنسبة ٢٪، وأخيراً التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ٣٪.

- بين الأزواج العاملين في عمالة ماهرة ، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٣٪، ثم عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٤٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٦٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٤٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة السادسة بنسبة ٢٪، وأخيراً التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ٣٪.

- بين الأزواج العاملين في عمالة نصف ماهرة، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٢٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢٪، ثم عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثالثة بنسبة ١٦٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٩٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٢٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة السادسة بنسبة ٤٪، وأخيراً التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ٩٪.

- بين الأزواج العاملين في عمالة غير ماهرة، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٢٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثانية بنسبة ٣٢٪، ثم كل من عدم تعدي الأمر حدود الخلاف، والطرد من البيت في المرتبة الثالثة بنسبة ٨٪، لكل منهما، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٣٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة السادسة بنسبة ٢٪، وأخيراً الهجر في الفراش في المرتبة السابعة بنسبة ٢٪.

- بين الأزواج الذين لا يعملون، جاء العنف المعنوي المتمثل في الخصام والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤١٪، ثم عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٣٣٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١١٪، ثم كل من الطرد من البيت، والهجر في الفراش، والتهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الرابعة بنسبة ٣٪ لكل منهم، وأخيراً التهديد بالطلاق في المرتبة السابعة بنسبة ٢٪.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

- ١- إن أعلى نسبة لاستخدام العنف المعنوي والمتمثل في الخصام والغضب والشتيمة والسب كانت بين الأزواج العاملين في أعمال مهنية بنسبة ٤٩٪، و ٤٧٪، وبين الأزواج العاملين في أعمال كتابية، و ٤٣٪، و ٤٠٪ بين الأزواج العاملين في عاملة ماهرة، و ٤٢٪ بين الأزواج العاملين في عاملة غير ماهرة، و ٤٢٪ بين الأزواج العاملين في عاملة نصف ماهرة، و ٤١٪، بين الأزواج غير العاملين، و ٣٩٪ بين الأزواج العاملين في أعمال مهنية عليا، و ٤٠٪ بين الأزواج العاملين في أعمال الإدارة العليا.
- ٢- إن أعلى نسبة لاستخدام العنف المادي المتمثل في الضرب بين الأزواج كانت بين الأزواج العاملين في عاملة غير ماهرة بنسبة ٢٩٪، و ٢٢٪ بين الأزواج العاملين في عاملة نصف ماهرة، و ١٤٪ بين الأزواج العاملين في عاملة ماهرة، و ١١٪ بين الأزواج غير العاملين، و ٨٪ بين الأزواج العاملين في أعمال كتابية، و ٤٪ بين الأزواج العاملين في أعمال الإدارة العليا، و ١٪ بين الأزواج العاملين في أعمال مهنية عليا، و ٥٪ بين الأزواج العاملين في أعمال مهنية .

- ٣- ومما سبق يتضح أنه كلما ارتفع المستوى المهني للزوج كان أقل استخداماً للعنف المعنوي والمادي تجاه الزوجة، ولا يتعدى الأمر بينه وبين زوجته حدود الخلاف، فقد بلغت أعلى نسبة لعدم تعدي الأمر حدود الخلاف والتي بلغت ١٪، ٥٤٪ بين الأزواج العاملين في أعمال الإدارة العليا، يليها ١٪، ٥٢٪ بين الأزواج العاملين في أعمال مهنية عليا، ١٪، ٤٠٪ بين الأزواج العاملين في أعمال مهنية، ٦٪، ٣٣٪ بين الأزواج غير العاملين، و ٤٪، ٣٠٪ بين الأزواج العاملين في أعمال كتابية، و ٢٢٪، ٩٪ بين الأزواج العاملين في

عالة ماهرة، ١٦ % بين الأزواج العاملين في عالة نصف ماهرة، ٥، ٨ % بين الأزواج العاملين في عالة غير ماهرة.

٧ - العلاقة بين مدة الزواج وحدود الخلافات بين الزوجين.

يكشف جدول رقم (١٤) أنه عندما نضع في الاعتبار مدة الزواج وحدود الخلافات بين الزوجين يتضح أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن عدم تعدي الأمر حدود الخلاف والتي بلغت ٤٠، ٨ % كانت بين زوجات مدة زواجهن تقل عن ٥ سنوات، وأعلى نسبة للخصام والغضب والتي بلغت ٣٨، ٩ % كانت بعد زوجات مدة زواجهن تتراوح ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة، وما بين ١١٥ إلى من ٢٠ سنة، وأعلى نسبة لكل من الشتيمة والسب والطرد من البيت والتهديد على التوالي ١٦ %، و٦ % كانت بين زوجات مدة زواجهن تتراوح ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، وأعلى نسبة لكل من الضرب باليد، والضرب باستخدام أشياء والتي بلغت على التوالي ١، ٥ %، و٣، ٥ % كانت بين زوجات مدة زواجهن تتراوح ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة، وأعلى نسبة لكل من الهجر في الفراش، والتهديد بالطلاق والتي بلغت ٨، ٨ % لكل منها كانت بين زوجات مدة زواجهن تتراوح ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة. وأعلى نسبة للتهديد بالزواج من أخرى والتي بلغت ٣، ٣ % كانت بين زوجات مدة زواجهن تتراوح ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة.

وعند تناول حدود الخلافات بين الزوجين داخل كل فئة من فئات مدة الزواج يتضح ما يلى :-

- بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات، يأتي العنف المعنوي والمتمثل في الخصام والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٣، ٦ %، ثم عدم تعدي الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٤٠، ٨ %، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٧، ١ %، ثم للهجر في الفراش في المرتبة الرابعة بنسبة ٨، ٢ %، ثم الطرد من البيت في المرتبة الخامسة بنسبة ٣، ٢ %، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة السادسة بنسبة ١، ٧ %، ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ٠، ٨ %.

جدول رقم (١٤) العلاقة بين مدة الزواج و حدود الخلافات بين الزوجين

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، يأتي العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٧٪، ثم عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٣٠٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الرابعة بنسبة ٥٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الخامسة بنسبة ٣٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة السادسة بنسبة ٢٪، ثم أخيراً التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ٢٪.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة، يأتي العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٨٪، ثم عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٣٠٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٦٪، ثم التهديد بالطلاق في المرتبة الرابعة بنسبة ٣٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الخامسة بنسبة ٤٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة السادسة بنسبة ٢٪، ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السابعة بنسبة ٢٪.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، يأتي العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٦٪، ثم عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٣٠٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٦٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٪، ثم الهجر في الفراش في المرتبة الخامسة بنسبة ٦٪، ثم كل من التهديد بالطلاق، والتهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السادسة بنسبة ٨٪ لكل منهما.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة، يأتي العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٤٦٪، ثم عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٢٨٪، ثم العنف المادي المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢٪، ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٪، ثم

التهديد بالطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة ٩،٢%， ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السادسة بنسبة ٦،٢%， ثم الهجر في الفراش في المرتبة السابعة بنسبة ٢،٢%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة ، يأتي العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ١،٣٩%， ثم عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ١،٣٦%， ثم العنف العادى المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٥،٨%， ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٤،٥%， ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الخامسة بنسبة ٣،٢%， والهجر في الفراش في المرتبة السادسة بنسبة ٥،٥%， والتهديد بالطلاق في المرتبة السابعة بنسبة ٨،٨%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة ، يأتي العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الأولى بنسبة ٥،٤%， ثم عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الثانية بنسبة ٣١،٩%， ثم العنف العادى المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ٧،٨%， ثم كل من الهجر في الفراش، والتهديد بالطلاق في المرتبة الرابعة بنسبة ٨،٥% لكل منها، ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة السادسة بنسبة ٣،٤%， ثم الطرد من البيت في المرتبة السابعة بنسبة ٩،٢%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة ، يأتي عدم تعدى الأمر حدود الخلاف في المرتبة الأولى بنسبة ٤٠،٤%， ثم العنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب في المرتبة الثانية بنسبة ٣٤%， ثم العنف العادى المتمثل في الضرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١٤%， ثم الطرد من البيت في المرتبة الرابعة بنسبة ٦،٣%， ثم التهديد بالزواج من أخرى في المرتبة الخامسة بنسبة ٤،٣%， ثم الهجر في الفراش في المرتبة السادسة بنسبة ٢،٣%.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :

١- إن أعلى نسبة للتعرض للعنف المعنوي المتمثل في الخصم والغضب والشتيمة والسب كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠

الى أقل من ١٥ سنة حيث بلغت ٤،٧٪، و ٤٨٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ الى أقل من ١٠ سنوات، و ٤٦٪، ٦٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ الى أقل من ٢٥ سنة، و ٤٦٪، ١٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ الى أقل من ٢٠ سنة، و ٤٣٪، ٦٪ بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات، و ٤٠٪، ٥٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ الى أقل من ٣٥ سنة، و ٣٩٪ بين الزوجات، اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ الى أقل من ٣٠ سنة، و ٣٤٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ الى أقل من ٤٠ سنة.

٤- إن أعلى نسبة للتعرض للعنف المادي المتمثل في الضرب ، كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٢٠ سنة حيث بلغت ١٥٪، و ١٤٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، و ١٢٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، و ٩٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة، و ١٠٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، و ١٠٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، و ٧٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة، و ٢٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة ، و ١٪ بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات .

٣- وما سبق يتضح أن العنف المادي تجاه الزوجات تتزايد معدلاًاته إلى حد ما كلما زالت مدة الزواج.

خلاصة وانتقال :-

في ضوء العلاقة بين حدود الخلافات بين الزوجين، وبين سن كل من الزوجة والزوج، والمستوى التعليمي للزوجة والزوج، والوضع المهني للزوجة والزوج، ومدة الزواج يمكن استخلاص الحقائق الآتية :-

١- بالرغم من أن الزوجات كبار السن كن من أعلى فئات الزوجات اللاتي ذكرن أن الأمر لا يتعدى حدود الخلاف بينهن وبين أزواجهن، وأقل فئات

- الزوجات تعرضوا للعنف المعنوي من قبل الزوج، إلا إنهن كن من أعلى فئات الزوجات تعرضوا للعنف المادي من قبل الزوج.
- ٢- على الرغم من أن الأزواج كبار السن كانوا من أعلى فئات الأزواج الذين لا يتعدى الأمر حدود الخلاف بينهم وبين زوجاتهم، وأقل فئات الأزواج استخداماً للعنف المعنوي تجاه الزوجات، إلا إنهم كانوا من أعلى فئات الأزواج استخداماً للعنف المادي تجاه الزوجات.
- ٣- كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة كلما كانت أقل تعرضاً للعنف المادي والعنوي من قبل الزوج.
- ٤- كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما كان أقل استخداماً للعنف المادي تجاه الزوجة.
- ٥- كلما ارتفع المستوى المهني للزوجة كلما قل تعرضاً للعنف المادي من قبل الزوج.
- ٦- كلما ارتفع المستوى المهني للزوج كلما كان أقل استخداماً للعنف المعنوي والمادي تجاه الزوجة.
- ٧- تزايد معدلات العنف المادي تجاه الزوجة - إلى حد ما - كلما زادت مدة الزواج.

ثانياً : ضرب الزوجة.

إذا نظرنا إلى قرار الخلع باعتباره يعكس إرادة وتصميماً من الزوجة بالانفصال عن الزوج، فلا شك أنه إذا كان سلوك الزوج تجاه الزوجة يتميز بقدر من العنف - الذي يهدى الضرب من أبرز مظاهره - فإن الموافقة على مبدأ الخلع، ثم الإصرار عليه - من قبل الزوجة - يصبح استجابة طبيعية وواعية ، كوسيلة للتخلص من عنف الزوج وسوء معاملته .

يوضح جدول رقم (١٥) الذي يعرض لضرب الزوجة الحقائق التالية :-

جدول رقم (١٥)
ضرب الزوج الزوجة

ضرب الزوج الزوجة	ك	%
لم يحدث	١٦٤٣	٦٥,٦
مرة واحدة	٢٧٠	١٠,٨
مرتان	١٧٦	٧
٥-٣ مرات	١٢٢	٤,٩
١٠-٦ مرات	٤٨	١,٩
أكثر من ١٠ مرات	٢٣	,٩
مرات كثيرة لا أستطيع ذكرها	٢١٨	٨,٧
الإجمالي	٢٥٠٠	١٠٠

- بصفة عامة بلغت نسبة الزوجات اللاتي تعرضن للضرب من أزواجهن .%٣٤,٤

- بلغت نسبة الزوجات اللاتي تعرضن للضرب مرة أو مرتان ١١,٥ % .
- بلغت نسبة الزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٣ إلى ٥ مرات .%٤,٩
- بلغت نسبة الزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٦ إلى ١٠ مرات .%١,٩
- بلغت نسبة الزوجات اللاتي تعرضن للضرب أكثر من ١٠ مرات .%٩
- بلغت نسبة الزوجات اللاتي تعرضن للضرب مرات كثيرة لا يستطيعون تذكرها .%٨,٧

١ - العلاقة بين سن الزوجة وضرب الزوج الزوجة .

يكشف جدول رقم (١٦) أنه عندما نضع في الاعتبار سن الزوجة عند تناول ضرب الزوجة أن أعلى نسبة للنساء اللاتي ذكرن أنهن لم يتعرضن للضرب من أزواجهن والتي بلغت نسبتها ١٧,٧ % كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، وأعلى نسبة لمن تعرضن

للضرب مرة واحدة و التي بلغت ١٣,٥ % كانت بين الزوجات الالتي تتراوح اعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٢٠ سنة، وأعلى نسبة لمن تعرضن للضرب "مرتان" والتي بلغت ٨,٥ % كانت بين الزوجات الالتي تتراوح اعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، وأعلى نسبة لمن تعرضن للضرب من ٣ - ٥ مرات والتي بلغت ٩,٥ % كانت بين الزوجات الالتي تتراوح اعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، وأعلى نسبة لمن تعرضن للضرب من ٦ - ١٠ مرات وأكثر من ١٠ مرات والتي بلغت ٥,٥ لكل منها كانت بين الزوجات الالتي تقل اعمارهن عن ٢٠ سنة، وأعلى نسبة لمن تعرضن للضرب مرات كثيرة ولا يستطيعن تذكرها و التي بلغت ٣,٢ % كانت بين الزوجات الالتي يتراوح اعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة.

وعندتناول ضرب الزوج الزوجة داخل كل فئة عمرية للزوجات يتضح ما يلى:-

- بين الزوجات الالتي تقل اعمارهن عن ٢٠ سنة بلغت نسبة من لم يتعرضن للضرب ٦٥,١ %، أما من حيث التعرض للضرب جاءت الإجابة بالتعريض للضرب مرات كثيرة لا استطاع تذكرها في المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتها ١٢,٨ %، ثم التعرض للضرب مرة واحدة في المرتبة الثانية بنسبة ٧,٧ %، ثم التعرض للضرب من ٣-٥ مرات في المرتبة الثالثة بنسبة ٤,٧ %، ثم كل من التعرض للضرب "مرتان" ومن ٦ - ١٠ مرات، وأكثر من ١٠ مرات في المرتبة الرابعة بنسبة ٣,٥ % لكل منهم.

- بين الزوجات الالتي تتراوح اعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، بلغت نسبة من لم يتعرضن للضرب ٧١,١ %، أما من حيث التعرض للضرب جاءت الإجابة بالتعريض للضرب "مرتان" في المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتها ٨,٥ %، ثم التعرض للضرب مرة واحدة في المرتبة الثانية بنسبة ٨,٩ %، والتعريض للضرب مرات كثيرة لا استطاع تذكرها في المرتبة الثالثة بنسبة ٥,٩ %، ثم التعرض للضرب من ٣ - ٥ مرات في المرتبة الرابعة بنسبة ٤,١ %، ثم التعرض للضرب من ٦ - ١٠ مرات في المرتبة الخامسة بنسبة ١,٢ %، وأخيراً التعرض للضرب أكثر من ١٠ مرات في المرتبة السادسة بنسبة ٠,٦ %.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة بلغت نسبة من لم يتعرضن للضرب ٢،٦٤%， أما من حيث التعرض للضرب، جاءت الإجابة بالتلعشن للضرب مرة واحدة في المرتبة الأولى بنسبة ٧،١٢%， ثم التعرض للضرب مرات كثيرة لا استطيع تذكرها في المرتبة الثانية بنسبة ٩،٧%， ثم التعرض للضرب من ٣ - ٥ مرات في المرتبة الثالثة بنسبة ٩،٥%， ثم التعرض للضرب "مرتان" في المرتبة الرابعة بنسبة ٨،٥%， ثم التعرض للضرب من ٦ - ١٠ مرات في المرتبة الخامسة بنسبة ٥،٦٢%， وأخيراً التعرض للضرب أكثر من ١٠ مرات في المرتبة السادسة بنسبة ١،١%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة بلغت نسبة من لم يتعرضن للضرب ٩،٦٢%， أما من حيث التعرض للضرب، فقد جاءت الإجابة بالتلعشن للضرب مرة واحدة في المرتبة الأولى بنسبة ٥،١١%， ثم التعرض للضرب مرات كثيرة لا استطيع تذكرها في المرتبة الثانية بنسبة ١،١٠%， ثم التعرض للضرب "مرتان" في المرتبة الثالثة بنسبة ٧،٧%， ثم التعرض للضرب من ٣ - ٥ مرات في المرتبة الرابعة بنسبة ٢،٢%， ثم التعرض للضرب من ٦ - ١٠ مرات في المرتبة الخامسة بنسبة ٥،٢%， ثم التعرض للضرب أكثر من ١٠ مرات في المرتبة السادسة بنسبة ٠،٥%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، بلغت نسبة من لم يتعرضن للضرب ٢،٦٢%， أما من حيث التعرض للضرب، فقد جاءت الإجابة بالتلعشن للضرب مرات كثيرة لا استطيع تذكرها في المرتبة الأولى بنسبة ٥،١٣%， ثم التعرض للضرب مرة واحدة في المرتبة الثانية بنسبة ٧،١١%， ثم التعرض للضرب "مرتان" في المرتبة الثالثة بنسبة ٧،٢%， ثم التعرض للضرب من ٣ - ٥ مرات في المرتبة الرابعة بنسبة ٦،٢٪، ثم التعرض للضرب أكثر من ١٠ مرات في المرتبة الخامسة بنسبة ١،٢٪، ثم أخيراً التعرض للضرب من ٦ - ١٠ مرات في المرتبة السادسة بنسبة ٣،٦٪.

جدول رقم (١٦)
العلاقة بين سن الزوجة وضرب الزوج الزوجة

الإجمالي	مرات ضرب الزوجة لا استطاع تذكرها	١٠ من مرات	١٠-٩	٥-٤ مرات	مراتان	مرة واحدة	لم يحدث	ضرب الزوج لزوجة	
								من الزوجة	أقل من ٢٠ سنة
٨٩	١١	٧	٧	٤	٧	٦	٥٣		
% ١٠٠	% ١٢,٨	% ٨,٠	% ٨,٠	% ٤,٧	% ٧,٠	% ٧	% ٦٠,١		
% ٧,٤	% ٠	% ١٢	% ١٢	% ٢,٢	% ١,٧	% ٢,٣	% ٢,٤		
٧٧٧	١٢	٤	٤	٢	٧	٥٦	٥٣		
% ١٠٠	% ١٤,٠	% ٥,٣	% ٥,٣	% ٢,١	% ٨,٠	% ٨	% ٧١,٧		
% ٢٩,١	% ١٤,٧	% ١٧,٤	% ١٧,٤	% ٢١,٣	% ٢١,٣	% ٢٠,٣	% ٢١,٣		
٨٨٩	٣٧	٩	٢١	٥١	٤٩	١٠٨	٥٦		
% ١٠٠	% ٧,٤	% ١,١	% ٢,٠	% ٥,٩	% ٥,٨	% ١٢,٧	% ٦١,٧		
% ٧٤,١	% ٢١,٧	% ٢٩,١	% ٢٩,١	% ٤٢,٨	% ٤٢,٨	% ٤٠	% ٤٢,٨		
٥٥٣	٥٣	٧	١١	٢٩	٣٧	٦٦	٤٠		
% ١٠٠	% 10,١	% 1,٤	% 2	% ٥,٧	% ٧,٧	% 11,٠	% 62,٤		
% ٢٢,٧	% ٢٥,٧	% ١٧	% ٢٢,٩	% ٢٢,٨	% ٢٢,٨	% ٢٢,٧	% ٢١,٣		
٧٧٠	٧١	٤	٧	٧	١٢	٦٧	١٤٧		
% ١٠٠	% ١٢,٠	% ١,٧	% ١,٧	% ٢,٣	% ٧	% 11,٧	% ٦٢,٧		
% ٩,٣	% ١١,٧	% ١٧,٤	% ١٧,٤	% ٢١,٣	% ٢١,٣	% ٢٠,٣	% ٢١,٣		
٥٧	٥٧		١	٢	٧	٧	٧		
% ١٠٠	% 14,٧		% 1,٩	% ٥,٨	% ٥,٨	% 12,٠	% 6٢,٨		
% ٣٢,١	% ٦,٣		% ٢,١	% ٢,٠	% ١,٧	% ٢,٣	% ١,٧		
٧٠٠٠	٧١٨	٢٢	٤٨	١٧٧	١٧٦	٦٧٠	٦٦٩		
% ١٠٠	% ٨,٧	% ٣,٤	% ١,٩	% ٤,٤	% ٧	% 10,٤	% 6٥,٧		
% ١٠٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠		

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، بلغت نسبة من لم يتعرضن للضرب ٥٣,٨%， أما من حيث التعرض للضرب، فقد جاءت الإيجابية بال تعرض للضرب مرات كثيرة لا تستطيع تذكرها في المرتبة الأولى بنسبة ١٩,٢%， ثم التعرض للضرب مرة واحدة في المرتبة الثانية بنسبة ١٣,٥%， ثم كل من التعرض للضرب "مرتان" ومن ٦ - ١٠ مرات في المرتبة الخامسة بنسبة ٩,٦%.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

- ١- كانت الزوجات الكبيرات السن أكثر تعرضا للضرب بصفة عامة، حيث بلغت نسبة الزوجات اللاتي تعرضن للضرب اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٢٠ سنة ٤٦٪، ٨٪، ٣٧٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، وذلك مقابل ٣٧٪ بين الزوجات التي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، و٣٪، ٢٨٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة.
- ٢- جاء التعرض للضرب مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها في المرتبة الأولى بين كل من الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، واللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، وأعمارهن تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، حيث بلغت النسبة على التوالي ١٢٪، ٨٪، ١٣٪، ٢٪، ١٩٪. ومن الملاحظ أن النسبة كانت مرتفعة نسبياً بين فئات السن الأعلى بين الزوجات .

٢- العلاقة بين سن الزوج وضرب الزوج الزوجة.

يكشف جدول رقم (١٧) أنه عندما نضع في الاعتبار سن الزوج عند تناول ضرب الزوج الزوجة، إن أعلى نسبة للزوجات اللاتي لم يتعرضن للضرب من أزواجهن والتي بلغت ١٪، ٧٥٪ كان سن الزوج فيها يتراوح ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، وإن أعلى نسبة لمن تعرضن للضرب مرة واحدة والتي بلغت ١٥٪، ٢٪ كان سن الزوج يتراوح فيها ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، وأعلى نسبة لمن تعرضن للضرب مرتان والتي بلغت ٦٪، ٨٪ كان من الزوج فيها يتراوح ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، وأعلى نسبة لمن تعرض للضرب من ٣ - ٥ مرات والتي بلغت ٦٪، ٥٥٪ كان سن الزوج فيها يتراوح ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، وإن أعلى نسبة لمن تعرض للضرب من ٦ - ١٠ مرات، والتي بلغت ٥٪، ٢٪ كان سن الزوج فيها يتراوح ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، وإن أعلى نسبة لكل من تعرض للضرب أكثر من ١٠ مرات والتي بلغت ٦٪، ٦٪، ومرات كثيرة لا أستطيع تذكرها والتي بلغت ٤٪، ١٥٪ كان من الزوج فيها يتراوح ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة.

وعندتناول ضرب الزوج الزوجة بالنسبة لكل فئة عمرية للأزواج يتضح ما يلى :-

- إيه بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، بلغت نسبة الأزواج الذين لم يضربوا زوجاتهم ١٧٪، أما من حيث ضرب الأزواج زوجاتهم، فجاء ضرب الزوج الزوجة "مرات كثيرة لا تستطيع تذكرها" في المرتبة الأولى بنسبة ٨٪، تم ضرب الزوجة مرة واحدة في المرتبة الثانية بنسبة ٦٪ ثم كل من "مرتان"، ومن ٣ - ٥ مرات في المرتبة الثالثة بنسبة ٨٪، ثم مرات في المرتبة الخامسة بنسبة ٤٪، وأكثر من ١٠ مرات في المرتبة السادسة بنسبة ٩٪.

- إيه بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة بلغت نسبة الأزواج الذين لم يضربوا زوجاتهم ٦٧٪، أما من حيث ضرب الأزواج زوجاتهم فقد جاء ضرب الزوج الزوجة مرة واحدة في المرتبة الأولى بنسبة ٣٪، ثم "مرتان" في المرتبة الثانية بنسبة ٦٪ ثم مرات كثيرة لا تستطيع تذكرها في المرتبة الثالثة بنسبة ٦٪، ثم من ٣ - ٥ مرات في المرتبة الرابعة بنسبة ٢٪، ثم من ٦ - ١٠ مرات في المرتبة الخامسة بنسبة ٥٪، وأخيراً أكثر من ١٠ مرات في المرتبة السادسة بنسبة ٥٪.

- إيه بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة بلغت نسبة الأزواج الذين لم يضربوا زوجاتهم ٦٤٪، أما من حيث ضرب الأزواج زوجاتهم فقد جاء ضرب الزوج الزوجة مرة واحدة في المرتبة الأولى بنسبة ١٣٪، ثم مرات كثيرة لا تستطيع تذكرها في المرتبة الثانية بنسبة ٥٪، ثم "مرتان" في المرتبة الثالثة بنسبة ٤٪، ثم من ٣ - ٥ مرات في المرتبة الرابعة بنسبة ٦٪، ثم من ٦ - ١٠ مرات في المرتبة الخامسة بنسبة ٥٪، وأخيراً أكثر من ١٠ مرات في المرتبة السادسة بنسبة ١٪.

- إيه بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة بلغت نسبة الأزواج الذين لم يضربوا زوجاتهم ٦٠٪، أما من حيث ضرب الأزواج زوجاتهم فقد جاء ضرب الزوج الزوجة مرات كثيرة لا تستطيع تذكرها في المرتبة الأولى بنسبة ١٥٪، ثم مرة واحدة في المرتبة الثانية بنسبة ٨٪، ثم "مرتان" في المرتبة الثالثة بنسبة ٨٪، ثم من ٣ - ٥ مرات في

المرتبة الرابعة بنسبة ٤٠٪، ثم من ٦٠-٦١ مرات في المرتبة الخامسة بنسبة ٢١٪، ثم أكثر من ٦١ مرات في المرتبة السادسة بنسبة ٦٪.

(١٧) جدول رقم (١٧)
العلاقة بين سن الزوج و ضرب الزوجة

الإجمالي	مرات تذكرها لاستطيع ذكرها	أكبر من ١٠ مرات	١٠-٦ مرات	٥-٣ مرات	مرتان	مرة واحدة	لم يحث	ضرب الزوج زوجة	
								من الزوج	من الزوجة
٤٩١	٧٥	١	٢	١٢	١٢	٢٢	٧٦١	من ٢٠ > ٢٠ سنة	
%١٠٠	%٧٠,٨	%١,٧	%٣,٩	%٤,١	%٤,١	%٢٠,٨	%٧٥,١		
%١٢,٨	%١١,٥	%١٧,٤	%٦,٧	%٦,٧	%٧,٤	%٨,١	%١٤,٧		
٤٦٤	٥١	١	١١	٦٦	٦٦	٨٧	٥٧٥	من ٤٠ > ٤٠ سنة	
%١٠٠	%٦	%٠,٥	%١,٧	%٠,٧	%٤,١	%٢٠,٢	%٦٧,٨		
%٢٢,٩	%٢٢,١	%١٧,٤	%٦٩,٧	%٦٩,١	%٦١,٥	%٦٢,٧	%٤٥		
٧٥١	٥١	٤	١٨	٤	٩٨	٩٨	٤٨١	من ٥٠ > ٥٠ سنة	
%١٠٠	%٧٠,٥	%١,١	%٢,٤	%٠,٣	%٣,٤	%١٢	%٦٦		
%٢٠	%٢٠,٧	%٢١,٤	%٦٧,٥	%٦٧,٤	%٦٧,٧	%٦٦,٣	%٢٩,٧		
٣٨٧	٥٩	٦	٨	١٧	٢٠	٢٢	٣٢٠	من ٦٠ > ٦٠ سنة	
%١٠٠	%١٠,٤	%١,٣	%٢,١	%١,٤	%٧,٨	%٨,٣	%٣٠,١		
%١٠,٧	%٢٧,١	%٢٢,١	%٦٦,٧	%٦٦,٧	%٦٧	%٦٧,٧	%١٦		
١٩٧	٢٢	١	٥	٦	١٢	٢٠	١٩٦	من ٧٠ > ٦٠ سنة	
%١٠٠	%١٢,٧	%٠,٥	%٢,٥	%٣,٢	%٣,١	%١٠,٧	%٥٨,٩		
%٧,٩	%١٢,٤	%٤,٢	%١٠,١	%١,٩	%٣,٩	%١١,١	%٢,١		
٧٠٠	٢١٨	٢٢	٤٨	٢٢٢	٢٧٦	٢٧٠	١٦٦٧	الأجمالي	
%١٠٠	%٦,٧	%٠,٩	%١,٩	%١,٩	%٦,٧	%١٠,٨	%٦٥,٧		
%١٠,٠	%١,٠	%١,٠	%١,٠	%١,٠	%١,٠	%١,٠	%١,٠		

- انه بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، بلغت نسبة الأزواج الذين لم يضربوا زوجاتهم ٥٨٪، أما من حيث ضرب الأزواج الزوجات، فقد جاء ضرب الزوج الزوجة في المرتبة الأولى بنسبة ١٥,٢٪، ثم مرات كثيرة لا يستطيع تذكرها في المرتبة الثانية بنسبة ١٢,٧٪، ثم "مرتان" في المرتبة الثالثة بنسبة ٦,١٪، ثم من ٣ - ٥ مرات في

المرتبة الرابعة بنسبة ٣ %، ثم من ٦ - ١٠ مرات في المرتبة الخامسة بنسبة ٢٥ %، ثم أخيراً أكثر من ١٠ مرات في المرتبة السادسة بنسبة ٥ %.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

١- كان الأزواج الكبار السن أكثر ضرباً لزوجاتهم بصفة عامة من الأزواج صغار السن ، فقد بلغت نسبة الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة الذين يضربون زوجاتهم ٤١، ١، ٩، ٣٩ % بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة ، و ٣٦ % بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، و ٢٤ % بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة.

٢- جاء ضرب الزوجات مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها في المرتبة الأولى بين الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، وفي المرتبة الثانية بين كل من الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، و ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، و ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة.

٣- العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وضرب الزوج الزوجة.

يوضح جدول رقم (١٨) أنه عندما نضع في الاعتبار مستوى تعليم الزوجة وضرب الزوج الزوجة يتضح أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي لم يتعرضن للضرب والتي بلغت ٨٨، ٧ % كانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، وأعلى نسبة للضرب مرة واحدة و التي بلغت ١٥، ٦ % كانت بين الزوجات اللاتي تقرأ و تكتب، وأعلى نسبة للضرب "مرتان" والتي بلغت ١٤ % كانت بين الزوجات الأميات، وأعلى نسبة للضرب من ٥-٣ مرات والتي بلغت ١٠ % كانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية، وأعلى من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٦، ٦ %، وفي المرتبة الخامسة من ١٠-٦ مرات بنسبة نسبة للضرب من ٦ - ١٠ مرات و التي بلغت ٤، ٥ % كانت بين الزوجات الأميات، وأعلى نسبة للضرب أكثر من ١٠ مرات والتي بلغت ١، ١ % كانت بين الزوجات اللاتي تقرأ و تكتب ، وأعلى نسبة للضرب مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها و التي بلغت ٧، ٣٢ % كانت بين الزوجات الأميات.

جدول رقم (١٨)
العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وضرب الزوج الزوجة

الإجمالي	متوسط نسبة للسن	متوسط نسبة للتلفزيون	متوسط نسبة للهاتف	متوسط نسبة للهاتف	متوسط نسبة للهاتف	متوسط نسبة للهاتف	متوسط نسبة للهاتف	متوسط نسبة للهاتف	ضرب الزوج الزوجة	
									متوسط نسبة للهاتف	متوسط نسبة للهاتف
٢٦٩	٤٤	٠	٣٧	١٥	٧٩	٢١	٧٩	٧٩	نسبة	
% ١٠٠	% ٢٧,٧	% ١,١	% ٤,٠	% ٠,٣	% ١٤,٠	% ١١,٠	% ٢٩,٣	% ٢٩,٣		
% ١٠٠	% ٤٠,١	% ٢٢,٧	% ٧٠	% ١٧,٧	% ٢٧,٧	% ١١,٠	% ٤٢,٤	% ٤٢,٤		
٢٧٧	٧٥	٧	٧	١٣	٣٦	٢٧	٧١	٧١	نهاية تذهب	
% ١٠٠	% ٣١,٧	% ١,٧	% ١	% ٣,٧	% ٤,١	% ١٠,٣	% ٦٦	% ٦٦		
% ١٠٠	% ٤٣,١	% ١٩	% ٣١,٣	% ١٧,١	% ٣١,١	% ٦	% ٣,٧	% ٣,٧		
٣٣٠	٣٣	٠	٠	١٩	٧٩	٢٣	٢٣	٧١	نهاية لطيفة	
% ١٠٠	% ٣٤,٤	% ٢,١	% ٢,١	% ٣,١	% ١٢,٣	% ١٢,٥	% ٣٢,٤	% ٣٢,٤		
% ١٠٠	% ٤١,٣	% ٢٢,٧	% ٣١,٣	% ٣١,٣	% ٣١,٣	% ٧,٦	% ٣,٧	% ٣,٧		
٣٩٤	٣٣	٠	٣٦	٧٩	٦٩	٤٧	٤٧	٤٧	نهاية متسلطة	
% ١٠٠	% ٣,٣	% ٧	% ٧	% ٠,٣	% ٣,٣	% ١١,٣	% ٣٣,٤	% ٣٣,٤		
% ١٠٠	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣		
٣٩٧	٧	١	٣	١٣	٣٦	٢٣	٢٣	٢٣	نهاية تحول متسلطة	
% ١٠٠	% ٣,٣	% ٧	% ٢,١	% ٠,٣	% ٣,٣	% ٤,٣	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣		
% ١٠٠	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣	% ٣٢,٣		
٤٤٣	٣٣	٣	٣	٧٩	٧٩	٢٣	٢٣	٢٣	نهاية جامحة	
% ١٠٠	% ٣٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣٣,٣	% ٣٣,٣		
% ١٠٠	% ٣٧,٣	% ١٧,٣	% ١٧,٣	% ١٧,٣	% ١٧,٣	% ٦	% ٣,٣	% ٣,٣		
٤٤٤	٣٣	٣	٣	٧٩	٧٩	٢٣	٢٣	٢٣	نهاية تحول جامحة	
% ١٠٠	% ٣٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣٣,٣	% ٣٣,٣		
% ١٠٠	% ٣٧,٣	% ١٧,٣	% ١٧,٣	% ١٧,٣	% ١٧,٣	% ٦	% ٣,٣	% ٣,٣		
٤٤٥	٣٣	٣	٣	٧٩	٧٩	٢٣	٢٣	٢٣	الإجمالي	
% ١٠٠	% ٣٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣٣,٣	% ٣٣,٣		
% ١٠٠	% ٣٧,٣	% ١٧,٣	% ١٧,٣	% ١٧,٣	% ١٧,٣	% ٦	% ٣,٣	% ٣,٣		

وعند تناول ضرب الزوج الزوجة داخل كل مستوى تعليمي للزوجات يتضح ما يلى :-

- بين الزوجات الأميات، بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ٦٧٠%， في المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجات للضرب مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٣٢٪، وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ١٤٪، وفي المرتبة الثالثة مرة واحدة بنسبة ١١٪، وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٦٪، وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٥٪، وأخيراً في المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٩٪.
- بين الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن، بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ٥٥٪، وفي المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجات للضرب مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٢٠٪، وفي المرتبة الثانية مرة واحدة بنسبة ١٥٪، وفي المرتبة الثالثة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٢٪، وفي المرتبة الرابعة مرتان بنسبة ٨٪، وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٤٪ وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٧٪.
- بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية ، بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ٥٦٪، وفي المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجات للضرب مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ١٤٪، وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ١٣٪، وفي المرتبة الثالثة مرة واحدة بنسبة ١٣٪، وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ١٪، وفي المرتبة الخامسة كل من ٦ - ١٠ مرات، وأكثر من ١٠ مرات بنسبة ٣٪ لكل منها.
- بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة، بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ٣٣٪ وفي المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجات للضرب مرة واحدة بنسبة ١١٪، وفي المرتبة الثانية مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٦٪، وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٤٪، وفي المرتبة الرابعة ٢٪، وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٧٪.
- بين الزوجات الحاصلات على شهادة لوق متوفدة بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ٤٦٪، وفي المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجات للضرب مرة واحدة بنسبة ٨٪، وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ٧٪.

وفي المرتبة الثالثة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٥،٥%， وفي المرتبة الرابعة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٤،٤%， وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٢،١%， وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٣،٣%.

- بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية، بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ٨،٨%， وفي المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجات للضرب مرة واحدة بنسبة ٣،٣%， وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ٣،٩%， وفي المرتبة الثالثة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٤،٢%， وفي المرتبة الرابعة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٢،٢%， وفي المرتبة الخامسة لكل من ٦ - ١٠ مرات، وأكثر من ١٠ مرات بنسبة ٥% لكل منها.

- بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية ، بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ٣،٣%， وفي المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجات للضرب مرة واحدة بنسبة ٥،٥%， وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ٤،٨%.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

١- إنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة كلما كل تعرضها للضرب من الزوج بصفة عامة، وفي عدد مرات الضرب .

٢- كانت الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية أقل الزوجات تعرضا للضرب، حيث بلغت النسبة بينهن ٣،١١%， على حين كانت النسبة بين الزوجات الأميات واللاتي تقرأ وتكتب، والحاصلات على شهادة أولية، ٦،٦%， ٢٠،٥٩%， ٥٦٪ على التوالي .

٣- جاء ضرب الزوجات مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها في المرتبة الأولى بين الزوجات الأميات، واللاتي تقرأ وتكتب، والحاصلات على شهادة أولية، حيث بلغت نسبة ذلك ٧،٧%， ٢٠،٢%， ٤،٤٪ على التوالي. وفي المرتبة الثانية بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة بنسبة ٦،٦%， وفي المرتبة الرابعة بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة بنسبة ٤،٤٪، والزوجات الحاصلات على شهادة جامعية بنسبة ٢،٢٪، على حين لم تذكر هذه الإجابة بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية.

٤ - وبصفة عامة كانت الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية أقل الزوجات تعرضا للضرب مرة واحدة حيث بلغت نسبة ذلك بينهن ٥,٥%. وفي المرتبة الثانية من حيث أقل الزوجات تعرضا للضرب "مرتان" وذلك بنسبة ٤,٨%.

٤ - العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وضرب الزوج الزوجة .
يكشف جدول رقم (١٩) أنه عندما نضع في الاعتبار مستوى تعليم الزوج و ضرب الزوج الزوجة يتضح أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي لم تتعرض للضرب والتي بلغت ٨٢,٤% وكانت بين الأزواج الحاصلين على شهادة فوق جامعية، وأعلى نسبة لكل من الزوجات اللاتي تعرضن للضرب مرة واحدة أو "مرتان" والتي بلغت على التوالي ٤,٨%، ١٥%، ١٤% كانت بين الأزواج الذين يقرأون ويكتبون، وأعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٥-٣ مرات والتي بلغت ١١% كانت بين الأزواج الحاصلين على شهادة أولية، وأعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٦ - ١٠ مرات والتي بلغت ٤,٥% كانت بين الأزواج الأميين، وكانت أعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب أكثر من ١٠ مرات والتي بلغت ٣,١% وكانت بين الأزواج الذين يقرأون ويكتبون، وأعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب مرات كثيرة لا يستطيع تذكرها والتي بلغت ٣٢% كانت بين الأزواج الذين يقرأون ويكتبون.
وعند تناول ضرب الزوج الزوجة داخل كل مستوى تعليمي للزوج يتضح ما يلى :-

- بين الأزواج الأميين بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٦٨%, في المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٣٢%, وفي المرتبة الثانية "مرة واحدة" بنسبة ٩,١٠%, وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٥,٩%, وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٧,٥%, وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٤,٥%, وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٢,٧%.

- بين الأزواج الذين يقرأون ويكتبون بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٦٧,٣%, وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٢٣,٥%, وفي المرتبة الثانية مرة واحدة بنسبة

٤، ١٥%， وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٨، ١٤%， وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٢، ٦%， وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٣، ٤% وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٣، ١%.

- بين الأزواج الحاصلين على شهادة أولية بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٤، ٥٧%， جاء في المرتبة الأولى ضرب الزوج الزوجة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٣، ٢١%， وفي المرتبة الثانية من ٥-٣ مرات بنسبة ١١%， وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٦، ٦% وفي المرتبة الرابعة مرة واحدة بنسبة ٨، ٨%， وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ١، ٥%， وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ١، ٥%.

- بين الأزواج الحاصلين على شهادة متوسطة بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٤٥، ٦%， جاء في المرتبة الأولى ضرب الزوج الزوجة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٩، ١٢%， وفي المرتبة الثانية مرة واحدة بنسبة ٩، ١١%， وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٢، ١٠%， وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٣، ٥٧%， وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ١، ٦%， وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ١، ٦%.

- بين الأزواج الحاصلين على شهادة فوق متوسطة بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٣٥، ٨%， جاء في المرتبة الأولى ضرب الزوج الزوجة مرة واحدة بنسبة ٩، ١٢%， وفي المرتبة الثانية من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٢، ٨%， وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٥، ٦%， وفي المرتبة الرابعة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٣، ٤%， وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٤، ٢%， وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات نسبة ٤، ٠%.

- بين الأزواج الحاصلين على شهادة جامعية بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ١٨، ٧%， جاء في المرتبة الأولى ضرب الزوج الزوجةمرة واحدة بنسبة ٦، ٩%， وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ٢، ٤%， وفي المرتبة الثالثة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ١، ٥٢%， وفي المرتبة الرابعة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٩، ١%， وفي المرتبة الخامسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٤، ٥%， وفي المرتبة السادسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٤، ٠%.

جدول رقم (١٩)
العلاقة بين مستوى تعليم الزوج و ضرب الزوجة

الإجمالي	مرات كثيرة لاستطيع ذكرها	نادر من مرات ١٠	مرات			مرتان	مرة واحدة	لم يهدى	ضرب الزوج زوجته	مستوى تعليم الزوج
			١٠-٦	٥-٢	٣					
١٢٧	٤٧	٤	٨	١١	٣٤	١٣	١٣	٣٧		
%١٠٠	%٣٢,٢	%٣,٢	%٦,١	%٧,٥	%٣٩,٠	%١٠,٤	%٣٢			
%٢,٩	%٢١,٢	%١٧,٤	%١٣,٧	%٩	%٨	%٣,١	%٣٢,١			
١٢٧	٧٨	٥	٧	١١	٢٦	٢٥	٢٥	٥٣		
%١٠٠	%٢٢,٥	%٢,١	%٦,٢	%٧,٧	%١٤,٨	%١٠,٤	%٢٢,٧			
%٣,٠	%١٧,٤	%١٧,٤	%١٤,٣	%٨,٧	%١٧,٣	%٦,٢	%٣٢,٣			
١٢٧	٧٩	٧	٧	١٠	٢٧	٢٧	٢٧	٥٨		
%١٠٠	%٢١,٢	%٦,٠	%٦,١	%٦,١	%١١	%٩,٦	%٨,٨	%٢٢,٣		
%٢,٩	%١٧,٢	%٨,٧	%١٤,٣	%٦١٧,٢	%٧,٤	%٦,٤	%٣٢,٠			
٦٧	٣٢	٣	١١	٧٨	٥٧	٣٢	٣٢	٣٨٢		
%٦٠,٠	%١٢,٩	%٦,٣	%٧,١	%٧,٧	%١٠,٢	%١١,٩	%٠١,٤			
%٣,٠	%٢٠,٧	%٢٣,١	%٢٢,٩	%٢١,١	%٢٠,١	%٢٢	%١٧,٣			
٦٧	١٢	١	١	٢٢	١٩	٢٣	٢٣	١٧٩		
%٦٠,٠	%٦,٣	%٦,٤	%٧,٣	%٦,٢	%٦,٨	%١٢,٩	%١٢,٧			
%١١,٢	%٦,٠	%٦,٣	%٦١٨,٨	%٦١٨,٩	%٦٠,٨	%١٢,٧	%٦٠,٩			
٦٧	٧١	٥	٥	٢٢	٢٧	٣٠	٣٠	٤٦٦		
%٦٠,٠	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٤	%٦,١	%٦,٧	%٦,٣	%٦,٣	%٦١,٣		
%١١,٢	%٦,٣	%٢١,٧	%٢,١	%٦١٨,٩	%٦٢,٧	%٦٠	%٦٠,١			
٦٧	٤		١	٧	٦	٦	٦	١٦٧		
%٦٠,٠	%٦,٣		%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦٤,٣		
%٣,٠	%٦,٣		%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦٣,٣		
٦٧	٢١٨	٢٢	٢٨	١٢٢	٢٧٦	٢٧	٢٧	١٦٦٢		
%٦٠,٠	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦٥,٣		
%١٠,٠	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦,٣	%٦٣,٣		
									الإجمالي	

- بين الأزواج الحاصلين على شهادة فوق جامعية بلغت نسبة ضرب الزوجة ٦١٪، جاء في المرتبة الأولى ضرب الزوج زوجته مرة واحدة بنسبة ٨,١٪، وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ٤,٤٪، وفي المرتبة الثالثة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها ٢,٩٪، وفي المرتبة الرابعة من

٣ - ٥ مرات بنسبة ٥١٪، وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٧٪.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

١- إنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما قل ضرب الزوج الزوجة بصفة عامة .

٢- جاء ضرب الزوج الزوجة " مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها " في المرتبة الأولى بين الأزواج الأميين، والذين يقرأون ويكتبون، والحاصلين على شهادة أولية، والحاصلين على شهادة متوسطة، حيث بلغت النسبة على التوالي ٣٢٪، ٢٣٪، ٢١٪، ١٢٪، ٩٪، ٣٪، ٥٪. وفي المرتبة الثالثة بين الأزواج الحاصلين على شهادة فوق جامعية بنسبة ٩٪، ٢٪، وفي المرتبة الرابعة بين الأزواج الحاصلين على شهادة فوق متوسطة ، وشهادة جامعية بنسبة ٤٪، ١٪، ٩٪ على التوالي .

٥ - العلاقة بين الوضع المهني للزوجة وضرب الزوج الزوجة.

يكشف جدول رقم (٢٠) إنه عندما نضع في الاعتبار الوضع المهني للزوجة وضرب الزوج الزوجة يتضح أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي لم ت تعرضن للضرب، كانت بين الزوجات اللاتي يعملن في الإدارية العليا حيث بلغت نسبة ذلك ١٠٠٪، وإن أعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب مرة واحدة، و"مرتان" كانت بين الزوجات العاملات في عماله غير ماهرة بنسبة ١٣,٨٪ لكل منهما، وأعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٣ - ٥ مرات كانت بين الزوجات العاملات في عماله ماهرة بنسبة ٥٪، ٩٪، ٥٪، وأعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٦ - ١٠ مرات كانت بين الزوجات العاملات في عماله غير ماهرة بنسبة ٢,٢٪، وأعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب أكثر من ١٠ مرات كانت بين الزوجات العاملات في عماله نصف ماهرة بنسبة ٥٪، وإن أعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب مرات كثيرة لا يستطيعن تذكرها كانت بين الزوجات العاملات في عماله غير ماهرة بنسبة ٩٪، ٣٦٪.

جدول رقم (٢٠)
العلاقة بين المستوى المهني للزوجة و ضرب الزوج الزوجة

الإسم	مرات القدرة على انتطاع ظاهرها	لغير من مرات ١٠	١٠-٦		٥-٢		مراتان	مرة واحدة	لم يحدث	ضرب الزوج الزوجة النوع ال المهني للزوجة
			مرات	مرات	مرات	مرات				
٤										٤
%١٠٠										%١٠٠
%٠,١										%٠,٠
٣٠										٣٠
%١٠٠										أصل مهنية حلب
%٠,١										
٣١										٣١
%١٠٠										أصل مهنية حلب
%٠,١										
٤٧٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٤٧٧
%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	أصل مهنية حلب
%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	
%١٧,٠	%١٧,٠	%١٧,٠	%١٧,٠	%١٧,٠	%١٧,٠	%١٧,٠	%١٧,٠	%١٧,٠	%١٧,٠	
٤٨٤	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٤٨٤
%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	أصل مهنية
%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	
%١٨,٧	%١٨,٧	%١٨,٧	%١٨,٧	%١٨,٧	%١٨,٧	%١٨,٧	%١٨,٧	%١٨,٧	%١٨,٧	
٤٩	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٤٩
%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	حالة ماضية
%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	
٥٠	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٥٠
%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	حالة مستقرة
%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	
٥١	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٥١
%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	حالة مستقرة ماضية
%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	
٥٢	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٥٢
%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	حالة غير ماضية
%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	
٥٣	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٥٣
%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	طلقة
%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	
٥٤	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٥٤
%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	دورة مسلسل
%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	
٥٥	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٥٥
%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	%٦١,١	الإجمالي
%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	%٣٨,٩	

- وعند تناول ضرب الزوج الزوجة داخل كل مستوى مهني للزوجة يتضح ما يلى :-
- بين الزوجات العاملات في الإدارة العليا لم تتعرض أي منهن للضرب من جانب الزوج .
 - بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ١١٪، وفي المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجة للضرب مرة واحدة بنسبة ٨٪، وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ٢٪، وفي المرتبة الثالثة من ٥-٣ مرات بنسبة ١٪.
 - بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ٢٠٪، وفي المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجة للضرب مرة واحدة بنسبة ١٠٪، وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ٩٪، وفي المرتبة الثالثة ٥-٣ مرات بنسبة ٥٪، وفي المرتبة الرابعة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٢٪، وفي المرتبة الخامسة كل من ٦-١٠ مرات، وأكثر من ١٠ مرات بنسبة ٧٪ لكل منها.
 - بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ٦٪، وفي المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجة للضرب مرة واحدة بنسبة ٤٪، وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ٣٪، وفي المرتبة الثالثة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٧٪، وفي المرتبة الرابعة من ٣-٥ مرات بنسبة ٩٪، وفي المرتبة الخامسة من ٦-١٠ مرات بنسبة ٩٪، وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٤٪.
 - بين الزوجات العاملات في عماله ماهره بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ١٪، وفي المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجة للضرب مرة واحدة بنسبة ٣٪، وفي المرتبة الثانية من ٣-٥ مرات بنسبة ٥٪، وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٣٪، وفي المرتبة الرابعة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٦٪، وفي المرتبة الخامسة من ٦-١٠ مرات بنسبة ٣٪.
 - بين الزوجات العاملات في عماله نصف ماهره بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ٥٪، وفي المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجة للضرب

مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٢٠%， وفي المرتبة الثانية مرة واحدة بنسبة ١٥%， وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ١٠%， وفي المرتبة الرابعة من ٦ - ١٠ مرات، وأكثر من ١٠ مرات بنسبة ٥% لكل منها، وفي المرتبة الخامسة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٢،٥%.

- بين الزوجات العاملات في عماله غير ماهرة بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ٨١،٥%， وفي المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجة للضرب مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٩،٩%， وفي المرتبة الثانية مرة واحدة، و"مرتان" بنسبة ١٣،٨% لكل منها، وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات، ومن ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٦،٢% لكل منها، وفي المرتبة السادسة أكثر من ٦ مرات بنسبة ٤،٦%.

- بين الزوجات الطالبات، بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ٣،٣%， وفي المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجة للضرب مرة واحدة، و"مرتان" بنسبة ١،١% لكل منها .

- بين الزوجات غير العاملات "ربة منزل"، بلغت نسبة التعرض للضرب من الزوج ٤٢،٦%， في المرتبة الأولى جاء تعرض الزوجة للضرب مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ١٢،١%， وفي المرتبة الثانية مرة واحدة بنسبة ١١،٨%， وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٧،٧%， وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٦،٥%， وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٦،٢%， وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ١%.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

١ - إنه كلما ارتفع المستوى المهني للزوجة كل تعرضها للضرب من الزوج بصفة عامة .

٢ - جاء ضرب الزوج الزوجة "مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها" في المرتبة الأولى بين الزوجات العاملات في عماله نصف ماهرة، وعماله غير ماهرة، وربة منزل، حيث بلغت نسبة ذلك على التوالي ٢٠،٩%， ٣٦،٩%， ١٢،١%. وفي المرتبة الثالثة بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية بنسبة ٣،٧%， وفي المرتبة الرابعة بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية، والعاملات في عماله ماهرة، حيث بلغت النسبة على التوالي ٤،٨%， ١،٤%.

٦ - العلاقة بين الوضع المهني للزوج و ضرب الزوج الزوجة.

يكشف جدول رقم (٢١) انه عندما نضع في الاعتبار الوضع المهني للزوج، وضرب الزوج الزوجة، يتضح أن أعلى نسبة للزوجات الالتي لم ت تعرضن للضرب والتي بلغت ٤، ٨٧ % كانت بين أزواج يعملون في أعمال مهنية عليا، وأعلى نسبة للزوجات الالتي تعرضن للضرب مرة واحدة والتي بلغت ٣، ١٨ % كانت بين أزواج يعملون في عماله غير ماهرة، وأعلى نسبة للزوجات الالتي تعرضن للضرب "مرتان" والتي بلغت ١٣، ٧ % كانت بين أزواج يعملون في عماله نصف ماهرة، وإن أعلى نسبة للزوجات الالتي تعرضن للضرب من ٣ - ٥ مرات والتي بلغت ١١ % كانت بين أزواج يعملون في عماله نصف ماهرة، وإن أعلى نسبة لـ ٦ - ١٠ مرات والتي بلغت ٥ % كانت بين أزواج يعملون في عماله نصف ماهرة، وإن أعلى نسبة لكل من الزوجات الالتي تعرضن للضرب من أكثر ١٠ مرات والتي بلغت ٤، ٢ % والزوجات الالتي تعرضن للضرب مرات كثيرة لا يستطيع تذكرها والتي بلغت ٣، ٢٩ % كانت بين أزواج يعملون في عماله غير ماهرة.

وعندتناول ضرب الزوج الزوجة داخل كل وضع مهني للزوج يتضح ما يلى:-

- بين الأزواج العاملين في الإدارة العليا بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٦، ٦%， وفي المرتبة الأولى جاء كل من ضرب الزوج الزوجة مرة واحدة، و"مرتان" بنسبة ١، ٨% لكل منها.

- بين الأزواج العاملين في أعمال مهنية عليا، بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٦، ١٢%， وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرة واحدة بنسبة ٣، ٦%， وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ٢، ٨%， وفي المرتبة الثالثة مرات كثيرة لا استطاع تذكرها بنسبة ٦، ٦%， وفي المرتبة الرابعة كل من ٣ - ٥ مرات، و٦ - ١٠ مرات، وأكثر من ١٠ مرات بنسبة ٦، ٦% لكل منهم.

- بين الأزواج العاملين في أعمال مهنية، بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٦، ٢١%， وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرة واحدة بنسبة ١٠، ٧%， وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ٤، ٧%， وفي المرتبة الثالثة

٣ - ٥ مرات بنسبة ٦٢٪، وفي المرتبة الرابعة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٦١٪، وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٩٠٪، وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٦٪.

- بين الأزواج العاملين في أعمال كتابية، بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٣٢٪، وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرة واحدة بنسبة ٩٪، وفي المرتبة الثانية مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٧٪، وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ١٪، وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٢٪، وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٥٪، وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٥٪.

- بين الأزواج العاملين في عماله ماهرة، بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٥١٪، وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجةمرة واحدة بنسبة ٤٪، وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ٨٪، وفي المرتبة الثالثة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ١١٪، وفي المرتبة الرابعة من ٥-٣ مرات بنسبة ٧٪، وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٣٪، وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٥٪.

- وبين الأزواج العاملين في عماله نصف ماهرة ، بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٦٣٪، وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ١٪، وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ١٣٪، وفي المرتبة الثالثة مرة واحدة بنسبة ٧٪، وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٩٪، وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٥٪، وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ١٪.

- بين الأزواج غير العاملين، بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٩٪، وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ١٧٪، وفي المرتبة الثانية مرة واحدة بنسبة ٤٪، وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٩٪، وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٣٪، وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٢٪، وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٦٪.

جدول رقم (٢١)
العلاقة بين المستوى المهني للزوج و ضرب الزوج الزوجة

الإجمالي	مرات الضرب لا تستطيع تغافلها	لغير من ١٠ مرات	١٠ - ٦ مرات	٦ - ٣ مرات	٣ - ١ مرة	١ مرة	لم يحدث	ضرب الزوج الزوجة	النسبة المئوية للزوج	
									ضرب الزوج الزوجة	نسبة طلاق
٧٧	٧						٧	٧	٧٧	نسبة طلاق
	% ١٠٠	% ٥٠,٤					% ٦٠,١	% ٤٠,١	% ٧٨,٦	
	% ١,٠	% ٩,٩					% ١,٧	% ١,١	% ٦١,٤	
٧١٧	٠	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧٧٧	أصل مهنية طلاق
	% ١,٣	% ١,٣	% ١,٣	% ١,٣	% ١,٣	% ١,٣	% ٢٠,٤	% ٢٠,٣	% ٦٧,٦	
	% ٢,٧	% ٢,٧	% ٢,٧	% ٢,٧	% ٢,٧	% ٢,٧	% ٥,٣	% ٧,٤	% ١٩,٩	
٧٠١	١١	٤	٣	٣	٣	٣	٧٧	٧٦	٠٠٦	أصل مهنية
	% ١٠٠	% ١,٣	% ١,٣	% ١,٣	% ١,٣	% ١,٣	% ٦١,٧	% ٦٠,٧	% ٦٧,٩	
	% ٧,٨	% ٧,٨	% ٧,٨	% ٧,٨	% ٧,٨	% ٧,٨	% ٦١,٨	% ٦١,٨	% ٦٢,٧	
٥٩٥	١٥	٧	١٧	١٧	١٧	١٧	٥٩	٥٩	١,٤	أصل مهنية
	% ١٠٠	% ٢,٣	% ٢,٣	% ٢,٣	% ٢,٣	% ٢,٣	% ٦٧,١	% ٦٦,١	% ٦٧,٧	
	% ٢٢,٨	% ٢٢,٨	% ٢٢,٨	% ٢٢,٨	% ٢٢,٨	% ٢٢,٨	% ٦٧,٣	% ٦٧,٣	% ٦٧,٥	
٦٣٣	٧٠	٤	٣	٣	٣	٣	٧١	٧١	٧٠	صلة ماضية
	% ١٠٠	% ١١,٥	% ١,٥	% ٢,٧	% ٢,٧	% ٢,٧	% ٦١,٨	% ٦١,٨	% ٦١,٩	
	% ١,٥	% ١٢,٨	% ١٢,٨	% ١٢,٨	% ١٢,٨	% ١٢,٨	% ٦٢,٣	% ٦٢,٣	% ٦٢,٤	
٦٣٣	٥٤	٤	١٧	٢٢	٢٢	٢٢	٧٣	٧٣	٩٧	صلة نصف ماضية
	% ١٠٠	% ٦٧,٣	% ١,٤	% ٠	% ٩,٤	% ٩,٤	% ٦٢,٧	% ٦٢,٧	% ٦٧,٧	
	% ٢,٦	% ٦٧,٣	% ٦٧,٣	% ٦٧,٣	% ٦٧,٣	% ٦٧,٣	% ٦٣,٤	% ٦٣,٤	% ٦٣,٥	
٦٤٧	٧٦	٧	٤	٣	٣	٣	٧٤	٧٤	٦	صلة غير ماضية
	% ١٠٠	% ٦٩,٣	% ٢,٤	% ٢,٣	% ٢,٣	% ٢,٣	% ٦٩,٣	% ٦٩,٣	% ٦٩,٣	
	% ٢,٧	% ٦٩,٣	% ٦٩,٣	% ٦٩,٣	% ٦٩,٣	% ٦٩,٣	% ٦٣,٣	% ٦٣,٣	% ٦٣,٣	
٧١١	١٧	٤	٠	٤	١٧	١٧	٧٦	٧٦	١٧٧	نسبة طلاق — بالسائل
	% ١٠٠	% ٦٩,٣	% ١,٣	% ٢,٣	% ٢,٣	% ٢,٣	% ٦٤,٣	% ٦٤,٣	% ٦٩,٣	
	% ٩,٧	% ٦٩,٣	% ٦٩,٣	% ٦٩,٣	% ٦٩,٣	% ٦٩,٣	% ٦٣,٣	% ٦٣,٣	% ٦٣,٣	
٧٥٠	٩٣	٢٢	٤٤	٣٣	٣٣	٣٣	٩٣	٩٣	٩٣	أصل
	% ١٠٠	% ٦٤,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٣,٣	% ٦٠,٣	% ٦٠,٣	% ٦٥,٣	
	% ٣,٣	% ٦٣,٣	% ٦٣,٣	% ٦٣,٣	% ٦٣,٣	% ٦٣,٣	% ٦٣,٣	% ٦٣,٣	% ٦٣,٣	

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :

١ - إنه كلما ارتفع المستوى و الوضع المهني للزوج كلما قل ضرب الزوج الزوجة بصفة عامة .

٢ - جاء ضرب الزوج الزوجة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها في المرتبة الأولى بين الأزواج الذين يعملون في عمالة نصف ماهرة، وعمالة غير ماهرة، ومن لا يعملون حيث بلغت نسب ذلك على التوالي ٢٢٪، ١٪، ٣٪، ٧٪، ٢٩٪، وفي المرتبة الثانية بين الأزواج الذين يعملون في أعمال كتابية، بنسبة ٦٪، وفي المرتبة الثالثة بين الأزواج الذين يعملون في أعمال مهنية عليا، وفي عمالة ماهرة بنسبة ٦٪، ١١٪ على التوالي. وفي المرتبة الرابعة بين الأزواج العاملين في أعمال مهنية بنسبة ٦٪ .

٧ - العلاقة بين مدة الزواج وضرب الزوج الزوجة .

يكشف جدول رقم (٢٢) أنه عندما نضع في الاعتبار مدة الزواج، وضرب الزوج الزوجة يتضح أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن تعرضهن للضرب من الزوج والتي بلغت ٤٦٪ كانت بين الزوجات التي تراوحت مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، وإن أعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب "مرتان" والتي بلغت والتي بلغت ٣٪، ٨٪ وكانت بين زوجات تراوحت مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة، وإن أعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٣ - ٥ مرات والتي بلغت ٦٪، ٨٪ كانت بين زوجات تراوحت مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، وإن أعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٦ - ١٠ مرات والتي بلغت ٢٪، ٨٪ كانت بين زوجات تراوحت مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، وإن أعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب أكثر من ١٠ مرات والتي بلغت ١٢٪ كانت بين زوجات تراوحت مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، وإن أعلى نسبة للزوجات اللاتي تعرضن للضرب مرات كثيرة لا يستطيعن تذكرها والتي بلغت ٢٤٪ كانت بين زوجات تراوحت مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة .

وعند تناول ضرب الزوج الزوجة داخل كل فنة من فنات مدة الزواج يتضح ما يلى :-

- بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٩,٣٢%， وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرة واحدة بنسبة ٢,٧%， وفي المرتبة الثانية "مرتان" بنسبة ٩,٦%， وفي المرتبة الثالثة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٤%， وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٧,٣%， وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٤,١%， وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٨,٨%.
- بين الزوجات اللاتي تراوحت مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٢,٣٧%， وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرة واحدة بنسبة ٦,١١%， وفي المرتبة الثانية مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٣,٦٨%， وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٨,٧%， وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٨,٨%， وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٧,١١%， وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٩,٩%.
- بين الزوجات اللاتي تراوحت مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٣٥%， وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرة واحدة بنسبة ١٠%， وفي المرتبة الثانية مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٤,٩%， وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٦,٧%， وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٧,٤%， وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٨,٢%， وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٤,١%.
- بين الزوجات اللاتي تراوحت مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة، بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٤٤%， وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرة واحدة، ومرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٦,١٣%， لكل منها، وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٧,٧%， وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٥,٥%， وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٧,٢%， وفي المرتبة السادسة أكثر من ١٠ مرات بنسبة ١,١%.

جدول رقم (٤٢)

- بين الزوجات اللاتي تراوحت مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٨٪٣٩، وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ١٢٪، وفي المرتبة

الثانية مرة واحدة بنسبة ٣١٪، وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٣٪، وفي المرتبة الرابعة من ٣ - ٥ مرات بنسبة ٦٪، وفي المرتبة الخامسة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٥٪.

- بين الزوجات اللاتي تراوحت مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة، بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ١٪، وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٣٪، وفي المرتبة الثانية مرة واحدة بنسبة ١٪، وفي المرتبة الثالثة "مرتان" بنسبة ٢٪، وفي المرتبة الرابعة من ٦ - ١٠ مرات بنسبة ٤٪.

- بين الزوجات اللاتي تراوحت مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، بلغت نسبة ضرب الزوج الزوجة ٤٦٪، وفي المرتبة الأولى جاء ضرب الزوج الزوجة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٤٪، وفي المرتبة الثانية جاء كل من مرة واحدة ، ومرتان ، ومن ٦ - ١٠ مرات، وأكثر من ١٠ مرات بنسبة ٢٪ لكل منها.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

١ - إن أعلى نسبة لضرب الزوج الزوجة و التي بلغت ٤٦٪ كانت بين زوجات تراوحت مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة ، وأقل نسبة والتي بلغت ٩٪ كانت بين زوجات كانت مدة زواجهن أقل من ٥ سنوات.

٢ - جاء ضرب الزوج الزوجة مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها في المرتبة الأولى بين الزوجات اللاتي تراوحت مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة، وما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة، وما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة، وما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، مما يوضح أنه مع تزايد مدة الزواج وخاصة اعتبارا من ٢٠ سنة فاكثر كانت الزوجات أكثر تعرضا للضرب من الزوج.

خلامص و انتقال

في ضوء العلاقة بين ضرب الزوج الزوجة ، وبين سنى كل من الزوجة والزوج، والمستوى التعليمي للزوجة والزوج، والوضع المهنـي للزوجة والزوج، ومدة الزواج يمكن استخلاص الحقائق الآتية :-

- ١ - كلما ارتفع سن الزوجة أصبحت أكثر تعرضاً للضرب من الزوج.
- ٢ - كلما ارتفع سن الزوج أصبحت الزوجة أكثر تعرضاً للضرب من الزوج.
- ٣ - هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للزوجة، وضرب الزوج الزوجة.
- ٤ - هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للزوج، وضرب الزوج الزوجة.
- ٥ - هناك علاقة عكسية بين المستوى والوضع المهني للزوجة ، و ضرب الزوج الزوجة.
- ٦ - هناك علاقة عكسية بين المستوى والوضع المهني للزوج، وضرب الزوج الزوجة.
- ٧ - تزايد معدلات ضرب الزوج الزوجة - إلى حد ما - كلما زادت مدة الزواج.

الفصل الخامس

ماذا تعرف الزوجات عن الخلع؟

يهدف هذا الفصل إلى الوقوف على مدى معرفة وإدراك مفردات عينة الدراسة بمادة الخلع من حيث السمع عنه، ومصادر هذا السمع، ومدى معرفة متصن عليه مادة الخلع بالتحديد، ومدى اتفاقها أو مخالفتها للشريعة في رأي الزوجات، وأوجه مخالفة مادة الخلع للشريعة.

أولاً: السمع عن الخلع

كان من الأهمية بمكان الوقوف على مدى سمع عينة الدراسة عن الخلع، خاصة ما أثارته مادة الخلع من مناقشات وحوارات في كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن ٢٠٪٨٩ من مفردات عينة الدراسة قد سمعن عن الخلع، مقابل ٨٪١٠ لم يسمعن عنه.

١- العلاقة بين سن الزوجة و السمع عن الخلع .

- كانت أعلى نسبة للسمع عن الخلع والتي بلغت ٦٪٩١ تقع بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة. وكانت أقل نسبة للسمع عن الخلع والتي بلغت ٢٪٦٩ تقع بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة. وبصفة عامة بلغت نسبة السمع عن الخلع بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٥٠ سنة ٦٪٩٠. وفي المقابل كانت أعلى نسبة لمن لم يسمعن عن الخلع والتي بلغت ٨٪٣٠. وكانت تقع بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة.

٢- العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة و السمع عن الخلع .

- كانت أعلى نسبة للسمع عن الخلع والتي بلغت ١٠٠٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، بليها الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية بنسبة ٨٪٩٨، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة، وشهادة فوق متوسطة بنسبة ٢٪٩٤، ٨٪٩٣ على التوالي، ثم بين الزوجات

الحاصلات على شهادة أولية بنسبة ١٧٨٪، والزوجات اللاتي تقدراً وتحتسب بنسبة ٥٪، وأخيراً الزوجات الأميات بنسبة ٤٪.

٣ - العلاقة بين المستوى المهني للزوجة و مصادر السمع عن الخلع.

كانت أعلى نسبة للسمع عن الخلع و التي بلغت ١٠٠٪ يبين كل من الزوجات في أعمال الإدارية العليا، والأعمال المهنية العليا، والطالبات، وليلي ذلك الزوجات العاملات في أعمال مهنية، وأعمال كتابية بنسبة ٩٩٪، ٨٪ على التوالي، ثم بين الزوجات العاملات عماله ماهرة بنسبة ٩٥٪، ثم "ربة منزل" بنسبة ٤٪، ٨٪، والزوجات العاملات عماله نصف ماهرة بنسبة ٥٪، ٨٪، وأخيراً الزوجات العاملات عماله غير ماهرة بنسبة ٥٪، ٨٪.

٤ - العلاقة بين مدة الزواج و السمع عن الخلع .

كانت أعلى نسبة للسمع عن الخلع و التي بلغت ٩١٪ كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، يليها الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ٩١٪، ثم الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات بنسبة ٩١٪، ثم الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات بنسبة ٩٠٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى ٢٥ من ٣٠ سنة بنسبة ٨٨٪، ثم الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى ٣٥ سنة بنسبة ٤٪، ٨٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ٦٨٪.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

- ١- ارتفاع نسبة السمع عن الخلع بصفة عامة بين الزوجات المتوسطات في العمر، عنها بين الزوجات صغيرات السن و كبيرات السن.
- ٢- وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي للزوجة وبين السمع عن الخلع، حيث أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة ارتفعت نسبة السمع عن الخلع.

٣- وجود علاقة طردية بين المستوى المهني للزوجة و بين السمع عن الخلع، حيث انه كلما ارتفع المستوى المهني للزوجة كلما ارتفعت نسبة السمع عن الخلع.

٤- وجود علاقة عكسية بين مدة الزواج، وبين السمع عن الخلع، حيث انه كلما زادت مدة الزواج، قلت نسبة السمع عن الخلع بين الزوجات.

ثانياً : مصادر السمع عن الخلع

تبينت مصادر السمع عن الخلع بين الزوجات، وبصفة عامة جاء التليفزيون كمصدر للسمع عن الخلع في المرتبة الأولى بنسبة ٥٢٪، وفي المرتبة الثانية جاءت الصحف والمجلات بنسبة ١٦٪، ثم الزوج في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٪، ثم زملاء العمل في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٪، ثم إحدى الصديقات أو الجارات، في المرتبة الخامسة بنسبة ٤٪، ثم أحد الأقارب في المرتبة السادسة بنسبة ٣٪، وأخيراً الإذاعة في المرتبة السابعة بنسبة ٢٪.

١ - العلاقة بين سن الزوجة ومصادر السمع عن الخلع .

يكشف جدول رقم (٢٢) انه عندما نضع في الاعتبار سن الزوجة عند تناول مصادر السمع عن الخلع إن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن التليفزيون والتي بلغت ٥٦٪ كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، وأعلى نسبة لمن ذكرن الإذاعة و التي بلغت ٨٪ وكانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، وأعلى نسبة لمن ذكرن الصحف و المجلات والتي بلغت ٩٪ وكانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ عاماً، وأعلى نسبة لمن ذكرن الزوج والتي بلغت ٥٪ كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، وأعلى نسبة لمن ذكرن أحد الأقارب والتي بلغت ١٪ كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، وبين أعلى نسبة لمن ذكرن إحدى الصديقات أو

الجارات والتي بلغت ٧ % كانت بين كل من الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، واللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، وأعلى نسبة لمن ذكرن زملاء العمل والتي بلغت ٦,٥ % كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة.

وعند تناول مصادر السمع داخل كل فئة عمرية للزوجات يتضح ما يلى:-

- بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، بلغت نسبة من لم يسمع عن الخلع ١,١%. جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع بنسبة ٥٥٣%， وفي المرتبة الثانية إحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٥٧%， وفي المرتبة الثالثة كل من الإذاعة، والزوج، وأحد الأقارب بنسبة ٧٤% لكلي منهم، ثم الصحف والمجلات في المرتبة السادسة بنسبة ٣,٥%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، بلغت نسبة من لم يسمع عن الخلع ٤,٩%. جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ١,١%， وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة ١٥,٣%， وفي المرتبة الثالثة زملاء العمل بنسبة ٦,٥%， ثم الزوج في المرتبة الرابعة بنسبة ٤,٥%， ثم إحدى الصديقات أو الجارات في المرتبة الخامسة بنسبة ٣,٤%， ثم أحد الأقارب في المرتبة السادسة بنسبة ٦,٦%， وأخيراً الإذاعة في المرتبة السابعة بنسبة ١,٤%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، بلغت نسبة من لم يسمع عن الخلع ٤,٨%， جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٣,٥%， وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة ١٦,٤%， وفي المرتبة الثالثة الزوج بنسبة ٤,٩%， ثم زملاء العمل في المرتبة الرابعة بنسبة ٤,٨%， ثم إحدى الصديقات أو الجارات في المرتبة الخامسة بنسبة ٣,٧%， ثم أحد الأقارب في المرتبة السادسة بنسبة ٢,٦%， وأخيراً الإذاعة في المرتبة السابعة بنسبة ٩,٢%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، بلغت نسبة من لم يسمع عن الخلع ٤,٠%. جاء التليفزيون في المرتبة الأولى

جدول رقم (٢٣)
العلاقة بين فئات سن الزوجة و مصادر السمع عن الخلع

الإجمالي	زملاء العمل	بعض الصديقات أو الجارات	أحد الأقارب	الزوج	المصدرون المجلات	الإيجاعة	القوانين	لم يسمى من الخلع	مصدر السمع عن الخلع	فئات السن
٨٦			٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
	% ١٠٠		% ٧	% ٦,٧	% ٦,٧	% ٦,٧	% ٦,٧	% ٦,٧	% ٦,٧	كل من ٤٠ سنة
	% ٦,٧		% ٥,٦	% ٤,٧	% ٤,٣	% ٤,٣	% ٤,٣	% ٤,٣	% ٤,٣	
٧٧٧	٤٧	٢١	٢٣	٢٣	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٤٠ سنة
	% ١٠٠	% ٣,٥	% 2,٣	% 2,٣	% 1,٤	% 1,٤	% 1,٤	% 1,٤	% 1,٤	من ٤٠ - ٢٠ سنة
	% ٢٩,١	% ٢٨,٧	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	
٤١٩	٤١	٢١	٢٠	٢٠	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	٤٠ سنة
	% ١٠٠	% ٤,٨	% ٤,٧	% ٤,٦	% ٤,٦	% ٤,٦	% ٤,٦	% ٤,٦	% ٤,٦	من ٤٠ - ٢٠ سنة
	% ٢١	% ٢٢,٣	% ٢٢,٣	% ٢٢,٣	% ٢٢,٣	% ٢٢,٣	% ٢٢,٣	% ٢٢,٣	% ٢٢,٣	
٥٥٣	٧٨	٢٢	٢٠	٢٠	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	٥٠ - ٤٠ سنة
	% ١٠٠	% ٣,٥	% ٢,٣	% ٢,٣	% ١,٩	% ١,٩	% ١,٩	% ١,٩	% ١,٩	من ٥٠ - ٤٠ سنة
	% ٢٢,١	% ٢٢,٦	% ٢١,٣	% ٢١,٣	% ٢١,٣	% ٢١,٣	% ٢١,٣	% ٢١,٣	% ٢١,٣	
٤٤٠	٧	١٢	١٢	١٢	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٤٠ سنة
	% ١٠٠	% ٦,٣	% ٧	% ٦,٣	% ٦,٣	% ٦,٣	% ٦,٣	% ٦,٣	% ٦,٣	من ٤٠ - ٢٠ سنة
	% ٩,٣	% ٥,٧	% ١٢,٤	% ١٢,٤	% ١٢,٤	% ١٢,٤	% ١٢,٤	% ١٢,٤	% ١٢,٤	
٥٧			٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٤٠ - ٣٠ سنة
	% ١٠٠		% ٥,٨	% ٥,٨	% ٦,٠	% ٦,٠	% ٦,٠	% ٦,٠	% ٦,٠	
	% ٢,١		% ٢,٣	% ٢,٣	% ٢,٣	% ٢,٣	% ٢,٣	% ٢,٣	% ٢,٣	
٤٠٠	١٢٢	١١١	٩٢	٩٢	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	الإجمالي
	% ١٠٠	% ٤,٩	% 4,٦	% 4,٣	% 6,٣	% 6,٣	% 6,٣	% 6,٣	% 6,٣	
	% ١٠	% ٣,٠	% ٣,٠	% ٣,٠	% ٣,٠	% ٣,٠	% ٣,٠	% ٣,٠	% ٣,٠	

كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٥٠ % وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة ٩,٦٢٠ %، وفي المرتبة الثالثة زملاء العمل بنسبة ٥ %، ثم كل من الزوج، وإحدى الصديقات أو الجارات في المرتبة الرابعة بنسبة ٤,٣ % لكل منها، ثم أحد الأقارب في المرتبة السادسة بنسبة ٦,٦ %، ثم أخيرا الإذاعة في المرتبة السابعة بنسبة ٤,١ %.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، بلغت نسبة من لم يسمع عن الخلع ١٧٪، جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٤١٪، وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة ١٨٪، وفي المرتبة الثالثة إحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٧٪، ثم أحد الأقارب في المرتبة الرابعة بنسبة ٦٪، ثم الزوج في المرتبة الخامسة بنسبة ٤٪، ثم زملاء العمل في المرتبة السادسة بنسبة ٣٪، وأخيراً الإذاعة في المرتبة السابعة بنسبة ٢٪.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، بلغت نسبة من لم يسمع عن الخلع ٣٠٪، جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٣٤٪، وفي المرتبة الثانية الزوج بنسبة ١٣٪ وفي المرتبة الثالثة كل من الإذاعة، وأحد الأقارب، وإحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٥٪ لكل منهم، وفي المرتبة السادسة الصحف والمجلات بنسبة ٣٪.

ومما سبق يتضح ما يلى :-

١ - جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بين الزوجات بصرف النظر عن سن الزوجة .

٢ - جاءت الصحف والمجلات في المرتبة الثانية كمصدر للسمع عن الخلع بين جميع الفئات العمرية للزوجات، عدا أدنى فئة (أقل من ٢٠ سنة)، وأعلى فئة (من ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة) حيث جاءت إحدى الصديقات أو الجارات في المرتبة الثانية بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، وجاء الزوج في المرتبة الثانية بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة.

٣ - اختفى زملاء العمل كمصدر للسمع عن الخلع بين الزوجات مسحيرات السن (أقل من ٢٠ سنة)، وبين الزوجات كبارات السن (من ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة).

٤ - بصفة عامة احتلت الإذاعة المرتبة الأخيرة كمصدر للسمع عن الخلع بين جميع فئات سن الزوجة، ما عدا فئة الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة.

٢ - العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة ومصادر السمع عن الخلع.

يكشف جدول رقم (٢٤) انه عندما نضع في الاعتبار المستوى التعليمي للزوجة عند تناول مصدر السمع عن الخلع، ان أعلى نسبة للزوجات الالتي نكربن التليفزيون، والتي بلغت ٦٠٪ كانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة، وأعلى نسبة لمن نكربن الإذاعة والتي بلغت ٧٪ وكانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة، وأعلى نسبة لمن نكربن الصحف والمجلات والتي بلغت ٣٣٪ كانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، وأعلى نسبة لمن نكربن الزوج والتي بلغت ٢٪ وكانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة، وأعلى نسبة لمن نكربن أحد الأقارب والتي بلغت ٥٪ كانت بين الزوجات الأميات، وأعلى نسبة لمن نكربن إحدى الصديقات أو الجارات والتي بلغت ٤٪ وكانت بين الزوجات الالتي يقرأن ويكتبن، وأعلى نسبة لزملاء العمل والتي بلغت ٨٪ وكانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية.

وعند تناول مصادر السمع عن الخلع تبعاً للمستوى التعليمي للزوجة يتضح ما يلى :

- بين الزوجات الأميات بلغت نسبة من لم يسمعن عن الخلع ٦٤٪ . جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٣٧٪ ، وفي المرتبة الثانية أحد الأقارب بنسبة ٥٪ ، وفي المرتبة الثالثة الزوج بنسبة ٤٪ ، وفي المرتبة الرابعة إحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٤٪ ، ثم الصحف والمجلات في المرتبة الخامسة بنسبة ١٪ ، وأخيراً كل من الإذاعة، وزملاء العمل في المرتبة السادسة بنسبة ١٪ لكل منها.

- بين الزوجات الالتي يكتبن ويقرأن، بلغت نسبة من لم يسمعن عن الخلع ٢٩٪ . جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٤٥٪ ، وفي المرتبة الثانية الزوج بنسبة ٩٪ ، وفي المرتبة الثالثة إحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٤٪ ، وفي المرتبة الرابعة أحد الأقارب بنسبة ٤٪ ، ثم الصحف والمجلات، وزملاء العمل في المرتبة الخامسة بنسبة ٢٪ ، وأخيراً الإذاعة في المرتبة السابعة بنسبة ٣٪ .

جدول رقم (٢٤)
العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة ومصادر السمع عن الخليج

الإجمالي	نوع العمل	زملاء المهارات أو الموارد	المهارات الذاتية	المهارات الظرفية	اللوج	المسطوى المهارات	الإضافة	كتلتين	لم يحسن من النفع	لم يحسن من النفع	مقدار النفع من النفع	
											مستوى التعليم	نسبة
٣٩٦	٢	٢٧	٢٦	٢٧	٥	٧	١٠٠	٢٧	٢٧	٢٧		
% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ٦٤,٨	% ١٠٠	% ١٠٠	% ٢٧,٢	% ٢٦,٣	% ٢٦,٣		
% ٢٠,٤	% ٢٠,٤	% ٢٠,٤	% ٢٠,٤	% ٢٠,٤	% ٢٠,٧	% ٢٠,٧	% ٢٠,٧	% ٢٧,٣	% ٢٦,٧	% ٢٦,٧		
١٧٧	٥	١١	٧	١٧	٥	٦	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨		
% ١٠٠	% ٧,٤	% ٦,٣	% ٤,٦	% ٣,٥	% ٣,٩	% ٣,٩	% ٣,٩	% ٢٠,١	% ٢٩,٥	% ٢٩,٥		
% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٣١,٤	% ٣١,٤		
١٣٢	١	٤	٢	٤	٤	٤	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠		
% ١٠٠	% ٧,٦	% ٣,٠	% ١,٥	% ٣,٠	% ٣,٠	% ٣,٠	% ٣,٠	% ٢٣,٣	% ٣١,٤	% ٣١,٤		
% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٣١,٤	% ٣١,٤		
٣٩٨	٧١	٦١	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢		
% ١٠٠	% ١٠٠	% ٦٠,٣	% ٦١,٣	% ٦١,٣	% ٦١,٣	% ٦١,٣	% ٦١,٣	% ٦٢,٣	% ٦٠,٣	% ٦٠,٣		
% ٢٢,٤	% ٢٢,٤	% ٢٢,٤	% ٢٢,٤	% ٢٢,٤	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٦٢,٣	% ٦٢,٣		
٣٩٩	١٧	١٧	١٦	١٧	١٧	١٦	١٠٠	١٦	١٦	١٦		
% ١٠٠	% ١٠٠	% ٦١,٥	% ٦٢,٥	% ٦٢,٥	% ٦٢,٥	% ٦٢,٥	% ٦٢,٥	% ٦٢,٦	% ٦١,٥	% ٦١,٥		
% ٢١,٧	% ٢١,٧	% ٢١,٧	% ٢١,٧	% ٢١,٧	% ٢٧,٥	% ٢٧,٥	% ٢٧,٥	% ٢٧,٦	% ٦١,٥	% ٦١,٥		
٤٠٣	٢٢	٢٤	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣		
% ١٠٠	% ٧,٨	% ٩,٨	% ٩,٨	% ٩,٨	% ٩,٨	% ٩,٨	% ٩,٨	% ٩٠,٢	% ٣١,٤	% ٣١,٤		
% ٢٢,٤	% ٢٢,٤	% ٢٢,٤	% ٢٢,٤	% ٢٢,٤	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٣١,٤	% ٣١,٤		
٣٩٧	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢٠٠	٢	٢	٢		
% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ٢٣,٣	% ٣١,٤	% ٣١,٤		
% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٣١,٤	% ٣١,٤		
٤٠٠	٢٢	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣		
% ١٠٠	% ٦,٣	% ٦,٣	% ٦,٣	% ٦,٣	% ٦,٣	% ٦,٣	% ٦,٣	% ٦٢,٣	% ٣١,٤	% ٣١,٤		
% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢١,٤	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٢٧,٣	% ٣١,٤	% ٣١,٤		

- بين الزوجات الحالات على شهادة أولية، بلغت نسبة من لم يسمع عن الخلع ٩.٩%. جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسماع عن

الخلع بنسبة ٣٥٦%， وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة ٦٪، وفي المرتبة الثالثة كل من الزوج وبحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٥٪ لكل منها، وفي المرتبة الخامسة أحد الأقارب بنسبة ٤٪، وفي المرتبة السادسة الإذاعة بنسبة ٣٪، وأخيراً زملاء العمل في المرتبة السابعة بنسبة ٦٪.

- بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة ، بلغت نسبة من لم يسمع عن الخلع ٣٪، جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسماع عن الخلع بنسبة ٦٪، وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة ١٢٪، وفي المرتبة الثالثة إحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٩٪، وفي المرتبة الرابعة كل من الزوج، وأحد الأقارب بنسبة ٦٪ لكل منها، وفي المرتبة السادسة زملاء العمل بنسبة ٤٪، وأخيراً الإذاعة في المرتبة السابعة بنسبة ٦٪.

- بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة، بلغت نسبة من لم يسمع عن الخلع ٢٪. جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسماع عن الخلع بنسبة ٤٪، وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة ٢٪، وفي المرتبة الثالثة الزوج بنسبة ٢٪، وفي المرتبة الرابعة كل من إحدى الصديقات أو الجارات، وزملاء العمل بنسبة ٥٪ لكل منها، وفي المرتبة السادسة أحد الأقارب بنسبة ٤٪، وأخيراً وفي المرتبة السابعة الإذاعة بنسبة ٧٪.

- بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية بلغت نسبة من لم يسمع عن الخلع ٢٪. جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسماع عن الخلع بنسبة ٤٪، وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة ٨٪، وفي المرتبة الثالثة زملاء العمل بنسبة ٨٪، وفي المرتبة الرابعة الزوج بنسبة ٥٪، وفي المرتبة الخامسة إحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٨٪، وفي المرتبة السادسة أحد الأقارب بنسبة ٥٪، وأخيراً وفي المرتبة السابعة الإذاعة بنسبة ٢٪.

- بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، كانت نسبة السمع عن الخلع ١٠٠٪، جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسماع عن الخلع بنسبة ٤٪، وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة

٩،٣٣%， وفي المرتبة الثالثة زملاء العمل بنسبة ٥،٦%， وفي المرتبة الرابعة كل من الزوج، وإحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٨،٤% لكل منهما، وفي المرتبة السادسة أحد الأقارب بنسبة ٦،٦%.

ومما سبق يتضح ما يلى :-

- ١- جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بصرف النظر عن المستوى التعليمي للزوجات.
- ٢- من الملاحظ ارتفاع نسبة الصحف والمجلات كمصدر للسمع عن الخلع كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة.
- ٣- احتلت الإذاعة - بصفة عامة - المرتبة الأخيرة كمصدر للسمع عن الخلع.

٣ - العلاقة بين المستوى المهني للزوجة ومصادر السمع عن الخلع

يكشف جدول رقم (٢٥) أنه عندما نضع في الاعتبار المستوى المهني للزوجة عندتناول مصادر السمع عن الخلع، ابن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن التليفزيون والتي بلغت ٦٠% كانت بين الزوجات العاملات عماله ماهره، وأعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن الإذاعة و التي بلغت ٣،٢% كانت بين الزوجات العاملات عماله ماهره، وأعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن الصحف والمجلات والتي بلغت ٦،٥% كانت بين الزوجات في أعمال الإداره العليا، وأعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن الزوج واحد الأقارب، والتي بلغت ٣،٤% كانت بين الزوجات الطالبات لكل منهما. وأعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن إحدى الصديقات أو الجارات والتي بلغت والتي بلغت ١١،١% كانت بين الزوجات العاملات في أعمال الإداره العليا، وأعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن زملاء العمل والتي بلغت ٩،١% كانت بين الزوجات العاملات عماله ماهره .
وعندتناول مصادر السمع عن الخلع داخل كل فئة مهنية للزوجات يتضح ما يلى :-

- بين الزوجات العاملات في أعمال الإداره العليا، بلغت نسبة السمع عن الخلع ١٠٠%. جامت الصحف والمجلات في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٦،٥%， وفي المرتبة الثانية التليفزيون بنسبة ٣،٣%， وإحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ١،١%.

جدول رقم (٢٥)

العلاقة بين المستوى المهني للزوجة ومصادر السمع عن الخليج

- بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا بلغت نسبة السمع عن الخلع ١٠٠%. جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٤٧%， وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة ٣٦%， وفي المرتبة الثالثة زملاء العمل بنسبة ٩%， وفي المرتبة الرابعة الزوج بنسبة ٤%， وفي المرتبة الرابعة إحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٢%， وأخيراً وفي المرتبة الخامسة كل من الإذاعة، وأحد الأقارب بنسبة ١% لكل منها.
- بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية، بلغت نسبة السمع عن الخلع ٩٩%. جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٥٢%， وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة ٢٩%， وفي المرتبة الثالثة زملاء العمل بنسبة ٨%， وفي المرتبة الرابعة الزوج بنسبة ٢%， وفي المرتبة الخامسة أحد الأقارب بنسبة ٢%， وفي المرتبة السادسة الإذاعة بنسبة ٢%， وأخيراً وفي المرتبة السابعة إحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٤%.
- بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية، بلغت نسبة السمع عن الخلع ٨٩%. جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٥٣%， وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة ٢١%， وفي المرتبة الثالثة زملاء العمل بنسبة ١١%， وفي المرتبة الرابعة الزوج بنسبة ٣%， وفي المرتبة الخامسة إحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٣%， وفي المرتبة السادسة أحد الأقارب بنسبة ٢%， وأخيراً وفي المرتبة السابعة الإذاعة بنسبة ٥%.
- بين للزوجات العاملات عماله ماهرة ، بلغت نسبة السمع عن الخلع ٩٥%. جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٦%， وفي المرتبة الثانية زملاء العمل بنسبة ١٥%， وفي المرتبة الثالثة الصحف والمجلات بنسبة ٩%， وفي المرتبة الرابعة الزوج بنسبة ٦%， وفي المرتبة الخامسة كل من الإذاعة، وإحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٣%， بلغت نسبة ٣% لكلاً منهما، وفي المرتبة السابعة أحد الأقارب بنسبة ٦%.
- بين الزوجات العاملات عماله نصف ماهرة، بلغت نسبة السمع عن الخلع ٨٢%. جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع ٥%， وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة ٣٦%， وفي المرتبة الثالثة زملاء العمل بنسبة ٩%， وفي المرتبة الرابعة الزوج بنسبة ٤%， وفي المرتبة الخامسة كل من الإذاعة، وأحد الأقارب بنسبة ١% لكل منها.

بنسبة ٦٠ %، وفي المرتبة الثانية زملاء العمل بنسبة ٥٧ %، وفي المرتبة الثالثة كل من الزوج، وإحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ٥٥ % لكل منها، وفي المرتبة الخامسة كل من الإذاعة والصحف والمجلات بنسبة ٥٢ % لكل منها.

- بين الزوجات العاملات عماله غير ماهرة ، بلغت نسبة السمع عن الخلع ٣٥ %، جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٤، ٨ %، وفي المرتبة الثانية زملاء العمل بنسبة ٨١ %، وفي المرتبة الثالثة كل من أحد الأقارب، وإحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ١٣ % لكل منها، وفي المرتبة الخامسة الإذاعة بنسبة ٥١ %.

- بين الزوجاتطالبات ، بلغت نسبة السمع عن الخلع ١٠٠ %. جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٥٢، ١ %، وفي المرتبة الثانية جاء كل من الصحف والمجلات، والزوج، وأحد الأقارب بنسبة ١٤ % لكل منهم.

- بين الزوجات التي لا يعملن (ربة منزل)، بلغت نسبة السمع عن الخلع ٨٣ %، جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بنسبة ٥٤ %، وفي المرتبة الثانية الصحف والمجلات بنسبة ٥٩ % وفي المرتبة الثالثة الزوج بنسبة ٥٦ %، وفي المرتبة الرابعة إحدى الصديقات أو الجارات بنسبة ١٦ %، وفي المرتبة الخامسة أحد الأقارب بنسبة ٩٤ %، وفي المرتبة السادسة الإذاعة بنسبة ٤٢ %.

ومما سبق يتضح ما يلى :

١- جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن الخلع بين الزوجات بصرف النظر من المستوى والوضع المهني لهن .

٢- بالرغم من أن الصحف والمجلات جامت في المرتبة الثانية كمصدر للسمع عن الخلع بين معظم الزوجات (ما عدا الزوجات العاملات عماله ماهرة، وعماله نصف ماهرة، وعماله غير ماهرة) فإنه كان هناك اختلاف في نسبة هذا المصدر كلما اتسعن المستوى والوضع المهني للزوجات.

٣- احتل زملاء العمل المرتبة الثانية كمصدر للسمع عن الخلع بين للزوجات العاملات في عماله ماهرة، وعماله نصف ماهرة، وعماله غير ماهرة.

٤ - بصفة عامة جاءت الإذاعة في المرتبة الأخيرة كمصدر للسمع عن الخارج بين الزوجات بصرف النظر عن المستوى والوضع المهني لهن.

ثالثاً : إدراك ماهية الخلع

هل سمع الزوجات عن الخلع يعني إنهن على إدراك وفهم بماهية الخلع، هل يعرفن على وجه الدقة ما تتصور عليه مادة الخلع؟ وكما أوضحت الدراسة من قبل أن ٢،٩٪ من مفردات عينة الدراسة قد سمعن عن الخلع، مقابل ٨،٠٪ لم يسمعن به. وعند سؤال مفردات العينة اللاتي ذكرن إنهن قد سمعن عن الخلع عن ماهية الخلع ومضمونه، تبين أن ٨،٠٪ من إجمالي مفردات العينة على معرفة وإدراك بمضمون وماهية الخلع، مقابل ٤،٤٪ لم يعرفن بمضمون وماهية الخلع.

١- العلاقة بين سن الزوجة ومعرفة ماهية الخلع .

- كانت أعلى نسبة للإدراك و المعرفة الصحيحة بماهية الخلع والتي بلغت ٣،٧٪ تقع بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، ثم يليها نسبة ٤،٧٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، ثم يليها نسبة ٣،٧٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، ثم يليها نسبة ٦،٦٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، ثم تليها نسبة ٦،٤٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة. وبصفة عامة بلغت نسبة الإدراك الصحيح لماهية الخلع بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٥٠ سنة ٧٣٪.

وفي المقابل كانت أعلى نسبة للإدراك الخامنئي لماهية الخلع والتي بلغت ٢٣٪ تقع بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة يليها نسبة ٢٢٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن عن ٧٠ سنة.

٢ - العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة ومعرفة ماهية الخلع.

- كانت أعلى نسبة للإدراك والمعرفة الصحيحة بماهية الخلع والتي بلغت ٥,٩٣% تقع بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، يليها ٢,٨٦% بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية، يليها ٤,٧٦% بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة، يليها ٦,٧٣% بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة، يليها ٨,٥٣% بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية، يليها ٤,٤٣% بين الزوجات التي يقرأن ويكتبن، يليها ٧,٣٢% بين الزوجات الأميات .

وفي المقابل كانت أعلى نسبة للإدراك الخاطئ لماهية الخلع والتي بلغت ١,٣٠% بين الزوجات التي تقرأ وتحبّل، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية بنسبة ٢٥%， ثم بين الزوجات الأميات بنسبة ٢٢%， ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة بنسبة ٢٠،٩%， ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة بنسبة ١٧،٥%， ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية بنسبة ١٢،٤%， ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية بنسبة ٦،٥%.

٣ - العلاقة بين المستوى المهني للزوجة ومعرفة ماهية الخلع.

- كانت أعلى نسبة للإدراك والمعرفة الصحيحة بماهية الخلع والتي بلغت ١٠٠% تقع بين كل من الزوجات العاملات في أعمال الأدلة الطبية، والطالبات، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليها بنسبة ٩١%， ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية بنسبة ٨٦،٧%， ثم بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية بنسبة ٧٩،٧%， ثم بين الزوجات العاملات في عماله ماهرة بنسبة ٧٤،٦%， ثم بين الزوجات غير العاملات "ربة منزل" بنسبة ٦،٦٣%， ثم الزوجات العاملات عماله نصف ماهرة بنسبة ٥،٣٧%， ثم الزوجات العاملات عماله غير ماهرة بنسبة ٢٧،٧%.

وفي المقابل كانت أعلى نسبة للإدراك الخاطئ لماهية الخلع والتي بلغت ٤٥% تقع بين الزوجات العاملات في عماله غير ماهرة ثم للزوجات العاملات في عماله غير ماهرة بنسبة ٢٦،٢%， ثم بين الزوجات العاملات في عماله

ماهرة بنسبة ٢٠,٦%， ثم بين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) بنسبة ٣,٢%， ثم بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية بنسبة ١٧,٦%， ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا بنسبة ٩%.

٤ - العلاقة بين مدة الزواج ومعرفة ماهية الخلع .

- كانت أعلى نسبة للإدراك و المعرفة الصحيحة ب Maher الخلع والتي بلغت ١,١% تقع بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات بنسبة ٢,٢%، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ٨,٧%، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٧,٦%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة بنسبة ١,٦%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ١,٥%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ٤,٠%. ومن الملاحظ بصفة عامة أنه بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٢٠ سنة كانت النسبة ٧,٧%، وبين الزوجات اللاتي زادت مدة زواجهن عن ٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة كانت النسبة ٥,٦%.

- وفي المقابل كانت أعلى نسبة للإدراك الخاطئ ل Maher الخلع والتي بلغت ٣,٠% تقع بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، ثم الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة بنسبة ٦,٢%， ثم الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٣,٢%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ١٩,١%. ثم بين كل من الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، و ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة بنسبة ١٨,٣% لكل منها، ثم بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات بنسبة ١٦,٩%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة بنسبة ١,٦%.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى : -

- ١ - ارتفاع نسبة الإدراك الصحيح ل Maherية الخلع بين الزوجات المتوسطات السن
اللتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، ثم انخفضت هذا
الإدراك بين الزوجات صغيرات السن، والزوجات كبيرات السن.
- ٢ - وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي للزوجة والإدراك والمعرفة
الصحيحة ل Maherية الخلع، حيث أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة،
ارتفعت نسبة الإدراك والمعرفة الصحيحة ل Maherية الخلع.
- ٣ - وجود علاقة طردية بين المستوى المهني للزوجة والإدراك والمعرفة
الصحيحة ل Maherية الخلع، حيث أنه كلما ارتفع المستوى المهني للزوجة،
ارتفعت نسبة الإدراك والمعرفة الصحيحة ل Maherية الخلع.
- ٤ - وجود علاقة عكسية بين مدة الزواج وبين الإدراك والمعرفة الصحيحة
ل Maherية الخلع، حيث أنه كلما انخفضت مدة الزواج ارتفعت نسبة الإدراك
والمعرفة الصحيحة للخلع.

• • •

رابعاً : مدى اتفاق مادة الخلع مع الشريعة

ثار الجدل والحوار على شاشات التليفزيون وصفحات الصحف والمجلات وبين المتحدثين في الندوات واللقاءات حول مدى اتفاق نص مادة الخلع مع الشريعة الإسلامية أو اختلافها عنها، ولذا كان من الهام والضروري الوقوف على رأي عينة الدراسة بشأن موقفها من قضية اتفاق مادة الخلع مع الشريعة أو اختلافها عنها . فلقد أوضحت الدراسة أن ٦٥٥٪ من مجموع أراء الزوجات بالعينة ترى أن مادة الخلع متنقة مع الشريعة، على حين بلغت نسبة من ذهبن إلى أن مادة الخلع مخالفة للشريعة ٦٪، ٢٠٪، بلغت نسبة من كانت إجابتهن بلا أعرف ٨٪، ٢٣٪.

١ - العلاقة بين سن الزوجة و مدى اتفاق مادة الخلع مع الشريعة.

- كانت أعلى نسبة للموافقة على أن مادة الخلع متنقة مع الشريعة والتي بلغت ٦١٪ تقع بين الزوجات التي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ٥٨٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٥٣٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة بنسبة ٥٥٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن عن ٢٠ سنة بنسبة ٣٤٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة بنسبة ٣٤٪. وبصفة عامة بلغت نسبة الموافقة على أن مادة الخلع متنقة مع الشريعة بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٥٠ سنة ٥٧٪، وبين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى ٧٠ سنة ٤٢٪، وبين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن عن ٢٠ سنة ٣٤٪.

- وفي المقابل كانت أعلى نسبة لمن ذكرن أن مادة الخلع مخالفة للشريعة والتي بلغت ٢٩٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن عن ٢٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة بنسبة ٢٣٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٢٢٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠

إلى أقل من ٦٠ سنة بنسبة ٩٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ٧٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة بنسبة ٦٪.

- كانت أعلى نسبة للزوجات اللاتي كانت إجابتهن "لا أعرف" والتي بلغت ٣٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة بنسبة ٣٦٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة بنسبة ١١٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٤٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة بنسبة ٧٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ١٪.

٢ - العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة ومدى اتفاق مادة الخلع مع الشريعة .

- كانت أعلى نسبة للموافقة على أن مادة الخلع متنقة مع الشريعة والتي بلغت ٦٦٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية بنسبة ٥٤٪، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة بنسبة ٩٪، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة بنسبة ٧٪، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية بنسبة ٤٪، ثم بين الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن بنسبة ٨٪، ثم بين الزوجات الأميات بنسبة ٢٪. وبصفة عامة كانت نسبة الموافقة على اتفاق مادة الخلع مع الشريعة بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية وفوق جامعية ٢٥٪، وبين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة وفوق متوسطة ٨٪، وبين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية ٤٪، وبين الزوجات الأميات واللاتي يقرأن ويكتبن ٢٪.

- وفي المقابل كانت أعلى نسبة لمن نكرن لن مادة الخلع مخالفه للشريعة والتي بلغت ١٪، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية بنسبة ٦٪، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية بنسبة ٧٪، ثم بين الزوجات

الحاصلات على شهادة متوسطة بنسبة ٢١٩٪، ثم بين كل من الزوجات الحاصلات على شهادة أولية، والزوجات الأميات بنسبة ١٧٪، ثم بين الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن بنسبة ١٦٪.

- كانت أعلى نسبة للزوجات اللاتي كانت إجابتهن "بلا أعرف" والتي بلغت ٥٢٪ بين الزوجات الأميات، ثم بين الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن ٥٢٪، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية بنسبة ٣٣٪، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة بنسبة ٢٠٪، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية بنسبة ١٩٪، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية بنسبة ١٢٪، وبين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية بنسبة ١٢٪. وبصفة عامة بلغت نسبة الإجابة "بلا أعرف" بين الزوجات الأميات، والزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن ٥٢٪، وبين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية ٣٣٪، وبين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة و فوق متوسطة ٢٠٪، وبين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية و فوق جامعية ١٢٪.

٢ - العلاقة بين المستوى المهني للزوجة و مدى اتفاق مادة الخلع مع الشريعة.

- كانت أعلى نسبة للموافقة على أن مادة الخلع متنققة مع الشريعة والتي بلغت ٧١٪ بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليها بنسبة ٧٠٪، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية بنسبة ٦٧٪، ثم بين الزوجات العاملات في عماله ماهرة بنسبة ٦٥٪، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال الإداره العليا بنسبة ٦٪، ثم بين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) بنسبة ٤٧٪ ثم بين الزوجات الطالبات بنسبة ٤٢٪، ثم بين الزوجات العاملات في عماله نصف ماهرة بنسبة ٤٠٪، ثم بين الزوجات العاملات في عماله غير ماهرة بنسبة ١٨٪. من الملاحظ بصفة عامة ارتفاع نسبة الموافقة على أن مادة الخلع متنققة مع الشريعة بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليها، والعاملات في أعمال مهنية، والعاملات في أعمال كتابية حيث بلغت نسبة ذلك ٩٦٪، ثم تتناقص النسبة بين الزوجات العاملات في عماله ماهرة لتصل إلى ٦٥٪، ثم تتناقص

النسبة بين الزوجات العاملات في أعمال إدارية عليا تصل إلى ٦،٥٥٥٪، ثم تتخلص بصفة عامة بين الزوجات العاملات في عماله نصف ماهرة، وعماله غير ماهرة، وأيضاً بين الزوجات الطالبات، والزوجات غير العاملات (ربة منزل).

- كانت أعلى نسبة لمن نكرن أن مادة الخلع مخالفة للشريعة والتي بلغت ٧،٣٥٪ بين الزوجات الطالبات ، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال الإدارية العليا بنسبة ٣،٣٪، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا بنسبة ٤٪، ثم بين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) بنسبة ٥،٢٪، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية، والزوجات العاملات في عماله ماهرة بنسبة ١٩٪، لكل منها، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية بنسبة ٩،١٨٪، ثم بين الزوجات العاملات في عماله نصف ماهرة بنسبة ١٧،٥٪، ثم بين الزوجات العاملات في عماله غير ماهرة بنسبة ٤،١٥٪، ومن الملاحظ بصفة عامة أن أعلى نسبة لمن نكرن أن مادة الخلع مخالفة للشريعة كانت بين الزوجات الطالبات، والزوجات العاملات في أعمال الإدارية العليا، وأقل نسبة كانت بين الزوجات العاملات في عماله نصف ماهرة وعماله غير ماهرة .

- كانت أعلى نسبة للزوجات التي كانت إجابتهن "لا أعرف" والتي بلغت ٢،٦٦٪ بين الزوجات العاملات عماله غير ماهرة، ثم بين الزوجات العاملات عماله نصف ماهرة بنسبة ٤٢،٥٪، ثم بين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) بنسبة ١،٣١٪، ثم بين الزوجات الطالبات بنسبة ٤،٢١٪، ثم بين الزوجات العاملات عماله ماهرة بنسبة ٩،١٥٪، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية بنسبة ١٣،٧٪، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال الإدارية العليا بنسبة ١،١١٪، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا بنسبة ٦٪ .

٤ - العلاقة بين مدة الزواج ومدى اتفاق مادة الخلع مع الشريعة.

- كانت أعلى نسبة لمن نكرن أن مادة الخلع متنقنة مع الشريعة والتي بلغت ٧،٦٦٪، تقع بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ٥٧،١٪، ثم بين للزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات بنسبة ٥٤،٧٪، ثم بين الزوجات لللاتي

تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة بنسبة ٥٣،٨%， ثم بين الزوجات التي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات بنسبة ٥٣،٤%， ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٥١،٩%， ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة بنسبة ٤٩،٣%， ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ٣٢،٦%. وبصفة عامة كانت نسبة المواقفة على أن مادة الخلع متفقة مع الشريعة مرتفعة نسبياً بين الزوجات التي تقل مدة زواجهن عن ٢٥ سنة حيث بلغت ٥٧،١%， بينما بلغت نسبة ذلك بين من زادت مدة زواجهن عن ٢٥ سنة ٤٤،٤%.

- كانت أعلى نسبة لمن ذكرن أن مادة الخلع مخالفة للشريعة والتي بلغت ٢٤% بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، ثم بين الزوجات التي مدة زواجهن أقل من ٥ سنوات بنسبة ٢٣،٦%， ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات بنسبة ٢٢،٦%， ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٢١،٨%， ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ١٩،١%， ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة بنسبة ١٧،٨%， ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة بنسبة ١٦،٥%， ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة بنسبة ١٥،٩%.

- كانت أعلى نسبة للزوجات التي كانت إجابتهن "بلا أعرف" والتي بلغت ٤٤% بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة بنسبة ٣٤،٨%， ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة بنسبة ٢٩،٧%， ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٢٦،٣%， ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ٢٣،٩%， ثم بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات بنسبة ٢٣،٣% ثم بين الزوجات التي تقل مدة زواجهن عن خمس سنوات

بنسبة ٢٣٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة بنسبة ١٥.٦٪. وبصفة عامة بلغت نسبة الزوجات اللاتي أحببن "بلا أعرف" واللاتي تقل مدة زواجهن عن ٢٠ سنة ٤٪، مقابل ٧٪، ٣٣٪ بين الزوجات اللاتي تزيد مدة زواجهن عن ٢٠ سنة.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

- ١ - جاءت أعلى نسبة للموافقة على أن مادة الخلع متنقمة مع الشريعة بين الزوجات متوسطات السن ، بليها الزوجات الكبيرات السن، ثم الزوجات صغيرات السن .
- ٢ - وجود علاقة طردية بين مستوى تعليم الزوجة و الموافقة على أن مادة الخلع متنقمة مع الشريعة، فكلما ارتفع مستوى تعليم الزوجة ارتفعت نسبة الموافقة على أن مادة الخلع متنقمة مع الشريعة.
- ٣ - وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم الزوجة وبين الإجابة "بلا أعرف" عن مدى اتفاق مادة الخلع مع الشريعة أو مخالفتها لها، فكلما انخفض مستوى تعليم الزوجة، ارتفعت نسبة الإجابة "بلا أعرف".
- ٤ - وجود علاقة طردية بين المستوى المهني للزوجة، وبين مادة أن الخلع مخالفة للشريعة، فكلما ارتفع المستوى المهني للزوجة، ارتفعت نسبة من نكرن أن مادة الخلع مخالفة للشريعة.
- ٥ - وجود مؤشر عام نحو انخفاض نسبة الموافقة على أن مادة الخلع متنقمة مع الشريعة كلما زادت مدة الزواج.

خامساً : أوجه مخالفة مادة الخلع للشريعة

عند سؤال الزوجات عن أوجه مخالفة مادة الخلع للشريعة، جاءت الإجابات على النحو التالي : ٣٠% من مفردات العينة ذكرن "إنه إذا لم يرضي الزوج بالخلع فالطلاق ليس من حق القاضي"، ٦% من مفردات العينة ذكرن أنه "من الظلم للزوجة أن تتازل عن حقوقها"، ٥% ذكرن "لا أعرف بالتحديد أنا سمعت كده".

١ - العلاقة بين سن الزوجة و أوجه مخالفة مادة الخلع للشريعة.

- كانت أعلى نسبة لمن ذكرن أنه "إذا لم يرضي الزوج بالخلع فالطلاق ليس من حق القاضي" والتي بلغت ١٩% بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٢٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة بنسبة ٦%، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة بنسبة ٨%، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ١٧%، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ١٧%، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة بنسبة ١٥%، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة بنسبة ٦%.

- كانت أعلى نسبة لمن ذكرن أنه "ظلم للزوجة أن تتازل عن حقوقها" والتي بلغت ١١% بين الزوجات التي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة. ثم بين كل من الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، ومن ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، ومن ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة بنسبة ٤% لكل منهم.

- كانت أعلى نسبة لمن ذكرن "أنا سمعت كده ولا أعرف بالتحديد" والتي بلغت ١٠% بين الزوجات التي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، وبين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٨%، وبين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة بنسبة ٩%، وبين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى ٤٠ سنة بنسبة ٤%، وبين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من

٧٠ سنة بنسبة ٨,٣%， وبين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة بنسبة ٥,٣%.

٢ - العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وأوجه مخالفة ملاحة الخلع للشريعة.

- كانت أعلى نسبة لمن ذكرن أنه "إذا لم يرضي الزوج بالخلع فالطلاق ليس من حق القاضي" أو التي بلغت ٢١% بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، وبين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة بنسبة ٥,٥%， وبين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية بنسبة ١٨,١%， وبين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة بنسبة ١٣,٥%， وبين الزوجات الأميات بنسبة ١١,٥% وبين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية بنسبة ٣,١%， وبين الزوجات اللاتي تقرأ وتحتدين بنسبة ٩,٢%. وبصفة عامة بلغت النسبة بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية ٥,١%， وبين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة وفوق متوسطة ٥,٦%， وبين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية ٣,٣%， وبين الزوجات الأميات واللاتي يقرأن ويكتبن ٣,١%.

- كانت أعلى نسبة لمن ذكرن أنه "ظلم للزوجة أن تتنازل عن حقوقها" والتي بلغت ٦,١% بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية بنسبة ٣,١%， ثم بين كل من الزوجات الأميات، والحاصلات على شهادة متوسطة، وشهادة فوق متوسطة بنسبة ٥,٧%، لكل منهم، ثم بين الزوجات اللاتي تقرأن وتحتدين بنسبة ٦,٦%， ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية بنسبة ٢,٢%.

- كانت أعلى نسبة لمن ذكرن "أنا سمعت كده ولا أعرف بالتحديد" والتي بلغت ٢,٧% بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة، ثم بين الزوجات اللاتي يكتبن ويلقأن بنسبة ٩,٦%， ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة بنسبة ٦%， ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية بنسبة ٦,٥%， ثم بين الزوجات الأميات بنسبة ٢,٢%， ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية بنسبة ٣,٧%.

٣ - العلاقة بين المستوى المهني للزوجة وأوجه مخالفة مدة الخلع للشريعة .

- كانت أعلى نسبة لمن نكرن أنه "إذا لم يرضي الزوج بالخلع فالمطلق ليس من حق القاضي" والتي بلغت ٢٤٪ بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا، ثم بين الزوجات في أعمال الإدارة العليا بنسبة ٢٢٪، ثم بين الزوجاتطالبات بنسبة ٢١٪، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية بنسبة ١٦٪، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية بنسبة ١٥٪، ثم بين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) بنسبة ٩٪، ثم بين الزوجات العاملات عماله ماهرة بنسبة ١١٪، ثم بين الزوجات العاملات عماله نصف ماهرة بنسبة ١٠٪، ثم بين الزوجات العاملات عماله غير ماهرة بنسبة ٩٪. وبصفة عامة بلغت النسبة بين الزوجات العاملات في أعمال الإدارة العليا، و في أعمال مهنية عليا ٢٣٪، وبين الزوجات العاملات في أعمال مهنية و أعمال كتابية ١٥٪، وبين الزوجات العاملات عماله ماهرة، ونصف ماهرة، وغير ماهرة ٧٪، وبين الزوجاتطالبات ٤٪، وبين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) ٩٪.

- كانت أعلى نسبة لمن نكرن أنه "ظلم للزوجة لأن تتنازل عن حقوقها" والتي بلغت ١١٪ بين الزوجات في أعمال الإدارة العليا، وبين الزوجات العاملات عماله غير ماهرة بنسبة ١٣٪، وبين الزوجات العاملات عماله ماهرة بنسبة ٦٪، وبين الزوجات العاملات في أعمال كتابية بنسبة ٧٪، وبين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) بنسبة ٦٪.

- كانت أعلى نسبة لمن نكرن "أنا سمعت كده ولا أعرف بالتحديد" والتي بلغت ١٤٪ بين الزوجاتطالبات، ثم بين الزوجات العاملات عماله نصف ماهرة بنسبة ٧٪، ثم بين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) بنسبة ٥٪، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية بنسبة ٣٪، ثم بين الزوجات العاملات عماله غير ماهرة بنسبة ١٪، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية بنسبة ٣٪.

٤ - العلاقة بين مدة الزواج وأوجه مخالفة مادة الخلع للشريعة

- كانت أعلى نسبة لمن نكرون أنه "إذا لم يرضي الزوج بالخلع فالطلاق ليس من حق القاضي" والتي بلغت ٥١٩٪ بين الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات بنسبة ٦١٧٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات بنسبة ١٦٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ٤٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ١٣٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة بنسبة ١٣٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ١٣٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة بنسبة ١٢٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة بنسبة ١٢٪.

- كانت أعلى نسبة لمن نكرون أنه "ظلم للزوجة أن تتازل عن حقوقها" والتي بلغت ٢٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ١٤٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات بنسبة ٦٪، ثم بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات بنسبة ٥٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة بنسبة ٤٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة بنسبة ٣٪.

ومما سبق يتضح ما يلى :

١ - وجود علاقة طردية بين مستوى تعليم الزوجة و القول بأن مادة الخلع مخالفة للشريعة لأنه "إذا لم يرضي الزوج بالخلع فالطلاق ليس من حق القاضي".

٢ - وجود علاقة طردية بين المستوى المهني للزوجة و القول بأن مادة الخلع مخالفة للشريعة لأنه "إذا لم يرضي الزوج بالخلع فالطلاق ليس من حق القاضي".

الفصل السادس

مميزات وأضرار مادة الخلع

يتناول هذا الفصل آراء أفراد عينة الدراسة بشأن مميزات وأضرار مادة الخلع، ومدى إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع.

أولاً : مميزات مادة الخلع

كان من الأهمية بمكان الوقوف على رأي عينة الدراسة من الزوجات بشأن ما إذا كانت هناك مميزات لمادة الخلع. يوضح جدول رقم (٢٦) والذي يعرض لأراء أفراد عينة الدراسة بشأن مميزات مادة الخلع الحقائق التالية :

جدول رقم (٢٦)
مميزات مادة الخلع

المميزات	مئون	%
لا توجد مميزات	٤٧٩	٦١١,٤
يختلف من تصرف وسوء معاملة الزوج للزوجة	٥١٧	٦٢٠,٧
يجعل الزوج يحافظ على زوجته	٣٥٢	٦١٤,١
الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها	٣٦٤	٦١٤,٦
أعطى الزوجة التي تعاني من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق	٦٠٣	٦٢٤,١
تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم	١٢٢	٥٠,٣
يقلل من الأضرار التي قد تترتب على عدم الطلاق مثل جرائم القتل بين الزوجين والزنا	١٦٣	٦٦,٥
لا أعرف	٨٩	٣٢,٦
الإجمالي	٢٥٠٠	١٠٠%

١- جاء في المرتبة الأولى "إعطاء الزوجة التي تعاني من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" بنسبة ٦٦,٥%.

- ٢ - وفي المرتبة الثانية جاءت الإجابة "يُخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٧٪٢٠.
- ٣ - وفي المرتبة الثالثة جاءت الإجابة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ٦٪١٤.
- ٤ - وفي المرتبة الرابعة جاءت الإجابة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٪١٤.
- ٥ - وفي المرتبة الخامسة جاءت الإجابة "يقلل من الأضرار التي قد تترتب على عدم الطلاق مثل جرائم القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٥٪٦.
- ٦ - وفي المرتبة السادسة جاءت الإجابة "تقليل قضایا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٣٪٥.

ومن الملاحظ أنه نسبة من ذكرن أنه لا توجد مميزات لمادة الخلع قد بلغت ٢٪١١، كما أن ٦٪٣ قد ذكرن "لا أعرف".

١ - العلاقة بين سن الزوجة و مميزات مادة الخلع .

يكشف جدول رقم (٢٧) أنه عندما نضع سن الزوجة في الاعتبار عند تناول مميزات مادة الخلع أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن أنه لا توجد مميزات لمادة الخلع والتي بلغت ٧٪٣٢ كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، وأعلى نسبة لمن ذكرن أن من مميزات مادة الخلع أنه "يُخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" والتي بلغت ٦٪٢١ كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، وأعلى نسبة لمن ذكرن " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" والتي بلغت ٨٪١٩ كانت بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، وإن أعلى نسبة لمن ذكرن "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في تعاملها مع زوجها" والتي بلغت ٣٪١٧ كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، وإن أعلى نسبة لمن ذكرن "أعطي الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" والتي بلغت ٤٪٢٥ بين الزوجات التي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، وإن أعلى نسبة لمن ذكرن "تقليل قضایا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" والتي بلغت ٣٪٦ كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، وإن أعلى

نسبة لمن نذكر يقل الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بـ ٥٨% بين الزوجين والزنا والتي بلغت ٥٠% بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة. وكانت أعلى نسبة لمن نذكر لا أعرف والتي بلغت ١٨% كانت بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة.

جدول رقم (٢٧)

العلاقة بين سن الزوجة ومتغيرات ملادة الخلع

وعند تناول مميزات مادة الخلع داخل كل فئة عمرية للزوجات يتضح ما
يلى: -

- بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٦، ١٨% ونسبة من نذكرن "لا أعرف" ١، ٨%. أما عن مميزات مادة الخلع، جاءت الإجابة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" في المرتبة الأولى بنسبة ٨، ٩%， وفي المرتبة الثانية "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ٤، ١٧%， وفي المرتبة الثالثة "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٣، ١٦%， وفي المرتبة الرابعة "أعطى الزوجة التي تعاني من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" بنسبة ١، ١٥%， وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٥، ٣%， وفي المرتبة السادسة "تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٢، ٢%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٧، ١٠%， ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٨، ٢%. أما عن مميزات مادة الخلع، جاءت الإجابة "أعطى الزوجة التي تعاني من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢، ٢٤%， وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٥، ٢١%， وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ٢، ٢١%， وفي المرتبة الرابعة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ٥، ١٣%， وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٦، ٥%， وفي المرتبة السادسة "تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٥، ٥%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٤، ١١%， ونسبة من ذكرن لا أعرف ٦، ٦%. أما عن مميزات مادة الخلع، جاءت الإجابة "أعطى الزوجة التي تعاني من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢، ٢٥%， وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٦، ٢١%， وفي المرتبة الثالثة "الاهتمام بحق ورأي

الزوجة في حياتها مع زوجها "بنسبة ٣١٤٪، وفي المرتبة الرابعة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ٥٪، وفى المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٥٪، وفي المرتبة السادسة "تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ١٪.

- بين الزوجات اللاتى تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٨٪، ونسبة من ذكرن لا أعرف ٤٪. أما عن مميزات مادة الخلع، جاءت الإجابة "أعطي الزوجة التى تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٥٪، وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٢٠٪، وفي المرتبة الثالثة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ٧٪، وفي المرتبة الرابعة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٠٪، وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم طلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٥٪، وفي المرتبة السادسة "تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٣٪.

- بين الزوجات اللاتى تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٩٪، ونسبة من ذكرن لا أعرف ٤٪. أما عن مميزات مادة الخلع، جاءت الإجابة "أعطي الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٢٪، وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٢١٪، وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٦٪، وفي المرتبة الرابعة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ١٢٪، وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق بين الزوجين مثل القتل والزنا" بنسبة ٣٪، وفي المرتبة السادسة "تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٧٪.

- بين الزوجات اللاتى تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٣٢٪، ونسبة من ذكرن لا أعرف ٧٪. أما عن مميزات مادة الخلع، جاءت كل من الإجابتين

" يجعل الزوج يحافظ على زوجته" ، و "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها " في المرتبة الأولى بنسبة ١٧٪ لكل منهما ، وفي المرتبة الثالثة " أعطى الزوجة التي تعاني من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" بنسبة ٥٪ ، وفي المرتبة الرابعة " يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٧٪ ، وفي المرتبة الخامسة كل من " تقليل قضایا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" ، و "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ١٪ لكل منهما .

ومما سبق يتضح ما يلى :-

- ١ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع " أعطى الزوجة التي تعاني من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة .
- ٢ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع " يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" في المرتبة الثانية بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٦٠ سنة .
- ٣ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع يهتم " بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها " في المرتبة الثالثة بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٥٠ سنة .
- ٤ - جاءت الإجابة بأن قانون الخلع " يجعل الزوج يحافظ على زوجته " في المرتبة الرابعة بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٥٠ سنة .
- ٥ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع " يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا " في المرتبة الخامسة بين جميع فئات السن بالعينة .
- ٦ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع " يقلل قضایا الطلاق المعروضة أمام المحاكم " في المرتبة السادسة بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٦٠ سنة بصفة عامة .

٢ - العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة ومميزات مادة الخلع.

يكشف جدول رقم (٢٨) أنه عندما نضع في الاعتبار المستوى التعليمي للزوجة عندتناول مميزات مادة الخلع، ان أعلى نسبة للزوجات اللائي ذكرن أنه لا توجد مميزات لمادة الخلع و التي بلغت ١٧٪، وأما عن مميزات الزوجات اللائي ذكرن أنهن يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة " والتي بلغت ٢٤٪، وكانت بين الزوجات الأمايات، وأعلى نسبة لمن ذكرن أن من مميزات الخلع إنه يجعل الزوج يحافظ على زوجته" والتي بلغت ١٧٪، وكانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، وأعلى نسبة لمن ذكرن "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" والتي بلغت ١٧٪، وكانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية، وإن أعلى نسبة لمن ذكرن "أعطي الزوجة التي تعاني من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" والتي بلغت ٢٨٪، وكانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية، وإن أعلى نسبة لمن ذكرن "تقليل قضابها الطلاق المعروضة أمام المحاكم" والتي بلغت ٩٪، وكانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "يقتل من الأضرار المرتبطة على الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" والتي بلغت ١٦٪، وكانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، وأعلى نسبة لمن ذكرن "لا أعرف" والتي بلغت ٦٪، وكانت بين الزوجات الأمايات.

وعندتناول مميزات مادة الخلع في داخل كل مستوى تعليمي للزوجة

يتضح ما يلى :-

- بين الزوجات الأمايات، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ١٧٪، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٦٪، أما عن مميزات مادة الخلع، جاءت الإجابة "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٤٪، وفي المرتبة الثانية "أعطي الزوجة التي تعاني من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" بنسبة ٢٠٪، وفي المرتبة الثالثة كل من " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" و" الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ٧٪ لكل منها، وفي المرتبة الخامسة "تقليل قضابها الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٤٪، وفي المرتبة السادسة "يقتل من

الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين و الزنا بنسبة ٥٤٪.

جدول رقم (٢٨)

- بين الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٣٪، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ١٪. أما عن مميزات مادة الخلع جاءت الإجابة "أعطي الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٥٪، وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٣٪، وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ٨٪، وفي المرتبة الرابعة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ٤٪، وفي المرتبة الخامسة كل من " تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم"، و "يقلل من الأضرار المرتبطة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزناء" بنسبة ٩٪، ٨٪ لكل منها .

- بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٨٪، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٦٪. أما عن مميزات مادة الخلع، جاءت الإجابة "أعطي الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٨٪، وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ١٪، وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ٣٪، وفي المرتبة الرابعة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ٥٪، وفي المرتبة الخامسة " تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ١٪، وفي المرتبة السادسة "يقلل من الأضرار المرتبطة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزناء" بنسبة ٩٪.

- بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٩٪، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٦٪. أما عن مميزات الخلع، جاءت الإجابة "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" في المرتبة الأولى بنسبة ٩٪، وفي المرتبة الثانية "أعطي الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" بنسبة ٩٪، وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ٦٪، وفي المرتبة الرابعة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ٩٪، وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المرتبطة على عدم الطلاق مثل القتل

بين الزوجين والزنا بنسبة ٩٪٦، وفي المرتبة السادسة " تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم " بنسبة ٣٪٤.

- **بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ١٣٪، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٣٪.** أما عن مميزات مادة الخلع، جاءت الإجابة " أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق " في المرتبة الأولى بنسبة ٩٪٢٢، وفي المرتبة الثانية " يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة " بنسبة ٥٪٢٠، وفي المرتبة الثالثة " الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها " بنسبة ٤٪١٦، وفي المرتبة الرابعة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته " بنسبة ٤٪١٥، وفي المرتبة الخامسة " يقلل من الأضرار المترتبة على الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا " بنسبة ٥٪٤، وفي المرتبة السادسة " تقليل عدد القضايا المعروضة أمام المحاكم " بنسبة ١٪٤.

- **بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٩٪، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٤٪١.** أما عن مميزات مادة الخلع جاءت الإجابة " أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق " في المرتبة الأولى بنسبة ٨٪٢٨، وفي المرتبة الثانية " يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة " بنسبة ٨٪١٢، وفي المرتبة الثالثة " الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها " بنسبة ٧٪١٧، وفي المرتبة الرابعة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته " بنسبة ٣٪١٢، وفي المرتبة الخامسة " يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الأزواج والزنا " بنسبة ٩٪٧، وفي المرتبة السادسة " تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم " بنسبة ٥٪٦.

- **بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٤٪٤، أما عن مميزات مادة الخلع جاءت الإجابة " أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق " في المرتبة الأولى بنسبة ٦٪٢٢، وفي المرتبة الثانية " يجعل الزوج يحافظ على زوجته " بنسبة ٧٪١٧، وفي المرتبة الثالثة " يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا " بنسبة**

١٦%، وفي المرتبة الرابعة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ٥١%. ٥، وفي المرتبة الخامسة "تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٩١٢%， وفي المرتبة السادسة "يخف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٣١١%.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :

- ١ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع "أعطي الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بين الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن، والحاصلات على شهادة أولية، وشهادة فوق متوسطة وشهادة جامعية، وشهادة فوق جامعية .
- ٢ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع "يخف من تعسف وسوء معاملة الزوج الزوجة" في المرتبة الثانية بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية، وفوق متوسطة وجامعية.
- ٣ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" ، في المرتبة الثالثة بين الزوجات الأميات، واللاتي يقرأن ويكتبن، والحاصلات على شهادة أولية، ومتوسطة.
- ٤ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع يهم "حق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" في المرتبة الرابعة بين الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن، والحاصلات على شهادة أولية، ومتوسطة، وفوق جامعية.
- ٥ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع "يقلل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" في المرتبة الخامسة بين الزوجات الأميات، واللاتي يقرأن ويكتبن، والحاصلات على شهادة أولية، وشهادة جامعية، وفوق جامعية.
- ٦ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع "يقتل من الأضرار التي قد تترتب على الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" في المرتبة السادسة بين الزوجات الأميات، واللاتي يقرأن ويكتبن، والحاصلات على شهادة أولية، وجامعية.

٣- العلاقة بين المستوى المهنئ للزوجة ومميزات مادة الخلع.

يكشف جدول رقم (٢٩) أنه عندما نضع في الاعتبار المستوى المهنئ للزوجة عند تناول مميزات مادة الخلع، أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع والتي بلغت ٢٣,١% كانت بين الزوجات العاملات في عالة غير ماهرة، وأعلى نسبة لمن ذكرن أنه من مميزات مادة الخلع أنه "يخف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" والتي بلغت ٢٨,٦% وكانت بين الزوجات الطالبات، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" والتي بلغت ١٧,٥% كانت بين الزوجات العاملات عالة ماهرة، وعالة نصف ماهرة، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "الاهتمام بحق ورأى الزوجة في حياتها مع زوجها" والتي بلغت ٢٢,٢% وكانت بين الزوجات العاملات في أعمال الإدارة العليا، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن " أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" والتي بلغت ٢٩,٧% كانت بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن " تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" والتي بلغت ٢٢,٢% كانت بين الزوجات العاملات في أعمال الإدارة العليا، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزناء" والتي بلغت ٣٢,٣%， كانت بين الزوجات العاملات في أعمال الإدارة العليا، وكانت أعلى نسبة لمن ذكرن "لا أعرف" والتي بلغت ١٠% كانت بين الزوجات العاملات عالة نصف ماهرة.

وعند تناول مميزات مادة الخلع داخل كل فئة مهنية للزوجات يتضح ما يلى :-

- بين الزوجات العاملات في أعمال الإدارة العليا، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع صفر%， وكذلك كان الأمر بالنسبة لمن ذكرن "لا أعرف". أما عن مميزات الخلع، جاءت الإجابة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزناء" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٢,٣%， وفي المرتبة الثانية كل من "الاهتمام بحق ورأى الزوجة في حياتها مع زوجها" و" تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٢٢,٢% لكل منها، وفي المرتبة الرابعة كل من " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" و" أعطى الزوجة التي تعدى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" بنسبة ١١,١% لكل منها.

جدول رقم (٤٩) العلاقة بين المستوى المهني للزوجة ومميزات الخلع

- بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" صفر%， أما عن مميزات الخلع، فقد جاءت الإجابة "أعطي الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" بنسبة ٢٩% في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ١٩%， وفي المرتبة الثالثة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ١٨%， وفي المرتبة الرابعة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ٣٢,٧%， وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المرتبطة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ١٠%， وفي المرتبة السادسة "تقليل قضایا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٦,٨%.

- بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ١,٤%. أما عن مميزات الخلع، فقد جاءت الإجابة "أعطي الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" بنسبة ٢٩,٧% في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ١٦,٥%， وفي المرتبة الثالثة "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ١٦,٢%， وفي المرتبة الرابعة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٢,٨%， وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المرتبطة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٩,٤%， وفي المرتبة السادسة "تقليل قضایا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٦,٦%.

- بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ١,١%. أما عن مميزات الخلع، فقد جاءت الإجابة "أعطي الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى" بنسبة ٢٢,٣%， وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٢٢,٩%， وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٦,٧%， وفي المرتبة الرابعة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ١٦,١%， وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المرتبطة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين

"والزنا" بنسبة ٦٤٪، وفي المرتبة السادسة "تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٤٠٪.

- بين الزوجات العاملات عالة ماهرة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٦٣٪، وبنسبة من ذكرن لا أعرف ١٦٪. أما عن مميزات الخلع جاءت الإجابة "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٥٪، وفي المرتبة الثانية "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ١٩٪، وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٧٪، وفي المرتبة الرابعة " أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" بنسبة ١٢٪، وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ١١٪، وفي المرتبة السادسة "تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٦٪.

- بين الزوجات العاملات عالة نصف ماهرة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ١٠٪، ونسبة من ذكرن لا أعرف ١٠٪. أما عن مميزات الخلع جاءت الإجابة " أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٥٪، وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٢٢٪، وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٧٪، وفي المرتبة الرابعة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ١٢٪، وفي المرتبة الخامسة "تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٢٪.

- بين الزوجات العاملات عالة غير ماهرة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٢٣٪، ونسبة من ذكرن لا أعرف ٦٪. أما عن مميزات الخلع جاءت الإجابة " أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٩٪، وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ١٢٪، وفي المرتبة الثالثة "تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ١٠٪، وفي المرتبة الرابعة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ٧٪، وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين،

والزنا" بنسبة ٦٢٪، وفي المرتبة السادسة "الاهتمام بحق ورأى الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ٤٦٪.

- بين الزوجاتطالبات، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ١٤٪، وبلغت نسبة من ذكرن لا أعرف صفر٪. أما عن مميزات الخلع جاءت الإجابة "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٨٪، وفي المرتبة الثانية "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" بنسبة ٢١٪، وفي المرتبة الثالثة كل من " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" و "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ١٤٪ لكل منهما. وفي المرتبة الخامسة "تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٧٪.

- بين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ١٣٪، ونسبة من ذكرن لا أعرف ٥٪. أما عن مميزات الخلع، جاءت الإجابة "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٢٪، وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٢١٪، وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٣٪، وفي المرتبة الرابعة "الاهتمام بحق ورأى الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ١٣٪، وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٥٪، وفي المرتبة السادسة "تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٤٪.

ومما سبق يتضح ما يلى :-

١ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليها، ومهنية، وكتابية، ونصف ماهرة، وغير ماهرة، وربة المنزل.

٢ - جاءت الإجابة أن نص مادة الخلع "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" في المرتبة الثانية بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليها، وكتابية، ونصف ماهرة، وغير ماهرة ، وربة المنزل.

- ٣ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع " يجعل الزوج يحافظ على زوجته قسر المرببة الثالثة بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية، وعملة ماهرة، ونصف ماهرة والطالبات، والزوجات غير العاملات (ربة منزل)."
- ٤ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع يهم تحقق ورأى الزوجة في حياتها مع "زوجها" في المرتبة الرابعة بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية، والزوجات غير العاملات (ربة منزل)."
- ٥ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" في المرتبة الخامسة بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا، وأعمال مهنية، وكتابية، وعملة ماهرة، وعملة غير ماهرة، والزوجات غير العاملات (ربة منزل)."
- ٦ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع يقلل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" في المرتبة السادسة بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا، وأعمال مهنية، وكتابية، وعملة ماهرة، والزوجات غير العاملات (ربة منزل)."

٤ - العلاقة بين مدة الزواج ومميزات مدة الخلع.

يكشف جدول رقم (٣٠) أنه عندما نضع في الاعتبار مدة الزواج عند تناول مميزات مادة الخلع، أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع والتي بلغت ٢٤% كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، وأعلى نسبة لمن ذكرن أنه من مميزات الخلع أنه "يخف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" والتي بلغت ٢٥,١% كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" والتي بلغت ١٧,٤% كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى ٣٥ سنة، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "الاهتمام بحق ورأى الزوجة في حياتها مع زوجها" والتي بلغت ١٨% كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن " أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" والتي بلغت ٢٧,٥% كانت بين كل من الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، وما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن

تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم^{*} والتي بلغت %٨,٧ كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن بقتل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا^{**} والتي بلغت %١١,٣ كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة، وكانت أعلى نسبة لمن ذكرن لا أعرف^{***} والتي تبلغ %١٠ بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة.

و عندتناول مميزات مدة الخلع تبعاً لمدة الزواج يتضح ما يلى:-

- بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع %١١,٨، ونسبة من ذكرن لا أعرف %٣,٢. أما عن مميزات الخلع، جاءت الإجابة "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة %٢٣,٦، وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة %١٩,٦، وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة %١٦,٦، وفي المرتبة الرابعة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة %١٤,٤، وفي المرتبة الخامسة "يقتل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة %٥,٥، وفي المرتبة السادسة تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم^{*} بنسبة %٥,٢.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع %٩,١، ونسبة من ذكرن لا أعرف %٢,٦. أما عن مميزات الخلع، جاءت الإجابة "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" في المرتبة الأولى بنسبة %٢٥,١، وفي المرتبة الثانية "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" بنسبة %٢٣,١، وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة %١٥,٢، وفي المرتبة الرابعة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة %١٣,٧. وفي المرتبة الخامسة "يقتل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين، والزنا" بنسبة %٦,٣، وفي المرتبة السادسة تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم^{*} بنسبة %٥.

جدول رقم (٣٠)
العلاقة بين مدة الزواج ومميزات مادة الخلع

الإسم	الزوج	بكل من		أصل زوجة		الحصول		بعد		بكل من		غيره		مميزات
		الذكر	الأنثى	من تطبي	من سقطة	زوجة في	زوجة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	
٦٥٤	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	مدة زواج
٦٥٥	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢
٦٥٦.١	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢	٦٩٢.٢
٦٥٧	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢
٦٥٨	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣
٦٥٩.١	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣	٦٩٢.٣
٦٦٠	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
٦٦١	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤
٦٦٢.١	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤	٦٩٢.٤
٦٦٣	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤
٦٦٤	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥
٦٦٥.١	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥	٦٩٢.٥
٦٦٦	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
٦٦٧	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦
٦٦٨.١	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦	٦٩٢.٦
٦٦٩	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦
٦٧٠	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧
٦٧١.١	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧	٦٩٢.٧
٦٧٢	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧
٦٧٣	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨
٦٧٤.١	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨	٦٩٢.٨
٦٧٥	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
٦٧٦	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩
٦٧٧.١	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩
٦٧٨	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩
٦٧٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩	٦٩٢.٩
٦٨٠	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١
٦٨١	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠
٦٨٢	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠	٦٩٣.٠
٦٨٣	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢
٦٨٤	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١
٦٨٥	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١	٦٩٣.١

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود مميزات لعادة الخلع، ونسبة من نكرن لا أعرف %٣,٣٠. أما عن مميزات الخلع، جاءت الإجابة " أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق " في المرتبة الأولى بنسبة ٦٢,٥%， وفي المرتبة الثانية " يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة " بنسبة ١٨%， وفي المرتبة الثالثة " الاهتمام بحق ورأى الزوجة في حياتها مع زوجها " بنسبة ١٤,٥%， وفي المرتبة الرابعة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته " بنسبة ١٢,٨%， وفي المرتبة الخامسة " يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزناء " بنسبة ٧,٣%， وفي المرتبة السادسة " تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم " بنسبة ٦,٢%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود مميزات لعادة الخلع ٣٪، ونسبة من نكرن لا أعرف ٢,٥%. أما عن مميزات الخلع، فقد جاءت الإجابة " أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق " في المرتبة الأولى بنسبة ٢٧,٥%， وفي المرتبة الثانية " يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة " بنسبة ٢٠%， وفي المرتبة الثالثة " الاهتمام بحق ورأى الزوجة في حياتها مع زوجها " بنسبة ١٥,٦%， وفي المرتبة الرابعة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته " بنسبة ١١,٤%， وفي المرتبة الخامسة " يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزناء " بنسبة ٧,٨%， وفي المرتبة السادسة " تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم " بنسبة ٥%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود مميزات لعادة الخلع ١١٪، ونسبة من نكرن لا أعرف ٥,٥%. أما عن مميزات الخلع، فقد جاءت الإجابة " يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة " في المرتبة الأولى بنسبة ٢٢,٣%， وفي المرتبة الثانية " أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق " بنسبة ٢٠,٩%， وفي المرتبة الثالثة " الاهتمام بحق ورأى الزوجة في حياتها مع زوجها " بنسبة ١٦,٨%， وفي المرتبة الرابعة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته " بنسبة ١٢,١%， وفي المرتبة الخامسة " يقلل من الأضرار المترتبة

على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٥٥,٩%， وفي المرتبة السادسة تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٥٥,٥%.

- بين الزوجات اللائي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ١٠,٥%， ونسبة من ذكرن لا أعرف ٥,٣%. أما عن مميزات الخلع، فقد جاءت الإجابة "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٢,٦%， وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٢١,١%， وفي المرتبة الثالثة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ١٥%， وفي المرتبة الرابعة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ١١,٣%， وفي المرتبة الخامسة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٠,٥%， وفي المرتبة السادسة تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٣,٨%.

- بين الزوجات اللائي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ١٧,٤%， ونسبة من ذكرن لا أعرف ٥,٨%， لما عن مميزات الخلع، فقد جاءت الإجابة "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٧,٥%， وفي المرتبة الثانية " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٧,٤%， وفي المرتبة الثالثة "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ١٤,٥%， وفي المرتبة الرابعة تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٨,٧%， وفي المرتبة الخامسة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ٥,٨%， وفي المرتبة السادسة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين، والزنا" بنسبة ٢,٩%.

- بين الزوجات اللائي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٤ سنة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٢٤%， ونسبة من ذكرن لا أعرف ١٠%， أما عن مميزات الخلع، فقد جاءت الإجابة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" في المرتبة الأولى بنسبة ١٨%， وفي المرتبة الثانية " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٦%， وفي المرتبة الثالثة " أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق".

بنسبة ٤١٪، وفي المرتبة الرابعة "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ١٢٪. وفي المرتبة الخامسة "تقليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٤٪، وفي المرتبة السادسة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٢٪.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى:-

- ١ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بين كل من الزوجات اللاتى تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات، والزوجات اللاتى تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ٢٠ سنة، والزوجات اللاتى تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة.
- ٢ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" في المرتبة الثانية بين كل من الزوجات اللاتى تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات، واللاتى تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة.
- ٣ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع يهم بحق رأى الزوجة في حياتها مع زوجها" في المرتبة الثالثة بين الزوجات اللاتى تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ٣٠ سنة.
- ٤ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" في المرتبة الرابعة بين الزوجات اللاتى تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ٢٥ سنة.
- ٥ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" في المرتبة الخامسة بين الزوجات اللاتى تقل مدة زواجهن عن ٢٥ سنة.
- ٦ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع "يقلل من قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" في المرتبة السادسة بين الزوجات اللاتى تقل مدة زواجهن عن ٣٥ سنة.

٥ - العلاقة بين ضرب الزوجة ومميزات مادة الخلع.

يكشف جدول رقم (٣١) أنه عندما نضع في الاعتبار ضرب الزوج الزوجة عندتناول مميزات مادة الخلع، أن أعلى نسبة للزوجات اللائي ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع والتي بلغت ١٦,٥% كانت بين الزوجات اللائي تعرضن للضرب "مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها". وأن أعلى نسبة لمن ذكرن أنه من مميزات الخلع "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" والتي بلغت ٢٤,٨% كانت بين الزوجات اللائي تعرضن للضرب مرة واحدة، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" والتي بلغت ١٥,٩% كانت بين الزوجات اللائي تعرضن للضرب "مرتان"، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" والتي بلغت ١٨,٥% كانت بين الزوجات اللائي لم يتعرضن للضرب، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن " أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" والتي بلغت ٣٤,٨% كانت بين الزوجات اللائي تعرضن للضرب أكثر ١٠ مرات، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "تقليل قضائيا للطلاق المعروضة أمام المحاكم" والتي بلغت ٦,٨% كانت بين الزوجات اللائي تعرضن للضرب "مرتان"، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "يقلل من الأضرار للمترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" والتي بلغت ١١,٥% كانت بين الزوجات اللائي تعرضن للضرب من ٥-٣ مرات، وكانت أعلى نسبة لمن ذكرن لا أعرف والتي بلغت ١١% كانت بين الزوجات اللائي تعرضن للضرب مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها.

وعندتناول مميزات مادة الخلع تبعاً لنضرب الزوج الزوجة يتضح ما يلى:-

- بين الزوجات اللائي لم يتعرضن للضرب، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ١٠,٣%， ونسبة من ذكرن لا أعرف ١,٧%. أما عن مميزات الخلع، جاءت الإجابة "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٤,٦%， وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٢٠,٣%， وفي المرتبة الثالثة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ١٨,٥%， وفي المرتبة الرابعة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٥,٧%， وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار للمترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين

والزنا" بنسبة ٦٦,١%， وفى المرتبة السادسة "قليل قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٤٠%.

جدول رقم (٣١)

العلاقة بين ضرب الزوج للزوجة ومتغيرات مدة الخلع

- بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب مرة واحدة، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود ميزات لمادة الخلع ١٢,٢ %، ونسبة من نكرن لا أعرف ٥,٢ %. أما عن ميزات الخلع، جاءت الإجابة "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٤,٨ %، وفي المرتبة الثانية "أعطى للزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" بنسبة ٤,٠ %، وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٣,٣ %، وفي المرتبة الرابعة "الاهتمام بحق ورأى للزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ١,٥ %، وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٧,٢ %، وفي المرتبة السادسة "تقليل قضایا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٥,٢ %.

- بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب "مرتان"، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود ميزات لمادة الخلع ١٠,٨ %، ونسبة من نكرن لا أعرف ٥,١ %. أما عن ميزات الخلع، جاءت الإجابة "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٣,٣ %، وفي المرتبة الثانية "الاهتمام بحق ورأى الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ١٧,٦ %، وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ١٥,٩ %، وفي المرتبة الرابعة "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ١٤,٨ %، وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٩,٣ %، وفي المرتبة السادسة "تقليل قضایا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٦,٨ %.

- بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٣-٥ مرات، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود ميزات لمادة الخلع ٩,٨ %، ونسبة من نكرن لا أعرف ٥,٧ %. أما عن ميزات الخلع، فقد جاءت الإجابة "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٣,٨ %، وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٢٣,٩ %، وفي المرتبة الثالثة "الاهتمام بحق ورأى الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ١٣,٩ %، وفي المرتبة الرابعة "يقلل من الأضرار المترتبة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ١١,٥ %، وفي المرتبة الخامسة "تقليل قضایا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٦,٠ %، وفي المرتبة السادسة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ٥,٧ %.

- بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٦٠ امرات، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ١٤,٦%， ونسبة من ذكرن لا أعرف،٤%. أما عن مميزات الخلع، جاءت الإجابة "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٧,١%， وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ١٦,٧%， وفي المرتبة الثالثة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ١٠,٤%， وفي المرتبة الرابعة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ٨,٣%， وفي المرتبة الخامسة كل من تقليل قضابيا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" و "يقلل من الأضرار المرتبطة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٦,٣%， لكل منها.

- بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب أكثر من ٠٠ امرات، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ٨,٧%， ونسبة من ذكرن لا أعرف ٧%. أما عن مميزات الخلع، جاءت الإجابة "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٤,٨%， وفي المرتبة الثانية "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها" بنسبة ١٧,٤%， وفي المرتبة الثالثة "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ١٣%， وفي المرتبة الرابعة "يقلل من الأضرار المرتبطة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٧,٨%. وفي المرتبة الخامسة كل من " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" و "تقليل قضابيا الطلاق المعروضة على المحاكم" بنسبة ٤,٣% لكل منها.

- بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب "مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها"، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود مميزات لمادة الخلع ١٦,٥%， ونسبة من ذكرن لا أعرف ١١%. أما عن مميزات الخلع، جاءت الإجابة "أعطى الزوجة التي تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق في الطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٤,٣%， وفي المرتبة الثانية "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" بنسبة ٢٣,٩%， وفي المرتبة الثالثة " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" بنسبة ٨,٣%， وفي المرتبة الرابعة "الاهتمام بحق ورأي الزوجة في حياتها مع زوجها" بنسبة ٧,٨%， وفي المرتبة الخامسة "يقلل من الأضرار المرتبطة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" بنسبة ٥,٥%， وفي المرتبة السادسة "تقليل قضابيا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" بنسبة ٢,٨%.

ومما سبق يتضح ما يلى :-

- ١ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع "أعطى الزوجة التى تعانى من معاملة الزوج السيئة الحق فى الطلاق" فى المرتبة الأولى بين كل من الزوجات اللاتى لم يتعرضن للضرب، واللاتى تعرضن للضرب "مرتان"، ومن ٥-٣ مرات، ومن ١٠-٦ مرات، وأكثر من ١٠ مرات ، ومرات كثيرة لا أستطيع تذكرها.
- ٢ - جاءت الإجابة بأن نص المادة الخلع "يخفف من تعسف وسوء معاملة الزوج للزوجة" فى المرتبة الثانية بين كل من الزوجات اللاتى لم يتعرضن للضرب، ومن تعرضن للضرب من ٥-٣ مرات، ومن ١٠-٦ مرات، ومرات كثيرة لا أستطيع تذكرها.
- ٣ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع " يجعل الزوج يحافظ على زوجته" فى المرتبة الثالثة بين كل من الزوجات اللاتى تعرضن للضرب مرة واحدة، ومرتان، ومرات كثيرة لا أستطيع تذكرها.
- ٤ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع يهم "حق ورأى الزوجة فى حياتها مع زوجها" فى المرتبة الرابعة بين كل من الزوجات اللاتى تعرضن للضرب مرة واحدة، واللاتى تعرضن للضرب مرات كثيرة لا أستطيع تحديدها.
- ٥ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع "يقلل من الأضرار المرتبطة على عدم الطلاق مثل القتل بين الزوجين والزنا" فى المرتبة الخامسة بين كل من الزوجات اللاتى لم يتعرضن للضرب، واللاتى تعرضن للضرب مرة واحدة، "مرتان" ، ومن ٥-٣ مرات، ومرات كثيرة لا أستطيع تذكرها.
- ٦ - جاءت الإجابة بأن نص مادة الخلع "يقلل من قضايا الطلاق المعروضة أمام المحاكم" فى المرتبة السادسة بين كل من الزوجات اللاتى لم يتعرضن للضرب، واللاتى تعرضن للضرب مرة واحدة لو "مرتان" ، وأكثر من ١٠ مرات، ومرات كثيرة لا أستطيع تذكرها.

ثانياً : أضرار مادة الخلع

على الرغم مما كشفت عنه الدراسة من أن ٨٥,٢% من مفردات عينة الدراسة من الزوجات قد ذهبن إلى وجود مميزات لمادة الخلع، فإنه في المقابل ٨٦,١% من الزوجات قد نكزن وجود بعض الأضرار المرتبطة على وجود مادة الخلع.

يوضح جدول رقم (٣٢) والذي يعرض لأراء أفراد عينة الدراسة بشأن أضرار مادة الخلع الحقائق التالية :-

- ١ - جاء في المرتبة الأولى "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" بنسبة ٣٣,٩%.
- ٢ - وفي المرتبة الثانية جاءت الإجابة "انحراف الأبناء، وأصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٦,٣%.
- ٣ - وفي المرتبة الثالثة جاءت الإجابة "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١١,٥%.

جدول رقم (٣٢)
أضرار مادة الخلع

الأضرار	النسبة (%)	النوع
لا توجد أضرار	٩,٥	٢٣٨
هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج	٣٣,٩	٨٤٨
انحراف الأبناء، وأصابتهم بالأمراض النفسية	١٦,٣	٤٠٨
عطاء الزوجة الفرصة للتبرد على زوجها	٩	٢٢٥
انفصال الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك	١٠,٨	٢٧١
قد تعرف الزوجة حتى تستطيع تبيير المطلوب منها رده للزوج	٤,٥	١١٢
لن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع	١١,٥	٢٢٨
لا أعرف	٤,٤٠	١١٠
الإجمالي	١٠٠	٢٥٠٠

٤ - وفي المرتبة الرابعة جاءت الإجابة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ١٠,٨%.

٥ - وفي المرتبة الخامسة جاءت الإجابة "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٩%.

٦ - وفي المرتبة السادسة جاءت الإجابة "قد تحرف الزوجة حتى تستطيع تدبير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٤,٥%.

ومن الملحوظ أن نسبة من نكرون أنه لا توجد أضرار لمادة الخلع قد بلغت ٩,٥%， كما أن ٤,٤% قد نكرون "لا أعرف".

١ - العلاقة بين سن الزوجة وأضرار مادة الخلع.

يكشف جدول رقم (٣٣) أنه عندما نضع سن الزوجة في الاعتبار عند تناول أضرار مادة الخلع، أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي نكرون أنه لا توجد أضرار لمادة الخلع والتي بلغت ١١,٣% كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، وأعلى نسبة لمن نكرون أنه من أضرار الخلع "عدم الأسرة واتهامها واتهامها بفسقية الزواج" والتي بلغت ٤١,٩% كانت بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، وأن أعلى نسبة لمن نكرون "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" والتي بلغت ١٨,٣% كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، وأن أعلى نسبة لمن نكرون "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" والتي بلغت ١٠,٩% كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، وأن أعلى نسبة لمن نكرون "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" والتي بلغت ١٥,٤% كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، وأن أعلى نسبة لمن نكرون "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبير المطلوب منها رده للزوج" والتي بلغت ٩,٦% كانت بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، وأن أعلى نسبة لمن نكرون "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لنفعها إلى طلب الخلع" والتي بلغت ١٥,١% كانت بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة. وكانت أعلى نسبة لمن نكرون "لا أعرف" والتي بلغت ٨,١% بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة.

جدول رقم (٤٣)

وعند تناول أضرار مادة الخلع داخل كل فئة عمرية للزوجات يتضح ما يلى:

- بين الزوجات اللاتى تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، بلغت نسبة من نكرون عدم وجود أضرار لمادة الخلع ونسبة من نكرون "لا أعرف" ٨,١٪ لكل منهما. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٤١,٩٪، وفي المرتبة الثانية كل من "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" و "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على زوجها" بنسبة ١٥,١٪، وفي المرتبة الثالثة كل من "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" و "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على زوجها" بنسبة ٨,١٪ لكل منها، وفي المرتبة الخامسة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ٧٪، وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تغيير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٣,٥٪.

- بين الزوجات اللاتى تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، بلغت نسبة من نكرون عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٤,٩٪، ونسبة من نكرون "لا أعرف" ٣,٦٪. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٦,٥٪، وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء، وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٤٪، وفي المرتبة الثالثة كل من "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" و "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١١,١٪ لكل منها، وفي المرتبة الخامسة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ١٠,٢٪، وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تغيير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٤,١٪.

- بين الزوجات اللاتى تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، بلغت نسبة من نكرون عدم وجود أضرار لمادة الخلع ١١,٣٪، ونسبة من نكرون "لا أعرف" ٣,٩٪. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٠,٧٪، وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٨,٣٪، وفي المرتبة الثالثة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ١٢٪، وفي المرتبة الرابعة "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١١,٢٪، وفي المرتبة الخامسة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على

الزوج" بنسبة ٧,٨%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تبیر المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٤,٨%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٨,١%， ونسبة من تكون "لا أعرف" ٥,٤%. أما عن أضرار الخلع جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٣,٨%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء، وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٨,٢%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٢,٤%， وفي المرتبة الرابعة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ٩,٥%， وفي المرتبة الخامسة "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٨,٨%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تبیر المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٣,٨%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٨,٧%， ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٤,٣%. أما عن أضرار الخلع جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٤,٣%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء، وأصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٦,١%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١١,٣%， وفي المرتبة الرابعة "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على زوجها" بنسبة ١٠,٩%， وفي المرتبة الخامسة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ٩,١%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تبیر المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٥,٢%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٣,٨%， ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٧,٧%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٦,٥%， وفي المرتبة الثانية "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ١٥,٤%， وفي المرتبة الثالثة "انحراف الأبناء، وأصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١١,٥%，

وفي المرتبة الرابعة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٩,٦%， وفي المرتبة الخامسة كل من "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" و "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ٧,٧٠% لكل منها.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

- ١ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قدسيّة الزواج" في المرتبة الأولى بين جميع الفئات العمرية لزوجات عينة الدراسة
- ٢ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسيّة" في المرتبة الثانية بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٦٠ سنة.
- ٣ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" في المرتبة الثالثة بين كل من الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، وما بين ٤٠ إلى أقل من ٦٠ سنة.
- ٤ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" في المرتبة الخامسة بين كل من الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، وما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة.
- ٥ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبير المطلوب منها رده للزوج" في المرتبة السادسة بين جميع الزوجات ما دون ٦٠ سنة.

٤ - العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وأضرار مادة الخلع.

يكشف جدول رقم (٣٤) أنه عندما نضع في الاعتبار المستوى التعليمي للزوجة عند تناول أضرار مادة الخلع، أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع والتي بلغت ١٢,٣% كانت بين الزوجات الأميات، وان أعلى نسبة لمن ذكرن أنه من أضرار الخلع "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار

جدول رقم (٤)

قدسية الزواج" والتي بلغت ٣٧,٢% كانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" والتي بلغت ٢٢,٦% كانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" والتي بلغت ١١,٩% كانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولى، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" والتي بلغت ١٦,١% كانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "انحراف الزوجة حتى تستطع تغيير المطلوب منها رده للزوج" والتي بلغت ٦,٩% كانت بين الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "أن يسيء الزوج معاملة الزوج لدفعها لطلب الخلع" والتي بلغت ١٤,١% كانت بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية. وكانت أعلى نسبة لمن ذكرن "لا أعرف" والتي بلغت ١٣,٨% كانت بين الزوجات الأميات.

- بين الزوجات الأميات، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ١٢,٣%， ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ١٣,٨%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "عدم الأسرة وانهيارها وانهيار قدسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٤,٥%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٤,٦%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسيء الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١١,٩%， وفي المرتبة الرابعة كل من "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" و "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ٨,٩% لكل منها، وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطع تغيير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٣,٣٠%.

- بين الزوجات اللاتي تقرأن وكتبن ، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٨,١%， ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ١١,٦%. أما عن أضرار الخلع، فقد جاءت الإجابة "عدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قدسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٨,٣%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٥%， وفي المرتبة الثالثة "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ١١,٦%， وفي المرتبة الرابعة "أن يسيء الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ٩,٨%， وفي المرتبة الخامسة "اندفاع

الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ٨,٧%، وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٦,٩%.

- بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية ، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٤,٩%， ونسبة من نكرن "لا أعرف" ٥%. أما عن أضرار الخلع، فقد جاءت الإجابة "عدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٣,١%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٥,٦%， وفي المرتبة الثالثة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ١١,٩%， وفي المرتبة الرابعة كل من "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" و "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٠% لكل منهما، وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٥%.

- بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة ، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٩,١%， ونسبة من نكرن "لا أعرف" ٢,٦%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "عدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٧,٢%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٦,٣%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٠,٣%， وفي المرتبة الرابعة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ٩,٣%， وفي المرتبة الخامسة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٨,٢%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٤,٢%.

- بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة ، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٦,٩%， ونسبة من نكرن "لا أعرف" ٤,٥%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "عدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٥,٢%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٧,١%， وفي المرتبة الثالثة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ١١%， وفي المرتبة الرابعة "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ٩,٢%， وفي المرتبة

الخامسة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٦٨,٦%， وفي المرتبة السادسة "انحراف حتى تستطيع تبيير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٤,٨%.

- بين الزوجات الحالات على شهادة جامعية، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٧٧,٩%， ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٨,٠%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قدسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٥,١%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٦%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٤,١%， وفي المرتبة الرابعة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم التندم بعد ذلك" بنسبة ١٢,٩%， وفي المرتبة الخامسة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على زوجها" بنسبة ٨,٧%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تبيير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٤,٥%.

- بين الزوجات الحالات على شهادة فوق جامعية، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٨١,١%， أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قدسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٢,٣%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ٢٢,٦%， وفي المرتبة الثالثة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم التندم بعد ذلك" بنسبة ١٦,١%， وفي المرتبة الرابعة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٩,٧%， وفي المرتبة الخامسة "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ٨,١%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تبيير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٣,٢%.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى:-

١ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قدسية الزواج" في المرتبة الأولى بين جميع المستويات التعليمية للزوجات.

٢ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" في المرتبة الثانية بين جميع المستويات التعليمية للزوجات.

- ٣ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "أن يسيء الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بين كل من الزوجات الأميات، والحاصلات على شهادة متوسطة، والحاصلات على شهادة جامعية.
- ٤ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" في المرتبة الرابعة بين كل من الزوجات الحاصلات على شهادة أولية، ومتوسطة، وجامعية، وفي المرتبة الرابعة أيضاً جاءت الإجابة "أن يسيء الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بين كل من الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن، والحاصلات على شهادة أولية، وشهادة فوق متوسطة.
- ٥ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "اعطاء الزوجة الفرصة للتفرد على الزوج" في المرتبة الخامسة بين كل من الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة، وفوق متوسطة، وجامعية.
- ٦ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "انحراف الزوجة حتى تستطع تدبير المطلوب منها رده للزوج" في المرتبة السادسة بين جميع المستويات التعليمية للزوجات.

٣- العلاقة بين المستوى المهني للزوجة وأضرار مادة الخلع.

يكشف جدول رقم (٣٥) أنه عندما نضع في الاعتبار المستوى المهني للزوجة عندتناول أضرار مادة الخلع، أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي نذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع والتي بلغت ١٥,٩% كانت بين الزوجات العاملات عاملة ماهرة، وأعلى نسبة لمن ذكرن أنه من أضرار الخلع "عدم الأسرة وانهيارها وانهيار قسيمة الزواج" والتي بلغت ٥٧,١% كانت بين الزوجاتطالبات، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "انحراف الأبناء، وإصابتهم بالأمراض النفسية" والتي بلغت ٢٤,٦% كانت بين الزوجات العاملات عاملة غير ماهرة، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "اعطاء الزوجة الفرصة للتفرد على الزوج" والتي بلغت ٣٢,٣% كانت بين الزوجات العاملات في أعمال الإدارة العليا، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "اندفاع الزوجة بطلب الطلاق ثم الندم بعد ذلك" والتي بلغت ١٥,٥% كانت بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا، وأن أعلى نسبة

جدول رقم (٣٥) العلاقة بين المستوى المهني للزوجة وأضرار مادة الخلع

لمن ذكرن "انحراف الزوجة حتى تستطيع تغيير المطلوب منها رده للزوج" والتي بلغت ١١,١% كانت بين الزوجات العاملات في أعمال الادارة العليا، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها لطلب الخلع" والتي بلغت ١٨,٣% كانت بين الزوجات العاملات في عماله غير ماهره، وكانت أعلى نسبة لمن ذكرن "لا أعرف" والتي بلغت ١٨,٢% بين الزوجات العاملات عماله غير ماهره.

وعند تناول أضرار مادة الخلع داخل كل فئة مهنية للزوجات يتضح ما يلى:-

- بين الزوجات العاملات في أعمال الادارة العليا، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" صفر% لكل منهما. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "إعطاء الزوجة الفرصة للتفرد على الزوج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٣,٣%， وفي المرتبة الثانية "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" بنسبة ٢٢,٢%， وفي المرتبة الثالثة كل من "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" و"انفصال الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" و"انحراف الزوجة حتى تستطيع تغيير المطلوب رده للزوج" و"أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١١,١% لكل منهم.

- بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٥٥%， ونسبة من ذكرن "لا أعرف" صفر%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٥%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٨%، وفي المرتبة الثالثة "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٦%， وفي المرتبة الرابعة "انفصال الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ١٥%， وفي المرتبة الخامسة "إعطاء الزوجة الفرصة للتفرد على الزوج" بنسبة ٨%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تغيير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٣%.

- بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٣٠,٢%， ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٧%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٥,٥%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم

بالأمراض النفسية" بنسبة ١٧,٨%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٣,٣%， وفي المرتبة الرابعة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ١٠,٥%， وفي المرتبة الخامسة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٨,٩%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبیر المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٦,٣%.

- بين الزوجات العاملات في أعمال كاتيبة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٩,٧%， ونسبة من ذكرن "لا اعرف" ٢,٢%. أما عن أضرار الخلع، فقد جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٤١,٦%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٣,٩%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١١%， وفي المرتبة الرابعة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ٩,٥%， وفي المرتبة الخامسة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٧,٧%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبیر المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٤,٤%.

- بين الزوجات العاملات في عمالة ماهرة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ١٥,٩%， ونسبة من ذكرن "لا اعرف" ٣,٢%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٨,١%， وفي المرتبة الثانية "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ١٢,٧%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١١,١%， وفي المرتبة الرابعة "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ٩,٥%， وفي المرتبة الخامسة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٧,٩%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبیر المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٦,١%.

- بين الزوجات العاملات عمال نصف ماهرة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة العنف ١٥%， ونسبة من ذكرن "لا اعرف" ١٠%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٢,٥%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم

بالأمراض النفسية بنسبة ١٢,٥%， وفي المرتبة الثالثة كل من "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" و "أن يسأ الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٠٪ لكل منها، وفي المرتبة الخامسة كل من "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" و "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٢,٥٪ لكل منها.

- بين الزوجات العاملات عماله غير ماهرة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ١٣,٨٪، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ١٨,٣٪. أما عن أضرار الخلع "جاءت الإجابات" هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار نفسية الزواج" و "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٤,٦٪ لكل منها، وفي المرتبة الثالثة "أن يسأ الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٨,٣٪، وفي المرتبة الرابعة كل من "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" و "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ٤,٦٪ لكل منها.

- بين الزوجات الطالبات ، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٧,١٪، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" صفر٪. أما عن أضرار الخارج، فقد جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار نفسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٥٧,١٪، وفي المرتبة الثانية كل من "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" و "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" و "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" و "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبير المطلوب منها رده للزوج" ، وأن يسأ الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ٧,١٪ لكل منهم.

- بين الزوجات غير العاملات (ربة المنزل)، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٩٪، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٦,٢٪. أما عن أضرار الخلع، فقد جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار نفسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٠,٧٪، وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٦,٧٪، وفي المرتبة الثالثة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ١١,٤٪، وفي المرتبة الرابعة "أن يسأ الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٠,٨٪، وفي المرتبة الخامسة

"اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٩٠,٩% وفى المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبیر المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٥٥,٥%

واما سبق يتضح ما يلى :-

- ١ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "هدم الأسرة وانهيارها وأنهيار قنسية الزوج" في المرتبة الأولى بين جميع المستويات المهنية للزوجات ما عدا الزوجات العاملات في أعمال الإدارة العليا
- ٢ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بين كل من الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا، والأعمال المهنية، والكتابية، والعاملة نصف الماهرة، والطالبات، والزوجات غير العاملات (ربة المنزل).
- ٣ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "أن يسنى الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى الخلع" في المرتبة الثالثة بين جميع المستويات المهنية للزوجة ما عدا الزوجات الطالبات، والزوجات غير العاملات (ربة منزل)
- ٤ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" في المرتبة الرابعة بين كل من الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا، وفي الأعمال المهنية، والكتابية، والعاملة غير الماهرة.
- ٥ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على زوجها" في المرتبة الخامسة بين كل من الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا، وأعمال مهنية، وكتابية، وعاملة ماهرة، وعاملة نصف ماهرة، والزوجات غير العاملات (ربة منزل).
- ٦ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبیر المطلوب منها رده للزوج" في المرتبة السادسة بين كل من الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا، وأعمال مهنية، وكتابية، وعاملة ماهرة، وعاملة نصف ماهرة، والزوجات غير العاملات (ربة منزل).

٤- العلاقة بين مدة الزواج وأضرار مادة الخلع.

كشف جدول رقم (٣٦) أنه عندما نضع في الاعتبار مدة الزواج عند تناول ضرار مادة الخلع، أن أعلى نسبة للزوجات اللائي نذكرن عدم وجود أضرار مادة الخلع والتي بلغت ١٣,٦% كانت بين الزوجات اللائي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن أنه من أضرار لخلع "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قنسية الزواج" والتي بلغت ٣٧,٧% كانت بين الزوجات اللائي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة، وأن على نسبة لمن ذكرن "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" والتي بلغت ٢٠,٩% كانت بين الزوجات اللائي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على زوج" والتي بلغت ١٢% كانت بين كل من الزوجات اللائي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة، وما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة. أن أعلى نسبة لمن ذكرن "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" والتي لفعت ١٢,٧% كانت بين الزوجات اللائي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات، وأن على نسبة لمن ذكرن "انحراف الزوجة حتى تستطيع تغيير المطلوب منها لرده لزوج" والتي بلغت ٨% كانت بين الزوجات اللائي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٤ إلى أقل من ٤٠ سنة، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "أن يسني الزوج معاملة زوجة لدفعها إلى طلب الخلع" والتي بلغت ١٣% كانت بين الزوجات اللائي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ نسبة. وكانت أعلى نسبة لمن ذكرن "لا أعرف" والتي تبلغ ٨% كانت بين الزوجات اللائي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة.

ووند تناول أضرار مادة الخلع تبعاً لمدة الزواج يتضح ما يلى :-

- بين الزوجات اللائي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ١٠,١%， ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٣,٨%. ما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قنسية زواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٦,٢%， وفي المرتبة الثانية "اندفاع الزوجة طلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ١٢,٧%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسني الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٢,٣%， وفي المرتبة

جدول رقم (٣٦) العلاقة بين مدة الزواج وأضرار مدة الخلع

الرابعة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ١٠,٩%， وفي المرتبة الخامسة "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ٩,٥%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تهير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٤,٤%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود أضرار لمدة الخلع ٨,١%， ونسبة من نكرن "لا أعرف" ٣,٩%. أما عن أضرار الخلع، جاعت الإجابة "عدم الأسرة وأنهيارها، وأنهيار قدرية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٣,٥%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ٢٠,٩%， وفي المرتبة الثالثة "انفصال الزوجة بطلب الخلع ثم التدم بعد ذلك" بنسبة ١١,٥%， وفي المرتبة الرابعة "أن يسن الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٠,٢%， وفي المرتبة الخامسة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٨,٥%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تهير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٣,٥%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود أضرار لمدة الخلع ٩,٢%， ونسبة من نكرن "لا أعرف" ٤%. أما عن أضرار الخلع، جاعت الإجابة "عدم الأسرة وأنهيارها وأنهيار قدرية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣١,٨%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٨,٢%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسن الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٢,٦%， وفي المرتبة الرابعة "انفصال الزوجة بطلب الخلع ثم التدم بعد ذلك" بنسبة ١١,٨%， وفي المرتبة الخامسة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٦,٩%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تهير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٥,٥%.

- بين للزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود أضرار لمدة الخلع ١٣,٦%， ونسبة من نكرن "لا أعرف" ٤,٢%. أما عن أضرار الخلع، جاعت الإجابة "عدم الأسرة وأنهيارها وأنهيار قدرية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٣,١%， وفي المرتبة

الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ٢٠%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسن الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١١,٩%， وفي المرتبة الرابعة "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٧,٥%， وفي المرتبة الخامسة "انفصال الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ٥,٦%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تغيير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٤,٢%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة، بلغت نسبة من نكرون عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٨,٤%， ونسبة من نكرون "لا أعرف" ٧%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قدرية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٢,٦%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٥,٤%， وفي المرتبة الثالثة "انفصال الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ١٢,١%， وفي المرتبة الرابعة "أن يسن الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ٩,٩%， وفي المرتبة الخامسة "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٩,٢%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تغيير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٥,٥%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة، بلغت نسبة من نكرون عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٦%， ونسبة من نكرون "لا أعرف" ٣,٨%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قدرية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٦,٨%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٦,٥%， وفي المرتبة الثالثة كل من "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" و "أن يسن الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٢% لكل منها، وفي المرتبة الخامسة "انفصال الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ٨,٣%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تغيير المطلوب رده للزوج" بنسبة ٤,٥%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة، بلغت نسبة من نكرون عدم وجود أضرار لمادة الخلع ١٠,١%， ونسبة من نكرون "لا أعرف" ٥,٨%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة

وانهيار قنسية للزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٧,٧%， وفي المرتبة الثانية انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية بنسبة ١٥,٩%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسni الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٣%， وفي المرتبة الرابعة "اندفاعة الزوجة بطلب الخلع ثم للندم بعد ذلك" بنسبة ٨,٢%， وفي المرتبة الخامسة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٧,٢%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تغيير المطلوب رده للزوج" بنسبة ٤,٤%.

- بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤ سنة، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٤%， ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٨%. لما عن أضرار للخلع، جامت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قنسية للزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٨%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٨%， وفي المرتبة الثالثة كل من "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" و "اندفاعة الزوجة بطلب الخلع ثم للندم بعد ذلك" بنسبة ١٢% لكل منها، وفي المرتبة الخامسة "أن يسni الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٠%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تغيير المطلوب رده للزوج" بنسبة ٨%.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :

- ١ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قنسية للزواج" في المرتبة الأولى بين جميع الزوجات بصرف النظر عن مدة الزواج.
- ٢ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" في المرتبة الثانية بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ٤٠ سنة.
- ٣ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "أن يسni الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" في المرتبة الثالثة بين كل من الزوجات التي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات، واللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ٢٠ سنة، واللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة.

٤ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "اعطاء الزوجة الفرصة للتردد على الزوج" في المرتبة الخامسة بين كل من الزوجات اللاتي تناولن مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٥ سنة، وما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة، وما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة.

٥ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبير المطلوب منها رده للزوج" في المرتبة السادسة بين جميع الزوجات بصرف النظر عن مدة الزواج.

٦- العلاقة بين ضرب الزوج الزوجة وأضرار مدة الخلع.

يكشف جدول رقم (٣٧) أنه عندما نضع في الاعتبار ضرب الزوج الزوجة عند تناوله أضرار مادة الخلع، أن أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن عدم وجود أضرار للخلع والتي بلغت ٢١,٧% كانت بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب أكثر من ١٠ مرات، وأعلى نسبة لمن ذكرن أنه من أضرار مادة الخلع "عدم الأسرة وتهيئتها وتهيئارها وتهيئار قسيمة الزواج" والتي بلغت ٣٧,٤% كانت بين الزوجات اللاتي لم يتعرضن للضرب، وأعلى نسبة لمن ذكرن "انحراف الأبناء وإصابة إصابتهم بالأمراض النفسية" والتي بلغت ٢٦,١% كانت بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب أكثر من ١٠ مرات، وأعلى نسبة لمن ذكرن "اعطاء الزوجة الفرصة للتردد على الزوج" والتي بلغت ١٢,٣% كانت بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٥-٣ مرات، وأعلى نسبة لمن ذكرن "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" والتي بلغت ١١,٩% كانت بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب "مرتان"، وأن أعلى نسبة لمن ذكرن "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبير المطلوب منها رده للزوج" والتي بلغت ٨,٣% كانت بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٦-١٠ مرات، وأعلى نسبة لمن ذكرن أن يسن الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" والتي بلغت ٢١,٧% كانت بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب أكثر من ١٠ مرات، وكانت أعلى نسبة للزوجات اللاتي ذكرن "لا أعرف" والتي بلغت ١٧,٤% كانت بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب أكثر من ١٠ مرات.

و عند تناول أضرار مدة الخلع تبعاً لضرب الزوج للزوجة يتضح ما يلى:-

- بين الزوجات اللاتي لم يتعرضن للضرب، بلغت نسبة من نكرون عدم وجود أضرار لمدة الخلع ٩٠,٤ %، ونسبة من نكرون لا أعرف ٢٠,٤ %. أما

جدول رقم (٢٧)

العلاقة بين ضرب الزوج للزوجة وأضرار مدة الخلع

الضرر	نوع											
											أضرار	غير محدد
١٦٤٣	٧٩	١٦٧	٦٨	١٨٧	١٥٣	٢٩٠	٦١٤	١٥٠	٦١٤	١٥٠	٦١٤	٦١٤
% ١٠٠	% ٧,٤	% ١٠,٢	% ٤,١	% ١١,٤	% ٩,٣	% ١٥,٨	% ٣٧,٤	% ٩,٤	% ٣٧,٤	% ٩,٤	% ٣٧,٤	% ٩,٤
% ٦٥,٧	% ٢٠,٥	% ٥٨	% ٦١,٧	% ٦٩	% ٦٨	% ٦٢,٧	% ٦٧,٤	% ٦٠,١	% ٦٧,٤	% ٦٠,١	% ٦٧,٤	% ٦٠,١
٤٧٠	١٠	٤٧	١٠	٤٧	٣٢	٦٦	٤٨	٣٢	٤٧	٣٢	٤٧	٤٧
% ١٠٠	% ٠,٣	% ١٧,٧	% ٠,٣	% ١٠,٧	% ٨,٥	% ١٧	% ٤٤,٧	% ٧,٨	% ٤٤,٧	% ٧,٨	% ٤٤,٧	% ٧,٨
% ٦١,٨	% ١٧,٣	% ١١,٥	% ١٧,٦	% ١٠,٧	% ١٠,٧	% ١٧,٣	% ١٧,٣	% ١٠,٤	% ١٧,٣	% ١٠,٤	% ١٧,٣	% ١٠,٤
١٧٧	٥	٤٧	١٧	٤٧	٣٢	٦٦	٤٨	٣٢	٤٧	٣٢	٤٧	٤٧
% ١٠٠	% ٣,٦	% ١٠,٣	% ٣,٦	% ١١,٩	% ٩,٧	% ١٩,٠	% ٣٩,٠	% ٣,٦	% ٣٩,٠	% ٣,٦	% ٣٩,٠	% ٣,٦
% ٧	% ٦,٥	% ٩,٤	% ٦٠,٧	% ٧,٧	% ٧,٧	% ٧,٣	% ٧,٣	% ٧	% ٧,٣	% ٧	% ٧,٣	% ٧
١٣٧	١١	١٦	٠	١٠	١٠	٧٥	٧٠	١٧	٧٠	١٧	٧٠	١٧
% ١٠٠	% ٩	% ١١,٠	% ٤,١	% ٨,٧	% ١٢,٧	% ٢٠,٠	% ٢٤,٧	% ٩,٨	% ٢٤,٧	% ٩,٨	% ٢٤,٧	% ٩,٨
% ٦٤,٩	% ١,٠	% ٦,٩	% ٦,٠	% ٧,٧	% ٧,٧	% ٧,١	% ٧,١	% ٢,٠	% ٧,١	% ٢,٠	% ٧,١	% ٢,٠
٤٨	٧	٨	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
% ١٠٠	% ٣,٧	% ١٧,٧	% ٨,٣	% ٨,٣	% ٨,٣	% ١٧,٧	% ٧٥	% ١٠,٦	% ٧٥	% ١٠,٦	% ٧٥	% ١٠,٦
% ٦١,٩	% ٣,٧	% ٧,٨	% ٢,٦	% ١,٥	% ١,٥	% ١,٨	% ١	% ١,٤	% ١,٨	% ١,٤	% ١,٨	% ١,٤
٤٧	٦	٥	١	١	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
% ١٠٠	% ١٧,٤	% ٢١,٧		% ٦,٣		% ٢٣,١	% ٨,٧	% ٢١,٧	% ٨,٧	% ٢١,٧	% ٨,٧	% ٢١,٧
% ٥٠,٩	% ٣,٧	% ١,٧		% ٠,٤		% ١,٥	% ٠,٤	% ٠,٤	% ١,٥	% ٠,٤	% ١,٥	% ٠,٤
٤١٨	٢٢	٢٤	٨	١٩	١٢	٢٦	٥١	٢٢	٢٤	٢٢	٢٤	٢٤
% ١٠٠	% ١٥,١	% ١٥,٦	% ٣,٧	% ٨,٧	% ٦	% ١٥,٦	% ٤٢,٤	% ١١,٩	% ٤٢,٤	% ١١,٩	% ٤٢,٤	% ١١,٩
% ٨,٧	% ٣٠	% ١١,٨	% ٧,١	% ٧	% ٦,٨	% ٨,٣	% ٦	% ١٠,٩	% ٨,٣	% ١٠,٩	% ٨,٣	% ١٠,٩
٤٥٠	١١٠	٤٨٨	١١٧	٤٧١	٢٧٥	٤٠٨	٤٨٨	٢٧٥	٤٧١	٢٧٥	٤٨٨	٤٧١
% ١٠٠	% ١,١	% ١١,٥	% ١,٥	% ١٠,٤	% ٩	% ١٣,٧	% ٣٢,٩	% ٩,٥	% ٣٢,٩	% ٩,٥	% ٣٢,٩	% ٩,٥
% ٦١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠	% ١,٠

عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٧,٤%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٥,٨%， وفي المرتبة الثالثة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ١١,٤%， وفي المرتبة الرابعة "أن يسن الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٠,٢%， وفي المرتبة الخامسة "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٩,٣%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطع تغيير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٤,١%.

- بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب مرة واحدة بلغت نسبة من نكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٧,٨%， ونسبة من نكرن "لا أعرف" ٥,٦%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٢,٦% وفي المرتبة الثانية "الحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٧%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسن الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٢,٢%， وفي المرتبة الرابعة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ١٠,٧%， وفي المرتبة الخامسة "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٨,٥%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطع تغيير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٥,٦%.

- بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب "مرتان"، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٨%， ونسبة من نكرن "لا أعرف" ٢,٨%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قنسية الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٩%， وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ١٦,٥%， وفي المرتبة الثالثة "أن يسن الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٥,٣%， وفي المرتبة الرابعة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ١١,٩%， وفي المرتبة الخامسة "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ٩,٧%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطع تغيير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٦,٨%.

- بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٥-٣ مرات، بلغت نسبة من نكرن عدم وجود أضرار لمادة الخلع ٩,٨%， ونسبة من نكرن "لا

أعرف%.9%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قسيمة الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٦٤,٦% ، وفي المرتبة الثانية "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" بنسبة ٢٠,٥% ، وفي المرتبة الثالثة "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" بنسبة ١٢,٣% ، وفي المرتبة الرابعة "لن يسْنَ الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١١,٥% ، وفي المرتبة الخامسة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ٨,٢% ، وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٤,١%.

- بين الزوجات اللائي تعرضن للضرب من ٦-١٠ مرات، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمدة الخلع ٤٠,٤%، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ٦,٣%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قسيمة الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٥% ، وفي المرتبة الثانية كل من "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" و "أن يسْنَ الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٦,٧% لكل منهما، وفي المرتبة الرابعة كل من "إعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" و "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" و "انحراف الزوجة حتى تستطيع تدبير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٨,٣% لكل منهم.

- بين الزوجات اللائي تعرضن للضرب أكثر من ١٠ مرات، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمدة الخلع ٢١,٧%، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ١٧,٤%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٦,١%، و "أن يسْنَ الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" في المرتبة الثانية بنسبة ٢١,٧%، وفي المرتبة الثالثة "هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قسيمة الزواج" بنسبة ٨,٧%، وفي المرتبة الرابعة "اندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ٤,٣%.

- بين الزوجات اللائي تعرضن للضرب "مرات كثيرة لا تستطيع تذكرها"، بلغت نسبة من ذكرن عدم وجود أضرار لمدة الخلع ١١,٩%، ونسبة من ذكرن "لا أعرف" ١٥,١%. أما عن أضرار الخلع، جاءت الإجابة "هدم الأسرة وانهيارها، وانهيار قسيمة الزواج" في المرتبة الأولى بنسبة ٢٣,٤%،

وفي المرتبة الثانية كل من "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" و "أن يسن الزوج معاملة الزوجة لدفعها إلى طلب الخلع" بنسبة ١٥,٦% لكل منهما، وفي المرتبة الرابعة "اندفاعة الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" بنسبة ٨,٧%， وفي المرتبة الخامسة "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على زوجها" بنسبة ٦%， وفي المرتبة السادسة "انحراف الزوجة حتى تستطيع تغيير المطلوب منها رده للزوج" بنسبة ٣,٧%.

وما سبق يتضح ما يلى :-

- ١ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "عدم الأسرة وانهيارها وأنهيار نفسية الزوج" في المرتبة الأولى بين جميع الزوجات - ما عدا من تعرضن للضرب أكثر من ١٠ مرات - بصرف النظر عن التعرض للضرب من عدمه.
- ٢ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "انحراف الأبناء وإصابتهم بالأمراض النفسية" في المرتبة الثانية بين جميع الزوجات بصرف النظر عن التعرض للضرب من عدمه.
- ٣ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "اندفاعة الزوجة بطلب الخلع ثم الندم بعد ذلك" في المرتبة الرابعة بين كل من الزوجات اللاتي تعرضن للضرب مرة واحدة، ومرتان، ومن ٦-١٠ مرات، وأكثر من ١٠ مرات، ومرات كثيرة لا أستطيع تذكرها.
- ٤ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "اعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على الزوج" في المرتبة الخامسة بين كل من الزوجات اللاتي لم يتعرضن للضرب، واللاتي تعرضن للضرب مرة واحدة، ومرتان، ومرات كثيرة لا أستطيع تذكرها.
- ٥ - جاءت الإجابة بأنه من أضرار نص مادة الخلع "انحراف الزوجة حتى تستطيع تغيير المطلوب منها رده للزوج" في المرتبة السادسة بين كل من الزوجات اللاتي لم يتعرضن للضرب، واللاتي تعرضن للضرب مرة واحدة، ومرتان ومن ٣-٥ مرات، ومرات كثيرة لا أستطيع تذكرها.

ثالثاً : إساءة الزوجة استخدام حق الخلع

بناء على ما أوضحته الدراسة من وجود مميزات وعيوب لمادة الخلع في رأى الزوجات، يبرز تساول أساسى مواده هل يمكن أن تنسى الزوجة استخدام حق الخلع؟ وأيا كانت الإجابة فما هي مبررات ذلك؟ فلقد تبين أن ٦١,١٪ من الزوجات قد ذكرن إمكانية أن تنسى الزوجة استخدام حق الخلع.

١ - العلاقة بين سن الزوجة وإمكانية إساءة استخدام حق الخلع.

كانت أعلى نسبة للموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع والتي بلغت ٦٩,٢٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة بنسبة ٦٣,٥٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة بنسبة ٦٢,١٪ لكل منهما، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ٥٩,٤٪، ثم بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة بنسبة ٥٥,٨٪. وبصفة عامة بلغت نسبة الموافقة على أن الزوجة يمكن أن تنسى استخدام حق الخلع بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٤٠ سنة ٥٨,٨٪، وبين الزوجات اللاتي تزيد أعمارهن عن ٤٠ سنة ٦٤,٩٪.

٢ - العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وإمكانية إساءة استخدام حق الخلع.

كانت أعلى نسبة للموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع والتي بلغت ٦٧,٧٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية، بليها الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية بنسبة ٦٢,٤٪، ثم الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة بنسبة ٦١,٢٪، ثم الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة بنسبة ٦١٪، ثم الزوجات الحاصلات على شهادة أولى بنسبة ٥٥٪، ثم الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن بنسبة ٥٢٪، ثم الزوجات الأمهات بنسبة ٤٨٪. وبصفة عامة كانت نسبة الموافقة على أن الزوجة يمكن أن تنسى استخدام حق الخلع بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة وفوق متوسطة فرقها ٧٦,٥٪، وبين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة وفوق متوسطة

١٦١،١%， وبين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية ٥٥%， وبين الزوجات الأميات واللاتي يكتبن ويقرأن ٥٠%.

٣- العلاقة بين المستوى المهني للزوجة وإمكانية إساءة استخدام حق الخلع.

كانت أعلى نسبة للموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع والتي بلغت ٧٧،٨% بين الزوجات العاملات في أعمال الإدارة العليا، بليها الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا بنسبة ٦٩%， ثم الزوجات العاملات في أعمال مهنية بنسبة ٦٨،٦%， ثم الزوجات الطالبات بنسبة ٦٤،٣%， ثم الزوجات العاملات في أعمال كتابية بنسبة ٦٣،٢%， ثم بين الزوجات العاملات في عالة ماهرة بنسبة ٦٠،٣%， ثم بين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) بنسبة ٤٥%， ثم بين الزوجات العاملات في عالة نصف ماهرة بنسبة ٥٨،٨%， وعالة غير ماهرة بنسبة ٣٢،٣%. وبصيغة عامية بلغت نسبة الموافقة على إمكانية إساءة الزوجة لاستخدام حق الخلع بين الزوجات العاملات في أعمال الإدارة العليا، والأعمال المهنوية العليا ٧٢،٤%， وبين الزوجات العاملات في أعمال مهنية، وأعمال كتابية ٦٥،٩%， ثم بين العاملات في عالة ماهرة، ونصف ماهرة، وغير ماهرة ٤٥،٩%， وبين الزوجات الطالبات ٦٤،٣%， وبين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) ٥٨،٨%

٤- العلاقة بين مدة الزواج وإمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع

كانت أعلى نسبة للموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع والتي بلغت ٦٥،٦% بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة، بليها بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة بنسبة ٦٥،٢%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٦٣،٢%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات بنسبة ٦٢،٣%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ٦٢%， ثم بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات بنسبة ٦١%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ٦٠%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة بنسبة

٤٥٤،٧%. وبصفة عامة بلغت نسبة الموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٢٠ سنة ٥٩،٥%， ويُبين الزوجات اللاتي تزيد مدة زواجهن عن ٢٠ سنة ٦٤%.

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :

- ١ - وجود علاقة طردية بين سن الزوجة والموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع، فكلما ارتفع سن الزوجة ارتفعت نسبة الموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع.
- ٢ - وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي للزوجة، والموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة ارتفعت نسبة الموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع.
- ٣ - وجود علاقة طردية بين المستوى المهني للزوجة، والموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع، فكلما ارتفع المستوى المهني للزوجة ارتفعت نسبة الموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع.
- ٤ - وجود علاقة طردية بين مدة الزواج، والموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع، فكلما زادت مدة الزواج زادت نسبة الموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع.

٥ - مبررات إساءة الزوجة استخدام حق الخلع.
من أبرز المبررات التي ساقتها الزوجات لإمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع ما يلى :

المبررات	(من إجمالي المبررات)	(من إجمالي العنبة)
- طلب المرأة الخلع لأى سبب وليس لظروف تهربية قوية	%٢٢،٤	%١٩،٨
- تمرد المرأة على زوجها أحياناً بدون أسباب حقيقية	%٢٩،٤	%١٨
- أن يكون الهدف من طلب المرأة للخلع هو الزواج من آخر	%٢٢،٦	%١٣،٨
- قد تتحكم في المرأة نزواتها دون مراعاة لمصلحة الآخرين	%١٥،٥	%٩،٥

٦- مبررات عدم إساءة الزوجة استخدام حق الخلع.
وفي المقابل من أبرز المبررات التي نكرتها الزوجات لعدم إمكانية الزوجة إساءة استخدام حق الخلع ما يلى :

المبررات	(من إجمالي العينة)	(من إجمالي المبررات)
- لن تنجا المرأة لطلب الخلع إلا إذا علت من زوجها بدرجة كبيرة	%١٥,١	%٣٨,٨
- المرأة بطبيعتها حريصة على أسرتها واستمرار حياتها مع زوجها	%١٢,٢	%٣١,٤
- المرأة المصرية تحمل الكثير من أجل أولادها ولن تنجا للخلع بسهولة	%١١,٦	%٢٩,٨

الفصل السابع الخلع في صالح من؟

يحاول هذا الفصل الوقوف على آراء مفردات عينة الدراسة حول ما إذا كان نص مادة الخلع من وجهة نظرهن في صالح الزوجة ومبررات ذلك، وأيضاً إذا ما كان في صالح الزوج، ومبررات ذلك. وينتهي الفصل بتضيية صريحة مباشرة تتعلق بمعنى موافقة مفردات عينة الدراسة على استخدام حق الخلع، واللجوء إليه من عدمه، ومبررات استخدامه أو الامتناع عن استخدامه، باعتبار أن ذلك لا يعكس اتجاه الزوجات نحو الخلع بقدر ما يعكس موقفاً واضحاً وصريحاً ومحدداً من الخلع فالنص القانوني لمادة الخلع موجود ولكن درجة الموافقة على استخدامه من عدمه تعكس مدى حاجة الزوجات إليه من عدمه. أنه من الأهمية بمكان تحديد موقف الزوجات من هذا النص القانوني، هل هو يمثل حماية لهن من حياة زوجية مؤلمة وزوج قاسي؟ هل هو بمثابة عصا للتهديد يمكن اللجوء إليها عندما تسوء العلاقات داخل الأسرة لعل الزوج يرتدع ويعود حساباته ويصلح من سلوكياته؟ هل أعطى للزوجة قوة لم تكن متاحة لها من قبل في علاقتها بالزوج؟ هذه الأسئلة وأخرى ما زالت في حاجة إلى الإجابة عليها.

أولاً : هل مادة الخلع في صالح الزوجة؟

بقدر ما كان السؤال مباشراً للزوجات : هل مادة الخلع في صالح الزوجة؟ بقدر ما كانت الإجابة مباشرة بالإيجاب بين ٦١.٦% من الزوجات. ولكن ما الذي يقف وراء هذه الإجابة؟ هل لهذه الإجابة علاقة بسن الزوجة، ومستوى تعليمها، ومستواها المهني، ومدة الزواج، ومدى تعرضها للضرب من الزوج، وما إذا كانت قد فكرت في الطلاق من قبل، وما إذا كانت تعتقد أن مادة الخلع مبنية أو مخالفة للشريعة؟

١- العلاقة بين سن الزوجة وأن مادة الخلع في صالحها.

كانت أعلى نسبة للموافقة على لن مادة الخلع في صالح للزوجة والتي بلغت ٧٢.٦% بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من

٤٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٧١,٩%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة بنسبة ٧٠,١%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة بنسبة ٦١,٦%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة. وبصفة عامة بلغت نسبة الموافقة على أن مادة الخلع في صالح الزوجة بين من تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة ٦١,٦%， وبين من تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٥٠ سنة ٧١,٥%， وبين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٧٠ سنة ٦٠,٨%.

٢ - العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة وأن مادة الخلع في صالحها.

كانت أعلى نسبة للموافقة على أن مادة الخلع في صالح الزوجة والتي بلغت ٧٦٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية ، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية بنسبة ٧١,٣٪ ، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة بنسبة ٧١,١٪، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة بنسبة ٦٥,٨٪، ثم بين الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن بنسبة ٦٤,٢٪، ثم بين الزوجات الأميات بنسبة ٦٢,٥٪. وبصفة عامة كانت نسبة المخالفات على أن مادة الخلع في صالح الزوجة بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية وما فوقها ٧١,٨٪، وبين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة وفوق المتوسطة ٦٨,٤٪، وبين الزوجات والحاصلات على شهادة أولية ٧١,٣٪، وبين الزوجات الأميات اللاتي يقرأن ويكتبن ٦٣,٣٪.

٣ - العلاقة بين المستوى المهني للزوجة وأن مادة الخلع في صالحها.

كانت أعلى نسبة للموافقة على أن مادة الخلع في صالح الزوجة والتي بلغت ٨٥,٧٪ بين الزوجاتطالبات، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية علها بنسبة ٨٠٪، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية بنسبة ٧٧,٦٪، ثم بين الزوجات العاملات في عماله ماهرة بنسبة ٧٣٪، ثم بين

الزوجات العاملات فى أعمال كتابية بنسبة ٧٢,٩%， ثم بين الزوجات العاملات فى عاملة نصف ماهرة بنسبة ٧٢,٥%， ثم بين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) بنسبة ٦٦,٨%， ثم بين الزوجات العاملات عاملة غير ماهرة العلية بنسبة ٦٦,٢%. وبصفة عامة بلغت نسبة الموافقة على أن مادة الخلع فى صالح الزوجة بين الزوجات العاملات فى الادارة العليا، والأعمال المهنية العليا ٧٣,٣%， وبين الزوجات العاملات فى أعمال مهنية وكتابية ٧٥,٢%， وبين الزوجات العاملات فى عاملة ماهرة، ونصف ماهرة وغير ماهرة ٧٠,٦%， وبين الزوجات طالبات ٨٥,٧%， وبين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) ٦٦,٨%. و من الملاحظ أن نسبة الموافقة على أن مادة الخلع فى صالح الزوجة كانت بين الزوجات العاملات ٦٦,٨%， والزوجات غير العاملات ٧٢,٧%， وبين الزوجات طالبات ٨٥,٧%.

٤ - العلاقة بين مدة الزواج وأن مادة الخلع فى صالح الزوجة.

كانت أعلى نسبة للموافقة على أن مادة الخلع فى صالح الزوجة والتي بلغت ٧٣,٩% بين الزوجات اللاتى تتراوح مدة زواجهن بين ٣٠ إلى أقل من ٢٥ سنة، ثم بين الزوجات اللاتى تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ٧٣,٧%， ثم بين الزوجات اللاتى تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٧٢,٢%， ثم بين الزوجات اللاتى تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة بنسبة ٧١,٩%， ثم بين الزوجات اللاتى تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات بنسبة ٧٠,٧%， ثم بين الزوجات اللاتى تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات بنسبة ٧٠,٢%， ثم بين الزوجات اللاتى تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ٧١,٦%. وبصفة عامة فقد بلغت نسبة الموافقة على أن مادة الخلع فى صالح الزوجة بين الزوجات اللاتى تزيد مدة زواجهن عن ٢٠ سنة ٦٥,٧%.

٥ – العلاقة بين ضرب الزوج الزوجة وأن مادة الخلع في صالح الزوجة.

كانت أعلى نسبة للموافقة على أن الخلع في صالح الزوجة والتي بلغت ٧٦,٢% بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٥-٣ مرات ، ثم بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب "مرتان" بنسبة ٧٦,١% ، ثم بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٧٣,٩% ، ثم بين الزوجات اللاتي لم يتعرضن للضرب بنسبة ٧١,٢%، ثم بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٦-١٠ مرات بنسبة ٦٦,٧% ، ثم بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب "مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها" بنسبة ٦١% . وبصفة عامة بلغت نسبة الموافقة على أن مادة الخلع في صالح الزوجة بين الزوجات اللاتي لم يتعرضن للضرب ٧١,٢% ، وبين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب ما بين مرة أو مرتين ٧٣% وبين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب ما بين ٣ إلى ١٠ مرات ٧١,٤% ، وبين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب أكثر من ١٠ مرات كثيرة ٦٧,٤%.

٦ – العلاقة بين تفكير الزوجة في الطلاق وأن مادة الخلع في صالحها.

أوضحت الدراسة أن الزوجات اللاتي فكرن من قبل في الطلاق كانت نسبة الموافقة بينهن على أن مادة الخلع في صالح الزوجة ٧٦,٨% ، مقابل ٦٨,٧% بين الزوجات اللاتي لم يفكرن في الطلاق من قبل.

٧ – العلاقة بين اتفاق مادة الخلع أو مخالفتها للشريعة وأن مادة الخلع في صالح الزوجة.

أوضحت الدراسة أن الزوجات اللاتي ذكرن أن مادة الخلع متنقمة مع الشريعة، بلغت نسبة الموافقة بينهن على أن مادة الخلع في صالح الزوجة ٧٩,٥% ، مقابل ٥٣,١% بين للزوجات اللاتي ذكرن أن مادة الخلع مخالفة للشريعة.

٨ - مبررات أن مادة الخلع في صالح الزوجة.
من أبرز المبررات التي ذكرتها الزوجات في أن مادة الخلع في صالح الزوجة ما يلى :-

المبررات	(من إجمالي العينة)	(من إجمالي المبررات)
- لن يدشم الزوجة على الاستقرار في حياة زوجية لا ترضاهما	%٤٠,٦	%٢٨,٦
- لن تتعرض الزوجة للبهيمة أمام المحاكم كما في قضايا الطلاق	%٢٨,٥	%٢٠,١
- معاملة الزوجة ستكون أفضل وأكثر احتراما وتقديرا	%١٨,١	%١٢,٨
- س titan الزوجة كل حقوقها ومكانتها في الأسرة	%١٢,٨	%٩

٩ - مبررات أن مادة الخلع ليست في صالح الزوجة.
وفي المقابل من أبرز المبررات التي ذكرتها الزوجات بأن مادة الخلع ليست في صالح الزوجة ما يلى :-

المبررات	(من إجمالي العينة)	(من إجمالي المبررات)
- قد تنهار الأسرة بسبب رغبة الزوجة في الخلع	%٥٠,٣	%١٦,٨
- ليست كل النساء قليرات ماديا على رد ما دفعه الزوج	%٢٦,٥	%٧,٢
- إساءة الزوج معاملة الزوجة لدفعها للخلع	%١٥,٢	%٦,٠
- قد تتحرف الزوجة لتتبرر رد ما دفعه الزوج	%١٠	%٣

وفي ضوء ما سبق يتضح ما يلى :-

- ١ - ترتفع نسبة الموافقة على أن نص مادة الخلع فى صالح الزوجة بين الزوجات المتوسطات العمر، وتنخفض بين الزوجات صفيرات وكبيرات السن.
- ٢ - ترتفع نسبة الموافقة على أن نص مادة الخلع فى صالح الزوجة بين الزوجات الحاصلات على مؤهلات دراسية عنها بين الزوجات الأميات.
- ٣ - ترتفع نسبة الموافقة على أن نص مادة الخلع فى صالح الزوجة بين الزوجات العاملات عنها بين الزوجات غير العاملات.
- ٤ - ترتفع نسبة الموافقة على أن نص مادة الخلع فى صالح الزوجة كلما زادت مدة الزواج.

ثانياً : هل مادة الخلع فى صالح الزوج

أيا كان رأى الزوجة فيما إذا كان مادة الخلع فى صالحها أم لا، كان من الضروري أيضاً الوقوف على وجهة نظر الزوجات فيما إذا كانت مادة الخلع تعد في صالح الأزواج من عدمها. وإذا كانت نسبة المخالفات من الزوجات على أن مادة الخلع في صالح الزوجة قد بلغت ٦١,٦%， فإنه وفي المقابل بلغت نسبة الزوجات المخالفات على أن مادة الخلع في صالح الزوج ٤٨,٧%.

١ - العلاقة بين سن الزوجة وأن مادة الخلع في صالح الزوج.

كانت أعلى نسبة للموافقة على أن مادة الخلع في صالح الزوج والتي بلغت ٥١,٢% بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة بنسبة ٥٠,٩%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٥٠,٢%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة بنسبة ٤٨,١%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ٤٧,٢%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة بنسبة ٤٦,٩%.

٢ - العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وأن مادة الخلع في صالح الزوج.

كانت أعلى نسبة للموافقة على أن مادة الخلع في صالح الزوج والتي بلغت ٦٣,٨ % بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية، ثم بين الزوجات الأميات بنسبة ٥٥٥ %، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية بنسبة ٤٢,٤ %، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة متدرجة بنسبة ٤٧,٣ %، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية بنسبة ٤٧ %، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة بنسبة ٤٣,٢ %. وبصفة عامة بلغت نسبة الموافقة على أن مادة الخلع في صالح الزوج بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية وفوق الجامعية ٥٠,١ %، وبين الحاصلات على شهادة متوسطة وفوق متوسطة ٥٤,٧ %، وبين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية ٦٣,٨ %، وبين الزوجات الأميات واللاتي يقرأن ويكتبن ٥١,٢ %

٣ - العلاقة بين المستوى المهنئ للزوجة وأن مادة الخلع في صالح الزوج.

كانت أعلى نسبة للموافقة على أن مادة الخلع في صالح الزوج والتي بلغت ٧٧,٨ % بين الزوجات العاملات في أعمال الإدارية العليا، ثم بين الزوجات العاملات عاملة نصف ماهرة بنسبة ٥٢,٢ %، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية عليا بنسبة ٥٢ %، ثم بين الزوجات غير العاملات (ربة منزل) بنسبة ٥٠,٤ %، ثم بين الزوجات الطالبات بنسبة ٥٠ %، ثم بين كل من الزوجات العاملات عاملة ماهرة، وعاملة غير ماهرة بنسبة ٤٩,٢ % لكل منها، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية بنسبة ٤٧,٤ %، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية بنسبة ٤٣,٦ %. وبصفة عامة كانت نسبة الموافقة على أن مادة الخلع في صالح الزوج بين للزوجات العاملات في أعمال الإدارية العليا والمهنية العليا ٦٤,٩ %، وبين الزوجات العاملات في أعمال مهنية وكتابية ٤٥,٥ %، والزوجات العاملات في عاملة ماهرة ونصف ماهرة وغير ماهرة ٥٠,٣ %، وبين الزوجات الطالبات ٥٠ %، والزوجات غير العاملات (ربة منزل) ٥٠,١ %.

٤ - العلاقة بين مدة الزواج وأن مادة الخلع في صالح الزوج.

كانت أعلى نسبة للموافقة على أن مادة الخلع في صالح الزوج والتي بلغت ٥٥٦% بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة بنسبة ٥٢,٢%， ثم بين كل من الزوجات التي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة، وما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة بنسبة ٥١,١% لكل منها، ثم بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٥ سنوات بنسبة ٤٨,٨%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات بنسبة ٤٨,٤%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ٤٧,٢%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة بنسبة ٤٥,٤%. وبصفة عامة بلغت نسبة الموافقة على أن مادة الخلع في صالح الزوج بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٢٠ سنة ٤٨,٩%， وبين الزوجات اللاتي تزيد مدة زواجهن عن ٢٠ سنة ٥١,٢%， الأمر الذي يشير إلى ارتفاع نسبة الموافقة على أن مادة الخلع في صالح الزوج كلما ارتفعت مدة الزواج.

٥ - العلاقة بين اتفاق مادة الخلع أو مخالفتها للشريعة وأن مادة الخلع في صالح الزوج.

أوضحت الدراسة أن الزوجات اللاتي ذكرن أن مادة الخلع متنقمة مع الشريعة، بلغت نسبة الموافقة بينهن على أن مادة الخلع في صالح الزوج ٥١%， في مقابل ٤٥,٥% بين الزوجات اللاتي ذكرن أن مادة الخلع مخالفة للشريعة.

٦ - مبررات أن مادة الخلع في صالح الزوج.

من أبرز المبررات التي ذكرتها الزوجات في أن مادة الخلع في صالح الزوج ما يلى:-

المبررات	(من إجمالي العينة)	(من إجمالي المبررات)
- لا توجد التزامات مادية على الزوج إذا طلبت الزوجة الخلع	% ٤٩	% ٢٣,٩
- ستر الزوج الزوج مرة ثانية بما أخذه من زوجته الأولى	% ٣٤,٨	% ١٧
- سبب الزوج الزواج ثم إجبار الزوجة على الخلع أمراً سهلاً بين الرجال	% ١٦,٢	% ٧,٩

٧ - مبررات أن مادة الخلع ليست في صالح الزوج.
وفي المقابل من أبرز المبررات التي ذكرتها الزوجات بأن مادة الخلع
ليست في صالح الزوج ما يلى:

المبررات	(من إجمالي العينة)	(من إجمالي المبررات)
- يهدى مكانة الزوج كرجل دخل الأسرة	% ٤٣,٤	% ٢٢,٢
- أصبح للزوجة فرآى النهائي في الانفصال عن الزوج	% ٢٢,٢	% ١١,٤
- ستعامل الزوجة للزوج معاملة اند للند	% ١٦	% ٨,٢
- يفقد الزوج ثقته في زوجته	% ٨,٨٠	% ٥,٤
- يجعل الزوج يجرى زوجته رغم أنها على خطأ	% ٥,٥٠	% ٢,٨
- ربما ما يحصل عليه الزوج مقابل الخلع لا يكفيه للزواج مرة أخرى	% ٤,١	% ٢,١

ثالثاً : الموافقة على استخدام حق الخلع

بعد الوقوف على اتجاهات وأراء الزوجات بشأن ما إذا كانت مادة الخلع في صالح الزوجة أو الزوج ومبررات ذلك، انتقلت الدراسة إلى تحديد موقف الزوجات من إمكانيات اللجوء الفعلى لاستخدام حق الخلع باعتبار أن ذلك يعكس مؤشراً صريحاً وواضحاً عن موقف الزوجات من الخلع قبولاً أو رفضاً. وقد أوضحت الدراسة أن نصف العينة تقريباً قد أجاب بالموافقة على اللجوء إلى استخدام حق الخلع (٤٩,٦٪)

١ - العلاقة بين سن الزوجة والموافقة على استخدام حق الخلع.

كانت أعلى نسبة للموافقة على استخدام حق الخلع والتي بلغت ٤٧٪ بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة بنسبة ٥٠,٥٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٤٨,٤٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٦٠ إلى أقل من ٧٠ سنة بنسبة ٣٨,٥٪، ثم بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة بنسبة ٣٨,٤٪، ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة بنسبة ٣٨,٣٪. وبصفة عامة كانت نسبة الموافقة على استخدام حق الخلع تبلغ بين الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة ٣٨,٤٪، وبين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٥٠ سنة ٥١,٣٪، وبين الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٥٠ إلى أقل من ٧٠ سنة ٣٨,٤٪

٢ - العلاقة مستوى تعليم الزوجة والموافقة على استخدام حق الخلع.

كانت أعلى نسبة للموافقة على استخدام حق الخلع والتي بلغت ٥٥,١٪ بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية بنسبة ٥١,٣٪، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة بنسبة ٤٠,٤٪، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق جامعية بنسبة ٤٠٪، ثم بين الزوجات الحاصلات على شهادة فوق متوسطة بنسبة ٤٨,٣٪، ثم بين الزوجات الأمياً بنسبة ٤١,٣٪، ثم بين الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن

بنسبة ٣٣,٥%. وبصفة عامة كانت نسبة الموافقة على استخدام حق الخلع بين الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية وما فوقها ٥٢,٥%， وبين الزوجات الحاصلات على شهادة متوسطة وفوق متوسطة ٤٩,٣%， وبين الزوجات الحاصلات على شهادة أولية ٥١,٣%， وبين الزوجات الأميات واللائي يقرأن ويكتبن ٣٧,٤%.

٣ - العلاقة بين المستوى المهني للزوجة والموافقة على استخدام حق الخلع.

كانت أعلى نسبة للموافقة على استخدام حق الخلع والتي بلغت ٦٦,٧% بين الزوجات العاملات في أعمال الإدارة العليا، ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية بنسبة ٦٢%， ثم بين الزوجات العاملات في أعمال مهنية بنسبة ٥٧,٤%， ثم بين الزوجات العاملات في عماله ماهرة بنسبة ٥٥,٦%， ثم بين الزوجات العاملات في أعمال كتابية بنسبة ٥٥,١%， ثم بين الزوجات العاملات عماله غير ماهرة بنسبة ٥٣,٨%， ثم بين الأمهات غير العاملات (ربة منزل) بنسبة ٤%， ثم بين الزوجات الطالبات بنسبة ٤٢,٩%， ثم بين الزوجات العاملات عماله نصف ماهرة بنسبة ٤٠%. وبصفة عامة بلغت نسبة الموافقة على استخدام حق الخلع بين الزوجات العاملات في أعمال الإدارة العليا، والأعمال المهنية العليا ٤٤,٣%， وبين الزوجات العاملات في أعمال مهنية وكتابية ٥٦,٢%， وبين الزوجات العاملات عماله ماهرة ونصف ماهرة وغير ماهرة ٤٩,٨%， وبين الزوجات الطالبات ٤٢,٩%， وبين الزوجات غير العاملات ٤٤%. ومن الملاحظ أن نسبة الموافقة قد بلغت بين الزوجات العاملات ٤٨,٨%， مقابل ٤٣,٤% بين الزوجات غير العاملات.

٤ - العلاقة بين مدة الزواج والموافقة على استخدام حق الخلع.

كانت أعلى نسبة للموافقة على استخدام حق الخلع والتي بلغت ٥٦,٩% بين الزوجات اللائي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة، ثم بين الزوجات اللائي تتراوح مدة زواجهن ما بين ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة بنسبة ٥٢,٢%， ثم بين الزوجات اللائي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات بنسبة ٥٠,٨%， ثم بين الزوجات اللائي تقل مدة زواجهن عن ٥

سنوات بنسبة ٤٩,٤%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة بنسبة ٤٥,٨%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٤٠,٦%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة بنسبة ٣١,٩%， ثم بين الزوجات اللاتي تتراوح مدة زواجهن ما بين ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة ٢٨%. وبصفة عامة بلغت نسبة الموافقة على استخدام حق الخلع بين الزوجات اللاتي تقل مدة زواجهن عن ٢٠ سنة ٥٢,٤%， مقابل ٣٦,٦% بين الزوجات اللاتي تزيد مدة زواجهن عن ٢٠ سنة.

٥ - العلاقة بين ضرب الزوجة والموافقة على استخدام حق الخلع.

كانت أعلى نسبة للموافقة على استخدام حق الخلع والتي بلغت ٥٦,٦% بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ٥-٣ مرات، ثم بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب من ١٠-٦ مرات بنسبة ٥٤,٢%， ثم بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب مرات كثيرة لا أستطيع تذكرها بنسبة ٥٣,٧%， ثم بين الزوجات اللاتي لم يتعرضن للضرب بنسبة ٤٩%， ثم بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب "مرتان" بنسبة ٤٨,٩%， ثم بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب أكثر من ١٠ مرات بنسبة ٤٧,٨%， ثم بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب مرة واحدة بنسبة ٤٧%. وبصفة عامة بلغت نسبة الموافقة على استخدام حق الخلع بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب ٥١,٤%， مقابل ٤٩% بين الزوجات اللاتي لم يتعرضن للضرب.

٦ - العلاقة بين تفكير الزوجة في الطلاق والموافقة على استخدام حق الخلع.

أوضحت الدراسة أن الزوجات اللاتي نكرن أنهن قد يفكرن في الطلاق من قبل بلغت نسبة الموافقة بينهن على استخدام حق الخلع ٦٨,٩%， مقابل ٤٣,٥% بين الزوجات اللاتي لم يفكرن في الطلاق من قبل.

٧ - العلاقة بين اتفاق مادة الخلع أو مخالفتها للشريعة والموافقة على استخدام حق الخلع.

أوضحت الدراسة أن الزوجات اللاتي ذكرن أن مادة الخلع منقولة مع الشريعة بلغت نسبة الموافقة بينهن على استخدام حق الخلع %٥٩,٣ مقابل %٣٠ بين الزوجات اللاتي ذكرن أن مادة الخلع مخالفة للشريعة.

٨ - العلاقة بين أن مادة الخلع في صالح الزوجة والموافقة على استخدام حق الخلع.

أوضحت الدراسة أن الزوجات اللاتي ذكرن أن مادة الخلع في صالح الزوجة بلغت نسبة الموافقة بينهن على استخدام حق الخلع %٦٢,٦ مقابل %١٨,٤ بين الزوجات اللاتي ذكرن أن مادة الخلع ليست في صالح الزوجة.

٩ - مبررات استخدام حق الخلع.

من أبرز المبررات التي ساقتها الزوجات لاستخدام حق الخلع ما يلى :-

(من إجمالي المبررات)	(من إجمالي العينة)	المبررات
%٣١,٣	%١٥,٥	- عند استحالة الحياة الزوجية وعدم التفاهم بين الزوجين
%١٩,٨	%٩,٨	- يعطي الزوجة حريتها ولا تكون مرغبة على الحياة مع الزوج
%١٥,٦	%٧,٨	- يحمي الزوجة من سوء خلق الزوج، ويحد من المهر والظلم الذي يتعرض له
%٧,١	%٣,٥	- يشعر الزوجة بالأمن والطمأنينة ويحفظ كرامتها ومكانتها
%٦,٧	%٣,٣	- يجعل الزوجة متساوية في الحقوق مع الزوج
%٤,٧	%٢,٣	- يمنع بهذه المرأة أمام المحاكم عند طلب الطلاق
%٢,٢	%١,٦	- يجعل الزوج أكثر احتراماً وتقديراً وحرضاً وأحسن معاملة لزوجته
%٢	%١,٥	- حل ناجع للمشكلات والصراعات والخلافات الزوجية
%١,٧	%١,١	- عند زواج الزوج من أخرى لو خواتنه لها
%٢,٠	%١,٢	- يمنع تلك الأسرة وتهيئها وتحرارف الزوجة والأبناء
%٢,٠	%١,٢	- شرع وحق الله
%١,١٠	%٠,٦	- تقليل عدد قضايا الطلاق المعروض أمام المحاكم
%٠,١	صفر %	- طلب الزوجة الخلع يجعلها أمام الناس في موقف تحصل من المطلقة

١٠- مبررات عدم استخدام حق الخلع.
 من أبرز المبررات التي ساقتها الزوجات لعدم استخدام حق الخلع ما
 يلى:-

المبررات	(من بعثة) المبررات	(من بعثة) المبررات
	(من بعثة) المبررات	(من بعثة) المبررات
- يؤدى إلى تهليل وتلذك الأسرة	%٤٩	%٢٤,٧
- تهدىء لمكالمة الرجل، فتراجعل راجل ولست مت	%٦٨,٧	%٤,١٠
- مخالف للشرع والدين	%٧,٧٠	%٣,٩
- لأنني أحب أولادي وزوجي وبنتي	%٧,٥	%٣,٨
- قد يساء استخدامه من جانب الزوجة لتهورها	%٦,٥	%٢,٣٠
- ضد العادات والتقاليد	%٣,٥	%١,٨
- ليس في صالح الزوجة لأنه يضرع حقوقها	%٣,٥	%١,٨
- يهدى قدسيّة الزواج، لأن الزواج والطلاق سيصبح أمر هين	%٢,٨	%١,٤
- يساعد الزوجة على التمرد على زوجها	%٢,٣	%١,٢
- عدم قدرة الزوجة على رد ما أخذته مقابل الخلع قد يدفعها للاتحراف	%٢,١	%١
- لأن زوجي يحبني ويقدرني ويحترمني	%١,٥	%٠,٨
- لأن البيت دايماً في حاجة لوجود راجل	%١,٧	%٠,٨
- يمكن أن يدفع الزوج الزوجة إلى طلب الخلع لمصلحته	%٠,٩	%٠,٥
- ينظر المجتمع إلى المرأة التي تطلب الخلع نظرة سلبية	%٠,٩	%٠,٤
- عدم وجود ملوى للزوجة بعد طلب الخلع	%٠,٨	%٠,٤
- يفقد الزوجان الثقة في بعضهما البعض	%٠,٦	%٠,٣

ومما سبق يتضح ما يلى :-

- ١ - ترتفع نسبة الموافقة على اللجوء إلى استخدام حق الخلع بين الزوجات المتوسطات السن، وتتلاشى بين كل من الزوجات صغيرات وكبيرات السن.
- ٢ - بصفة عامة ترتفع نسبة الموافقة على استخدام حق الخلع بين الزوجات كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة.
- ٣ - وجود علاقة طردية بين المستوى المهنئ للزوجة والموافقة على استخدام حق الخلع، فترتفع نسبة الموافقة على استخدام حق الخلع كلما ارتفع المستوى المهنئ للزوجة.
- ٤ - كلما زادت مدة الزواج قلت نسبة الموافقة على استخدام حق الخلع بين الزوجات.
- ٥ - ترتفع نسبة الموافقة على استخدام حق الخلع بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب عنها بين الزوجات اللاتي لم تتعرضن للضرب. وبصفة عامة كانت ترتفع نسبة الموافقة على استخدام حق الخلع كلما ارتفع عدد مرات تعريض الزوجة للضرب.
- ٦ - وجود علاقة طردية بين تفكير الزوجة في الطلاق، وبين موافقتها على استخدام حق الخلع.
- ٧ - وجود علاقة طردية بين موافقة الزوجة على ما إذا كانت مادة الخلع متناسبة مع الشريعة وبين موافقتها على استخدام حق الخلع.
- ٨ - وجود علاقة طردية بين موافقة الزوجة على أن مادة الخلع في صالح الزوجة وبين موافقتها على استخدام حق الخلع.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولاً : المراجع العربية

(١) الكتب المقدسة

١ - القرآن الكريم

(ب) الكتب والدراسات والمنشورات

- ١ - الأهرام (٢٠٠٠)، العدد : ٤١٤٦١ ، بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢ ، ص : ٢٢.
- ٢ - البيومي محمد البيومي (٢٠٠٠)، القاضي المصرى وضوابط تطبيق الخلع الإسلامى، الأهرام، العدد : ٤١٤٠٢ ، بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٤ ، ص: ٢٩.
- ٣ - الهام عفيفي (١٩٧٧)، ظاهرة الطلاق: دراسة اجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد ٢١٤ ، العدد .
- ٤ - ثروت محمد محمد شلبي (١٩٩٠)، الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي، جدة، دار المجمع العلمي - المكتب الجامعي الحديث.
- ٥ - حسن حسن منصور (٢٠٠٠)، نظرات في مشروع تقيين الخلع، الأهرام، العدد : ٤١٣٠٢ ، بتاريخ ٢٠٠٠/١/٥ ، ص: ١٠.
- ٦ - حسن مهران حسن (٢٠٠٠)، ملاحظات حول مشروع قانون الأحوال الشخصية، الأهرام، العدد : ٤١٣١٣ ، بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٦ ، ص: ١٠.
- ٧ - سعيد أبو الفتوح (٢٠٠٠)، شرط طلاق، الأهرام (ملحق الجمعة)، العدد: ٤١٣٢٤ ، بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٨ ، ص: ٢.
- ٨ - سلوى عبد الحميد أحمد الخطيب (١٩٩٣)، الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي، مجلة جامعة الملك سعود، الأداب (١).
- ٩ - سمير فضل (٢٠٠٠)، الخلع في مشروع قانون الأحوال الشخصية، الأهرام، العدد: ٤١٣٢٠ بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٣ ، ص: ١٠.
- ١٠- سناء الخولي (١٩٩٦)، الأسرة والحياة العائلية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

- ١١- صباح محمود عبد العال (١٩٩٠)، الطلاق بين المهنيات في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ١٢- عايدة فؤاد عبد الفتاح (١٩٩٣)، ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين النط المثالي والممارسة الفعلية، في : محمد الجوهرى (إشراف) دراسة المشكلات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- ١٣- عبلة الكhalawi (٢٠٠٠)، الخلع، القاهرة، دار الرشاد.
- ١٤- على السمرى، وأخرون (١٩٩٨)، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- ١٥- عيادة سالم محمد الجفاني (١٩٧٨)، التغيرات الاجتماعية الثقافية لظاهرة الطلاق، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- ١٦- محمد الجوهرى وأخرون (١٩٨٤)، مبادئ علم الاجتماع (مترجم)، القاهرة، دار المعارف.
- ١٧- محمد حسن (١٩٨١)، الأسرة ومشكلاتها، بيروت، دار النهضة العربية.
- ١٨- محمد رافت عثمان (١٩٩٩)، الخلع لا يتم إلا برضاء الزوجين معاً، الأهرام، العدد: ٤١٢٨٨، بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٢، ص: ٢٤.
- ١٩- محمد سليم العوا (٢٠٠٠)، مشروع قانون الأحوال الشخصية، الأهرام، العدد: ٤١٣١٤، بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٧، ص: ١٠.
- ٢٠- محمد شتا أبو سعد (٢٠٠٠)، الحقائق الغائبة في نظام الخلع، الأهرام، العدد: ٤١٣١٧، بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٠، ص: ١٠.
- ٢١- محمد عنانى (١٩٩٧)، المصطلحات الأدبية الحديثة، دراسة ومعجم إنجليزى - عربى، الجizra، الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجلان).
- ٢٢- محمود بكل ميران (٢٠٠٠)، مادتا الخلع وسفر الزوجة فى مشروع القانون الجديد، الأهرام، العدد: ٤١٣٢٢، بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٥، ص: ١١.
- ٢٣- محمود فهمى (٢٠٠٠)، أحكام الخلع بين الشريعة والقانون، الأهرام، العدد: ٤١٣١٩، بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٢، ص: ١٠.

٢٤- مصطفى أبو زيد (٢٠٠٠)، الخلع المصرى والخالع الإسلامى وأوجهه الطعن بعدم الدستورية، الأهرام، العدد : ٤١٣٤٦، بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٨ ص: ٢٨.

ثانياً : المراجع الأجنبية

- 1 - Daly, K. and Chesney – Lind, M: (1988) “Feminism and Criminology”. Justice Quarterly. 5 (4): 101 – 143.
- 2- Delphy, C: (1977) The Main Fnemy. London, Women's Research and Resources Centre..
- 3 - _____ : (1980) A materialist feminism is Possible”. Feminist Review, No. 5.
- 4- _____ : (1984) Close to Home: A Materialist Analysis of Women's Oppression. London, Hutchinson.
- 5- Delphy, C. and Leonard, D: (1992) Families Without Fatherhood. London, Institute of Economic Affairs.
- 6- Oakley, A: (1974) The Sociology of Housework. London, Martin Robertson.
- 7- Ritzer, G: (1988) Sociological Theory . New York, Knopf.
- 8- Rodger, J: (1996) Family Life and Social Control. London, Macmillan.



رحمه الله وغفر له

f www.facebook.com/Ensanyat

رقم الاداع بدار الكتب والوثائق القومية
٢٠٠٠/١٦٢٦٢

تصوير ورفع
ف / فرج خلبي قراروا
مسرع هنري ماي سرمان
رحمه الله وغفر له



www.facebook.com/Ensanyat